

اللَّهُ يَمُنُّ بِكَ لِتَنْتَهِزَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ

بهونه تعالى شأنه دین آخر الزمان بطور مقدمه ظهور صاحب الزمان علیه السلام

القطعة الثانية

من البشارة الثالث من كتاب



كتاب الصلوة

علاء جبري قدس

تأليف ضيف عباد الله الثاني المدعو وحيد الزمان غفر له الزحمان

وَاللَّهُ يَمُنُّ بِكَ لِتَنْتَهِزَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ



اليه ثم التسليم بقضائه وعدم وجلان الحرج من ذلك ومعها الفتهم بما قضته  
العقول والقطر اتفق عليه جميع البشر سواهم من سلكوا من سلكوا الى  
رسول الله وجعل عليه بعد التسليم قبول جميع ما جاء به من عند المرسل وامتثال جميع  
ما امر به واجتناب جميع ما نه عنه وكما ان الرسول صلعم مأمون ومصدق في تبليغ جميع  
القرآن وعدم الكتمان كيفية جهل ما اتى به تفسيره وبيانا بآياته وزيادة على ما في كتاب  
المرسل وقبول هذا وهذا متوقف على الاذعان ببسائته وتكذيبه في هذا كتكذيب  
في ذلك لا فرق في ذلك عند العقلاء وكول الرجل رسول الله يقتضى قبول جميع  
ما بينه عن الله ومن قبل بعض ما جاء به دون البعض من عقلاء وشراعا ما قبلوا  
الكل ورد الكل عننا احدا لا مريكم ام اتاكم يبه او تصديق به وليت شعري ماذا  
يقول هو لاء المدين بون في الصلوة والنكوة ونحوهما من شعائر الدين اذ المجلو  
على معانيها واركائها المبينة في السنة فهل يحملها على صرح المعنى اللغوي فان قالوا  
نعم لمن متهم فظانهم وشناقا لا يلائمها الا من تبلى ونفرض يد به من الدين الاسد  
الاتى ان الصلوة معناها في اللغة الدخلة فاذا تركه هو لاء السنة وحمل الصلوة  
على هذا المعنى اللغوي فقد خالفوا الرسول صلى الله عليه وسلم وجميع المسلمين بل  
لكن بوجه صلعم وكذبوا سلفا لامة وخلفها في تقلدهم الصلوة الواجبة نقلا لا بحال  
لنا اننا نرى شيئا وهذا بوضوح الى القدح في نقل القرآن الينا ايضا الى غير ذلك من اللوازم  
المتكررة وايضا الصلوة في الاصل مأخوذة عن طريق الصلوة فهل يكفي لاء الصلوة  
هذه التحريك عندهم وكيف ينبغي هذا التحريك الى الميامين والشمال كما تحرك اريد  
لشأء دوس عند ذى الخلاصة او الى لفق والتخت والكل واسع وايضا اذا كان

معنى الصلوة التي هي عماد الدين الداعي فحسب لصداق بقوله القائل (يا الله)  
 فهل تصدق دلالة القرآن ونقص هذه المعنى وفي القرآن إيجاباً للصلوة كما  
 قال تعالى حافظوا على الصلوات الصلوة الوسطى وما معنى الجمع وما معنى الصلوة الوسطى  
 وهل معنى المحافظة أن يستغرق العبد جميع أزمته يدعوا الله قائماً قائماً فليحضرها  
 بأوقات دون أوقات وابن دلالة القرآن على ذلك ولو أيضاً كيف ينبغي وكيف يحجز  
 الكتاب يسألك عن تفصيل الزكاة والحج وحديثين تتعطل شراعتهم الإسلام وتنتهي  
 على هذه الإسلام الخاص والعام حتى الكفر بالله وعبادة الأصنام وقد  
 اطلت ههنا بما لا يحلوا عن قائدة رداً على من زعم الدين هو القرآن فقط والستة  
 ليست بشيء يعتد عليه والخبر لا يثبت فيه الأمن سعة نفسه وانما في  
 الديانات والرسول ومثل هذا لا ينبغي له تسليم القرآن أيضاً اللهم احفظنا  
 من الآمن والمحن واعصمنا عن البلايا والفتن والغرض ههنا بيان مواقيت  
 الصلوة أول وقت الفجر إذا طلع الفجر الثاني وهو المعترض في الأفق وأخروقه  
 ما لم تطلع الشمس حديثاً ما في جبريل ١٢ أنه اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يجدد له أوقات الصلوات الخمس فيه ثم فضله فصل الفجر حين يروق الفجر  
 أو قال سطع الفجر في اليوم الثاني من أسفر هذا أو كادت الشمس تطلع ثم قال  
 في آخر الحديث يا محمد صل على هذا وقت الأنبياء من قبلك والوقت فيما بين هذين  
 الوقتين وقد روي من طرق كثيرة ذكرها في النبيل فإن شئت الزيادة  
 فأرجع اليه وقد قيل إن أحاديث التوقيت عنه صل على من فاتته فامده أعظم وأولى  
 وقت الظهر إذا زالت الشمس في حديث جبريل عليه السلام أيضاً قال ثم

فضله فصل الظهر حين زالت الشمس أخر وقتها إذا صار ظل كل شيء مثله  
 سوى ظل الاستواء وقد اتفق على ذلك جماهير العلماء ومن الاختلاف محمد بن أبي  
 سلمة <sup>سفي</sup> ولم يخالف في ذلك إلا أبو حنيفة رحمه الله وعنه رواية ثقات كجعفر بن محمد واستند الاختلاف  
 لقول الإمام بقوله صلعم بنو أبي الظهر فإن شدة الحر من فيجهم قالوا واشتد الحر في  
 ديارهم في هذا الوقت وإذا تعارضت الآثار فلا ينقضه الوقت بالشك وقد يستدل  
 لهم بما أخرج النسائي وأبو داود ومحمد بن يثا بن مسعود كان قد روى رسول الله  
 صلعم الله عليه في الصيف ثلاثة أقلام وفي الشتاء خمسة أقلام إلى سبعة أقلام  
 وأقول أما حديث الأبرار فهو خاص من مدعاهم فلا يصح دليل المدعاهم أن وقت  
 الظهر يبق إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه في حر وبرد أي صيف وشتاء وليس  
 ذكر للظل فضلا عن التقدير بالمتل والمثلين والحديث الثاني لا يصح دليل لم يثبت  
 إلا على الأبرار وبالسبعة أقلام في الشتاء تنقضه صلواته صلعم وهو  
 أقل من ظل الإنسان مع ظل الاستواء وأيضا لم يذكر في الحديث نسبة الظل إلى  
 شيء وظل أي شيء هو الحديث ليس فيه دلالة لمن همهم وقد قدح فيه أيضا فأذا  
 في سنده عبيدة بن حميد الطيب الكوفي عن أبي مالك سعد بن طارق وفيهما  
 خلاف فهو ضعيف لا يقوى على معارضة ما استفاض عنه صلعم من الأحاديث الصحيحة  
 في تقدير آخره بضمير ظل كل شيء مثله وقد عرفت أنه حتى لو سلم صحة ذلك  
 دليل لم من الوجوه التي عرفت بها أما قولهم واشتد الحر في ديارهم في هذا  
 الوقت فهو كلام مجمل يحتاج إلى تفصيل فإن أراد أن الحر يزاد من بعد الزوال  
 إلى مصير ظل الشيء مثليه فهذا لا نسلم وليس المراد بالأبرار إلا أن يؤخر

الى ان يجد وافيه الجرد ان البيوت يظلم وقت الذهاب والايام ذلك يوجد  
قبل نصف وقت الظهري قبل ان يصير ظل كل شئ مثل نصفه فلا آثار عاقبة  
ولا شئ متبعية يقيين وهو اول وقت العصر الاختيار الى مصير الظل <sup>مثل</sup>

ويبقى الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفار وقيل اذا اصفى خرج  
وقت العصر هذا القول اعتمد الامام الشوكاني من اصحابنا في الدرر وقربه  
الشارح واستدل على ذلك بحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقت صلاة الظهر ما لم يحضل لعصر وقت صلاة العصر ما لم تنصف لشمس قال  
وهذا الحديث لا يخالفنا وروى في بعض الاحاديث ان اخر وقت العصر مصير ظل الشئ  
مثلية لان هذا الحديث قد تضمن زيادة غير منافية للاصل وحمل الحديث  
من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر كذا قبل  
الغروب قبل طلوع الشمس على صلاة المعدن ورواها كذا واعتمده ضعيف  
والحق ما ذكرناه من وجوه احدها ان ما استدلل به من حديث ابن عمر هو رواية  
وفي رواية اخرى عنه عند مسلم ووقت صلاة العصر ما لم تنصف لشمس ويسقط  
قرنها الاول والن زيادة من الثقة مقبولة اتفاقا ويقوى ذلك حديث ابى موسى  
في الذي سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن مواقيت الصلاة وفيه ثم اخرا العصر فانصر  
منها والقائل يقول احسب الشمس يوضح ان احمرار الشمس يكون مؤخرا بعد  
اصفرها ولا يكون الا بعد ان يسقط بعض الشمس للغروب وما في الصحيحين من  
قوله صلعم من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح  
ومن ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر هو مقم وشأن

لما تقدم من الأحاديث وكذا قوله يوم الخندق ما في ما صليتها اختغربت الشمس  
 فحدث ابن عمر أن رأى استدلال به الشواك في جهل على الوقت للخيار والمحقق والآخر  
 فيه الوجه الثاني أن الخطاب في الأحاديث المذكورة عام وأنت في مقام التشريع  
 للامة والرجل لسائل في حديث أبي موسى لم يكن من المعدن وحين وايضا التي صلح  
 صلح باصحابه في هذه الاوقات فلا يصح ان يحل صلواتهم على صلوات المعدن وحين وهذا  
 صحيح من فعله صلحهم وروى في الصوامع فلا يربح بالتحمل والتجيز وايضا اذا حمل رواية  
 ابن عمر رضي الله تعالى ذكرها المشار على العموم والتقويت وتحد يد اوقات الصلوة فالرواية  
 الاخرى لم يقيد بسقوط قرن الشمس الاول مثلها وصحلى على ما حملت عليه  
 الرواية الاولى ولا وجه للتفريق وهي زيادة مقبولة لاختلاف الرواية الاخرى  
 بل توضيح الوجه الثالث ان الغرض بل الذي ذكرناه صادق لغة بغرض الاول جزء  
 من الشمس الذي هو سقوط قرنها الاول ومنه الى سقوط باقها لا يكف الصلوة  
 ركعة على نحو ما كان يصلي صلح فظهر ان صلوة الركعة وادراكها قبل الغروب  
 المراد به قبل غروب قرنها الاول وعلى هذا تتناسق الاحاديث وتتعااضد و  
 يكون بعضها موبداً وتشارك البعض الآخر وما يزيده ايضا كما روى في الصحيحين  
 وغيرها انه قال صلح من ادرك من الصلوة ركعة فقد ادرك الصلوة فانه حلل ادراك  
 الصلوة بادراك الركعة واوضح منه ما رواه البخاري اذا ادرك احدكم سجدة رآى  
 ركعة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقم صلواته حتى تثبت ثبوتاً ادراك الركعة  
 بما قبل الغروب بين في ان الركعة وقعت في وقت الصلوة والا لما كان لهذا النقيب  
 فائدة وادراك الركعة من الصلوة انها حقيقة في ادراكها في وقتها والنبي

الحق باقى الصلوة بالركعة مرید اما ذكرناه والى الماصح الا لحاق الوجه الرابع ما ذكره  
 شارح الدرر في روضته من ان الشارع جعل الصلوة المقعولة في هذه الاوقات  
 المعينة يعنى ما بعد الاصفرار ووضوح صلوة المنافق و صلوة الاعلاء الذين  
 يبيتون الصلوة وذكر ما في الصحيح من حديث النضر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول ان الصلوة المنافق يجلس وراء الشمس حتى اذا كانت بين قرن الشيطان  
 قام فقرأ بغير اذكار الله الا قليلا ثم ركع حتى يسمع الركعة الرابعة الذين يبيتون  
 الصلوة او يخرجون الصلوة عن وقتها وتاخره الراوى فيما تامل وقال صلى الله عليه وسلم  
 الصلوة اية متين احديث قال وهكذا الحاد يمشى والنهي عن الصلوة بعد العصر بعد  
 الفجر قال فكان ما ذكرناه دليل على ان ادراك الركعة في الوقت الخارج عن ان وقتها  
 المضرة كوقت طلوع الشمس وغروبها وطلوع الفجر هو شاقص بالمعدن وكن من غير  
 مخرجها بشد بل لا يستطيع معه تأدية الصلاة اية شتى وادراكه ركعة ويجامعها  
 اذا ظهرت وامكنها ادراك ركعة وينجزها وما ذكره استكمال ما تطلب لا يدل  
 على مزادة وعائته ان يدل على ان قوله انتهى بها الى ما ذكره في الخبرين من ان  
 حديث صلوة المنافق الذي يركع، انفس لان المذكور فيه معارضة على التامخير  
 وعلى عدم اتيانه بالصلوة على وجهها وما يؤيد ان تحقق احد الامرين فيهما  
 الذي على حديثه حديث ابن عمر في صحيحهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 بصلواتكم والوع الشمس، ولا غروبها والخبر بصلوة ذلك الوقت منى منه مذموم  
 مكروه والمنافق ذكر في الحديث ان ركعتي الصلوة انما تزيان الصلوة  
 خارجة عن الوقت فادراكه من المولى في ما بين ركعتي الصلوة على انها في الوقت

فان بعدده ومراقبته للشمس ليل على حرصه وخوفه ان تغرب فتقوته لئلا تصيبه  
 عقوبة وتاديب تارك الصلوة فينقضي ويظهر للناس نفاقه الذي هو حريص على  
 اخفائه ففي رقوب الشمس ليل على انه ياتي بها في الوقت ولو كان اتيانا لها في ذلك  
 الوقت خارج وقتها لكان قد تركها في وقتها وتارك الصلوة عما لا يسكت عنه الشارح  
 بل لا بد من ان يودبه وهذا اظهر من تأمل واملأ حديث الامراء فلا يدل على المطلوب  
 ولا له تعلق بمحل النزاع البتة وقول الشارح ان ذلك خاص بالمعد وريحه ما نقله  
 من التقيد بأدراك الركعة قبل الغروب اذ مفهومه ان من لم يدرك الركعة لم يدرك  
 الصلوة وليس حكم المعد ودرك ذلك بل من فاتته صلوة بعد وجوب عليه قضاءها  
 سواء ادرك من وقتها ركعة او لم يدرك والمختار عند الشارح كسائر اهل الحديث  
 انها اداء فلا معنى للتقيد بأدراك الركعة فتعين ما ذكرناه واما ما ذكر من  
 ان الحائض اذا ادركت بعد طهرها قد تركت فقد ادركت صلوة العصر فبرده  
 انه يلزمها صلوة الظهر ايضا فالحديث مع احتمال تغير الملامد منه على قول الشارح  
 غير كاف في دلالته على ما يجب على الحائض اذا ظهرت حينئذ ان فيلزم ان ينزعه  
 حديث الصادق صلعم عن حمله على ما لا يدل عليه مما يشوهه ويخرج به الى السجدة  
 وعدم الاضطرار عما في الضمير باحسن الفصاحة التي لم يقاربها صلعم احد فيها  
 ونحن لا نتكر كراهة التأخير وان المعد ويصلي حينئذ بلا كراهة ولكننا نمنع  
 الحصر والقصر على ما ذكره ودعوانا ان وقت العصر اوسع مما يحججه وما ينبغي التنبيه  
 عليه انه هل يخرج وقت الظهر نحوه بمصير طل الشئ مثله امر لا قال في النيل ذهب  
 الهاشمي مالك وطائفة من العلماء ان يدخل وقت العصر لا يخرج وقت الظهر

وقالوا يتي بعد ذلك قد رابع ركعات صالحاً للظهر العصر اداء واحتجوا بقوله صلح  
 فصل في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله وصلّى العصر في اليوم الاول  
 حين صار ظل كل شئ مثله وظاهرة اشتراكهما في قد رابع ركعات وذهب الشك  
 والاكترون الى انه لا اشتراك بين وقت الظهر وقت العصر قلت ومنشأ هذا  
 الاختلاف ان قوله في حديث جبريل فصل الظهر قوله فصل العصر هل هو محمل  
 على الشرع ام على الفراغ منها ومن اصعب النظر عرف وتيقن ان قوله جاء جبريل  
 فقال قم فصله فصل الظهر حين زالت الشمس ان المتعين هنا انه شرع في الصلوة  
 حين زالت الشمس للاتفاق على ان اول وقت الظهر النوال ولو كان قوله فصل  
 الظهر حين زالت الشمس محمول على الفراغ عنها لكان دخوله في صلوة الظهر  
 قبل النوال وكل المتنازعين عمر قائل به وبه يترجم من ذهب القائلين بـ<sup>ك</sup>شتا  
 قد رابع ركعات بين الصلوتين بناء على ما تقدم مر به يظهر التوفيق بين الاخذ  
 وانها متطابقة على وتيرة واحدة وان كلامها يدل على ما دل عليه الاخر وذلك  
 بان نقول ان قوله في صلوة اليوم الثاني فصل العصر حين صار ظل كل شئ  
 مثليه اى شرع في الصلوة حينئذ اى ولعله فرغ منها مع الاصل والمختلط  
 بالحرة حين سقط قرن الشمس الاول فليتأمل المصنف ومثل العصر  
 العشاء ما لم يطالع الفجر الى الصبح ما لم تطالع الشمس اى بحديثه ثم خصص ذلك  
 بالعصر اى حديث من ادرك المتقدم وقد دعيه الامام ابن القيم في ائنة  
 الموصيين قال في المثال الثامن والعشرين من السنة الصحيحة الصريحة المحكية  
 في ان من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصلوة

خلافاً للاصول وبالمشاهدة من نهية صلعم عن الصلوة وقت طالع الشمس  
 قالوا والعام عندنا يعارض الخاص فقد تعارض حاضرون ومبني فقد من الحاضر  
 احتياطاً فإنه يوجب عليه إعادة الصلوة وحديث الانعام يحتمل المصلحة فيها  
 وإذا تعارض صيرنا إلى النص الذي يوجب إعادة لتيقن براءة الذمة  
 فيقال لا ريب أن قوله صلعم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس  
 فليتم صلوته ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تظلم الشمس فليتم صلوته  
 حديث واحد قال صلعم في وقت واحد قد وجبت طاعته في شطره فيجب  
 طاعته في الشطر الآخر هو محكم خاص لا يتحمل إلا وجهاً واحداً ولا يحتمل  
 غير البتة وحديث النهي عن الصلوة في أوقات النهي عام يحمل قد خص  
 عصر يومه بالاجماع وخص منه قضاء الغائبة وإداء المنسية بالنص وخص  
 ذوات الأسباب بالسنة كما قضى النبي صلعم سنة الظهر بعد العصر أقر من  
 قضى سنة الفجر بعد صلوته الفجر وقد اعلم أنه سنة الفجر وأمر من صلى في حله  
 شرعاً مسجد جماعة أن يصلي معهم وتكون له نافذة قال في صلوته الفجر  
 سبب الحل يشترط أمر الدخول والإمام فيطلب أن يصلي تحية المسجد قبل أن  
 يجلس أيضاً لا غيرها تمام الصلوة وقد طلعت الشمس فيها أمرها تمام لا ابتداء  
 والنهي عن الصلوة في ذلك الوقت نهى عن ابتداءها لا عن استدائها فإنه  
 لم يقبل ذلك في الصلوة في ذلك الوقت وإنما قال لا تصلوا وإن أحكام  
 الابتداء من الدوام وقال سيدنا عمر في حين إطال صلوته الفجر حتى كادت  
 الشمس أن تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين وقد فرق النص الاجماع

والقياس بينهما فإلا فوخذ احكام الدوام من احكام الابداء و احكام الابداء  
من احكام الدوام وفي عامة مسائل الشريعة فالله هو ينفى ابتداء النكاح  
والطهارة دون استدامة النكاح ينفى قيام العدة والحرمة دون استدامة  
والحدث ينفى ابتداء المسح على الخفين دون استدامة وزوال خوف العنة  
ينافي ابتداء النكاح على الامة دون استدامة عند الجمهور والزمان المدة  
ينافي ابتداء عقد النكاح دون استدامة عند الهمام لحد ومن وافقه  
والذهول عن نية العباد ينافي ابتداءها دون استدامة وفقد  
الكفاءة ينافي لزوم النكاح في الابداء دون الدوام وحصول الغنى ينافي  
جواز اخذ من الزكوة ابتداء ولا ينافيه دواماً وحصول الحجر بالسفاهة  
والجنون ينافي ابتداء العقد من المحجور عليه ولا ينافي دوامه وطهريان  
ما يمنع الشهادة من الفسق والكفر والعداوة بعد الحكم بها لا يمنع العمل  
بها على الدوام ويمتنع في الابداء والقدرة على التكفير بما لا تمنع التكفير  
بالصوم ابتداء لا دواماً والقدرة على هذه التمتع تمنع الانتقال الى الصوم  
ابتداء لا دواماً والقدرة على الماء تمنع ابتداء التيمم اتفاقاً وفي منعه  
لا استدامة الصلوة بالتيمم خلاف بين اهل العلم ولا يجوز اجابة العين  
المغصوبة من لا يقدر على تخليصها ولو خصيها بعد العقد من لا يقدر المستأجر  
على تخليصها منه لونه في الجارة وخيار المستأجر بين منعه العقد ومضائه  
ومنع اهل الدمة من ابتداء احداث كنيسة في دار الاسلام ولا يمنع  
من استدامة ما لو حلت لا يتزوج ولا يتطيب الى بيتها من استدامة

[illegible]

لم يثبت وان ابتداء حنث واضعاف اضعاف ذلك من الاحكام التي يفرق  
 فيها بين الايتداء والام فيحتاج في ابتداءها الى ما لا يحتاج اليه في دوامها و  
 ذلك لقوة الدوام وثبوته واستقرار حكمه وايضا فهو مستصحب الاصل ايضا  
 قال نعم اسهل من الرفع وايضا فاحكام التبع يثبت فيها ما لا يثبت المتبوع  
 والمستدام قايما لاصله الثابت فلو لم يكن في المسئلة نص لكان القياس يقتضي  
 صحته ما ورد به النص فكيف وقد توارد عليه النص والقياس فقد تبين انه  
 لم يعارض في هذه المسئلة عام وخاص ولا نص وقياس بل النص فيهما و  
 القياس متفقان والنص العام لا يتناول مورخ الخاص ولا هو داخلا تحت  
 لفظه ولو قد رخص لاحتية لفظه له فالخاص بيان لعدم ارادته فلا يجوز تعطيل  
 حكمه وابطاله بل يتعين اعماله واعتباره ولا تضرب احاديث رسول الله  
 صلعم بعضها ببعض وهذه القاعدة اولى من القاعدة التي تتضمن ابطال الحكم  
 السنتين والغاء احد الدليلين والله الموفق ثم نقول الصلوة التي ابطالتم  
 فيها الصلوة وهي حالة طلوع الشمس اولى بالصحة من الصلوة التي وافقتم فيها  
 السنة فانه اذا ابتدأ العصر قبل الغروب فقد ابتدأها في وقت نهي وهو  
 وقت ناقص بل هو اولى الاوقات بالنقصان كما جعله النبي صلعم وقت صلوة  
 المنافقين حين تصير الشمس بين قرني الشيطان وحينئذ يسجد لها  
 الكفار وانما كان النهي عن الصلوة قبل ذلك الوقت حريما له وسد للذريعة  
 وهذه الجحلاف من ابتدأ الصلوة قبل طلوع الشمس فان الكفار حينئذ  
 لا يسجدون لها بل ينظرون بسجودها طوعها فكيف يقال تبطل صلوة

من ابتدأها في وقت تأمل لا يسجد فيها الكفار للشمس وتصوم صلوة من ابتدأها  
 وقت بسج الكفار للشمس سواء وهو الوقت الذي تكون فيه بين قرع الشيطان  
 فانه حينئذ يقارنها ليقع السجود كما يقارنها وقت الطلوع ليقع السجود له فإذا  
 كان ابتدأها وقت مقارنة الشيطان لها غير مانع من الصحة من صحتها فلان  
 تكون استمدامتها وقت مقارنة الشيطان غير مانع من الصحة من بابل الأولى  
 والأخرى فان كان في الدنيا قيا صحيح فهدا من اصح فقد تبين ان الصلوة  
 التي خالفتم فيها النص والى بالحجاز قياسا من الصورة التي وافقتوه فيها  
 انتهى وأوحى به بطوله لكثرة فوائده للمطالع من جمع المسائل والنظائر للتوفيق  
 بين السنن التي يظن قاصد النظر التعارض فيها وهو لا يجلو عن تشييد ذهن  
 وفق بصيرة وبه يتبين موافقته رحلها قرناه من توسيع وقت الصبح والعصر  
 والعشاء وقد اثبت ذلك بالأدلة الصحيحة وان لا اختلاف بينها والله اعلم  
 قال صاحب الهداية لا تجزئ الصلوة عند طلوع الشمس لا عند قيامها في  
 الظهيرة ولا عند غروبها إلا عصر يومه عند الغروب لان السبب هو الجزاء  
 القائم من الوقت لانه لو تعلق بالكل لوجب الاداء بعده ولو تعلق بالجزء المضاف  
 فالمودى في آخر الوقت قاض واذا كان كذلك فقد اداها كما وجبت بخلاف  
 غيرها من الصلوات لانها وجبت كاملة فلا تتأدى بالنقص قلنا هذا رأى  
 فاسد بما يقابل النص الصحيح وقد قال امامك ان الرأى ولو كان صحيحا  
 فهو تيرك اذا خالف الحديث فكيف هذا الرأى الفاسد وفساده ظاهر لا يحتاج  
 السبب هو الجزاء الاول من الوقت الا انه سبب الوجوب لا الوجوب الاداء

فوجوب الأداء يمتد الى آخر الوقت وجملا لا يكون المودى في آخر الوقت قاضيا بل  
 موديا وقولهم انها اذا وجبت كاملة فكيف تودي ناقصة مدفوع بانه من عفو<sup>الله</sup>  
 ونواله ورحمته وافضاله كما ورد عنه صلعم ان الصلوة في آخر وقتها عفو الله  
 او نقول ان السبب هو الجحش المقارن والوجوب في الوقت الاخر ناقص في كل  
 صلوة ولا نسلم ان الوقت الاخر من الفجر اولى وافضل كيف انه صلعم كما هي  
 عن الصلوة عند غروب الشمس هي عند طلوعها فقط العفو يدل على  
 عموم النقص في كل صلوة الا فيما ورح النص فيه واستحب الشارع فيه  
 التأخير وليت شعري كيف تركت الراي الصحيح الموافق لكتاب الله الحق تضر  
 لجواز النكاح بما هو مال قليلا كان او كثيرا الجديث موصيحا ومنكر ضعيف  
 ذكر فيه تغذي بالمفسر بعشر دراهم وخالفته في هذا حديث البخاري في الوارد في  
 عدم تعيين المال في كقولنا القسم لو خاة آمن حديثه وتترك في مسئلة البت  
 الاحاديث الصحيحة يرى فاسدا وهذا من اسباب العجز عن حمل اولي الحج والايام  
 واول وقت المغرب اذا غربت الشمس في آخر وقتها ما لم يرغب الشفق الاخر وذلك  
 لقوله في حديث جابر بن عبد الله فصل المغرب حين وجبت الشمس لحديث سلمة بن الأكوع  
 ان رسول الله صلعم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب قال  
 في الملتقى رواه الجماعة الا النسائي وكون اول وقت المغرب بالمغرب بجمع عليه  
 وانما اختلفت في العلامة التي يعرف بها الغروب فقليل يسبق قرص الشمس  
 يكمله وهذا التاميم في الصحاح وما في العمان فلا وقيل بربية الكوكب اليليل  
 وهو قول القاسمية والامامية واخبروا بقوله عتق بطالع الشاهدا للشاهدين

أخرجه مسلم والنسائي من حديث أبي بصرة وقيل بل الظاهر واليه ذهب  
 زيد بن علي وأبو حنيفة والشافعي وأحمد بن عيسى وعبد الله بن عيسى والجمهور  
 يحيى بن سعيد إذا قيل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا فقد افطر الصائم  
 متفق عليه ولما في حديث جابر بن عبد الله بن جابر وجبت الشمس افطر الصائم  
 ويؤيده حديث أحمد والطبراني بلفظ لا تزال امتي على الفطرة ما صلوا  
 المغرب قيل طلوع النجم وحديث أبي أيوب مرفوعاً بآدر وأبطلوه المغرب  
 قبل طلوع النجم وحديث النس ورافع بن خديج قال كنا نصل مع النبي صلعم  
 ثم نرى فيرى أحداً ما وقع ثبله ويتخبر بما ذكرناه أن دخول وقت المغرب  
 إنما هو بالغروب فقط وأما قوله حتى يطلع الشاهد فقد قيل إنه من سنن  
 من بعض الرواة وهو لا يدل على تأقيت وغايته أن يكون علامة من  
 اشتبه عليه معرفة الوقت لغيره وهو هل يعمل بأثره أم لا أم المعرفة  
 لمن تعذر أو عسر عليه معرفة غروب الشمس الحق بينه وبين ما هو عليه  
 ساعات مضبوطة تنقضي بالعمدة جازله الحمل بداءه منقوض  
 في هذه الزمان من أقوى الأدلة أن معرفة الوقت من غير ما ذكره الجمهور  
 بعضها بعضها وعن عتيقة بن عبد الرحمن السبيعي قال لا بد من  
 بخير من ذلك ما لم يرد في غيره والمغرب حتى تشتبك النجوم  
 وأبو داود وأحمد بن حنبل وأبو داود بن علي استنبأ باب السجدة في  
 وكراهة ما يرد إلى اشتداد النجوم وقد عكس ذلك السجدة المقيدة  
 فجعلت في غير ذلك ما لا يرد إلى اشتداد النجوم مستحباً والله

أما الأحاديث الواردة في تأخير المغرب إلى قرب سقوط الشفق فكانت  
 لبيان الجواز أو تحديد أوقات الصلوة وما ذكرنا من الأحاديث هي أخبار عن  
 عادة رسول الله صلى الله عليه وسلم المتكررة التي واظب عليها فالسنة هي الاعتناء  
 عليها إلا عند ركحضور الطعام ونحوه لما في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلحهم قال إذا قدم العشاء فأبدؤا به قبل صلوة المغرب ولا تعجلوا  
 عن عشاءكم وفيها عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
 إذا أقيمت الصلوة وحضر العشاء فأبدؤا بالعشاء وفيها عن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حضر العشاء فابدؤوا  
 بالعشاء ولا تعجلوا حتى تفرغ منه وفي الصحيحين كان ابن عمر يضع له  
 الطعام وتقام الصلوة فلا يأتها حتى يفرغ وأنه يسمع قراءة الإمام  
 وعند مسامحة الصلوة بحضرة الطعام قال أصحابنا ذلك عام في كل  
 الصلوة يقدم الطعام على الصلوة ولم يأت من خالفنا بحجة وظاهر  
 الأحاديث أنه يقدم ذلك مطلقاً سواء كان محتاجاً إليه أم لا وحقيق  
 المبرر لكثرة ذلك وإن لم يجش فساد الطعام وفقاً للظاهرية وأحمد وأبو  
 ومن الصحابة أبو بكر وعمر بن الخطاب والعراق عن الثوري فقال  
 يجب تقديم الطعام كذا في النبل قال وجزموا بطلان الصلوة إذا  
 قدم من غير ذلك في غير الوجوب ولا بطلان الصلوة بل المختار ما ذهب  
 إليه الجمهور من حمل ذلك على الكراهة وظاهر الأحاديث أيضاً أنه يقدم  
 الطعام وإن شئت من غير الوجوب وشوا المختار عندنا وقولهم في الحديث

ولا تعجل حتى تفرغ منه حجة على من قال انه يقتصر على تناول لقيمات  
يكسر بها سورة الجوع واما كون آخر وقت المغرب ذهاب الشفق الأحمر  
فلحديث عبد الله بن عمر رضي وذكروا فيه مواقيت الصلوة وفيه وقت  
صلوة المغرب ما لم يسقط ثور الشفق الحديث وثور الشفق ثورانه  
وانتشاره ومعظمه وفي القاموس انه حمرة الشفق الناتجة فيه  
وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال الشفق الحمرة فاذا غاب الشفق وجبت  
الصلوة وفي السيل قال الدار قطن في الغرائب هو غريب وكل سردياته  
ثقات وقد رواه ابن عساکر والبيهقي وصححه وقفه وقد ذكره السالك في  
المدخل وجعله مثالا لما رفعه المخرجون من الموقوفات وقد استخرج ابن  
خزيمة في صحيحه عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقت صلاة المغرب الى زيل  
حمرة الشفق قال ابن خزيمة ان صححت هذه اللفظة اغنت عن جميع الروايات  
لكن تفرد بها محمد بن يزيد قال الحافظ محمد بن يزيد حدثني في قوله لم ينقل سري  
هذا الحديث عن عمر بن الخطاب و ابن عباس وعبد الله بن عمر الصامتين و قد روي  
اوس وابي هريرة ولا يصح فيه شيء والحديث يدل ان على صحة قول من قال  
ان الشفق الحمرة وهم ابن عمر وابن عباس وابو هريرة وعبادة بن الصامت  
والقاسم والهادي والمؤيد بالله وابوطالب وزيد بن علي والناضر من  
اهل البيت والشافعي وابن ابي ليلى والثوري وكز ابو يوسف ومحمد بن  
الاحناف ورواية سنن ابى حنيفة رحم والخليل والقراء من ائمة اللغة قال  
في القاموس الشفق الحمرة ولم يرد كذا الا بيض قال ابى حنيفة في الرواية الاخرى

والاوداعي والمزني وبه قال الباقر بل هو الابيض ولم يأتوا بحجة واستدل  
صاحب الهداية بما لا يعرف في شيء من كتب الحديث فقال لقوله صلح  
وأخروقت المغرب اذا السواد افق وقال امامنا احمد بن حنبل في الاصحاح  
في الصحاري والابيض في البنيان وهذا قول لا دليل عليه قال ومن  
يجز الاولين ما روى عنه صلح انه صلى العشاء لسقوط القمر لثلاثة أشهر  
اخرجه احمد ابو داود والترمذي والنسائي قال ابن العربي هو صحيح وصلى  
قبل غيبوبة الشفق وقال ابن سيد الناس في نشر الترمذي وقد علم  
كل من له علم بالمطالع والمغرب ان البياض لا يغيب الا عند ثلث الليل  
الاول وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت به فهم يقيتاً ان  
وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقيتاً فقد ثبت بالتصانه داخل  
قبل مغيب الشفق الذي هو البياض فتبين بذلك يقيتاً ان الوقت دخل  
ينها ب الشفق الذي هو الحمره واذا غاب الشفق دخل وقت العشاء  
وامتد الى الفجر والاختيار الى نصف الليل أما كون دخول وقت صلوة  
العشاء بمغيب الشفق فلقوله صلح في حديث جابر بن عبد الله العتيبي  
غاب الشفق ولما في حديث ابى موسى في الذي سئل عن مواقيت الصلوة  
وفيه فاقام العشاء حين غاب الشفق الحديث وهو صحيح في مسلم وغيره  
وأما كون الاختيار الى نصف الليل فلحديث ابى هريرة رضي قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لو ان اتفق علمي لادبرتهم ان يؤخروا  
العشاء الى ثلث الليل او نصفه رحمه الله وابن ماجه والترمذي وصححه

وأما كون وقتها يمتد إلى الفجر فلحد يث عائشة قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل حتى نام أهل المسجد ثم خرج **فصل** فقال  
 أنه لو قتها لولا أن اشق على امتي رواة مسلم والنسائي وهو صريح في أنه  
 ما خرج صلعم إلا بعد أن ذهب عامة الليل أي أكثره ومجمله ومعظمه وإن  
 لم ينشأ في الصلوة إلا بعد ذلك ولا يخفى على منصف صفة صلوة صلعم  
 وتطويله فيها والذي يظهر أنه لا يفرغ منها إلا وقد بقي من الليل أقل القليل  
 وقوله صلعم أنه لو قتها لولا أن اشق على امتي ليستفاد منه أن ما كان يفعله  
 من صلواتها عند غيبوبة الشفق أو ثلث الليل إنما هو رعاية وشفقة  
 بهم لا يلتزم عليهم وإلا فأحب صلوة الليل ما بعد نصفه وأفضل صلوة  
 المفروضة وإذا لم يصح أن التقدير بالثلث والنصف توقيت وتخير بين صلوة  
 العشاء فتبقى استدامة وقتها ما لم يدخل وقت الصلوة التي بعدها وهي  
 صلوة الفجر بيان ذلك أن ما يؤهم التوقيت وتخير يداه هو صلواته صلعم  
 نصف الليل أو ثلثه لا غير وقد ثبت بهذا الحديث أنه صلعم صلى بعد  
 أن ذهب عامة الليل وعامت ما زاد على نصفه فتعين أن المراد بقوله  
 صلعم صلواتها فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل وكذا من قوله صلعم  
 في حديث جابر بن عبد الله أنه جاء العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال ثلث  
 الليل **فصل** العشاء أنه بيان لتخديد الوقت الذي لا تكون عليهم مشقة  
 بالتأخير إليه على أن حديث جابر هو كما تراه ليس فيه أنه صلى  
 العشاء ثلث الليل أو نصفه بل فيه بيان عجبي جابر على نصف الليل

أصبحت فإذا كان اذان الاول بليل والثاني حين يقال أصبحت أصبحت وليس  
 بين الاذنين الا ان ينزل هذا ويرقى هذا فلا يكون يحل الاسفار على ما حمل عليه  
 قولهم أصبحت من باب اولى وايضاً فقد تقر عند الاحناف وغيرهم ان لا يفصل  
 بين الاذان والاقامة مدة طويلة وانما يفصل بما يكفي لا تمام ركعتين او بما يكفي  
 لا كل طحاها العتاء وهذا الاخير لا يتصور في صلوة الفجر و  
 في الصحيح انه صلعم يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء والاقامة من صلوة  
 الصبح وهذا الفصل والمقدار من الصلوة يكفي للاسفار بمعناه عند  
 الاحناف فتعين ان المراد بالاسفار وقولهم أصبحت أصبحت تحقق لطول  
 الفجر وتنبيه وتسمع من شئنا الحديث عبد الحق النيو تنوي ان المراد تطويل  
 القراءة الى ان يسفر بالبحر وهذا امتنعين للجمع بين الاحاديث كحديث ابن مسعود  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلوة مرة بغسل ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها  
 ثم كانت صلوة بعد ذلك التغليس حتى مات لم يجد الى ان يسفر به ابواؤد  
 ورجالهم رجال الصحيح ومن المحال ان يخرج من امتة على ما هو الا فضل و  
 الاعظم للاجور ثم يدعى على المفضول الناقص المجزول وسلسلنا المعارضة  
 وان الاسفار بمعناه ما يندر الاحناف لما كانت المعارضة بين هذا الحديث  
 ودليلهم موجبا لاسقاط المتعارضين على وفق اصولهم وتبقى احاديث  
 الاذان وانه حين يبدا اول الفجر حيث لم يكن بينه وبين الاقامة الا ما قد  
 عرفت وحديث عائشة وفيه ان النساء ينقلن الى بيوتهن متلفعات  
 بمروطهن لا يعرفن من الغسل قال في المنتقى رواه الجماعة وحديث

على ثلاث اوتوخر وحدث الوقت الاول من الصلوة رضوان الله بلامعارض  
 وفيها حكاية صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم المواظبة عليها فوجب  
 المصير اليها وعن انس عن زيد بن ثابت قال تسكروا مع رسول الله صلى الله  
 ثم قمنا الى الصلوة قلت كم كان مقدرا ما بينهما قال قد رخصنا في آية  
 متفق عليه وذهب الى ما رجعنا العترة وما لك والشافعي واحمد  
 واسحق وابوثور والاوزاعي وداود بن علي وابو جعفر الطبري هو المروي  
 عن عمرو عثمان وابن الزبير والنس وابي موسى وابي هريرة وحكي الحارثي  
 هذا عن بقية الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي مسعود الانصاري و  
 اهل الحجاز كذا في النبل وكتب عمر الى عامله ان صل الصبح والنجوم  
 يا اديبة مشتيكة وليت شعري هل يترك المؤمن المتبع للسنة ما واطب  
 عليه النبي وخلفاءه الراشدون واهل بيته الطاهرون راجل ابي حنيفة  
 سبحانه هذا خطأ عظيم أما صلوة الظهر فكان رسول الله صلى الله عليه  
 في اول وقتها الا في ايام الصيف وفي حديث جابر بن سمرة قال كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الظهر اذا حضت الشمس وقد روي انه كانوا يضعون  
 ثيابهم تحت جباههم من شدة الرمضاء وهذه كانت عادته صلى الله  
 ويؤيد ذلك الاحاديث الواردة في افضلية اول الوقت والى ذلك ذهب  
 الجمهور اما ايام شدة الحر فيسن فيها البراد لقوله اذا اشتد الحر فابدوا  
 بالصلوة فان شدة الحر من قيم جهنم قال في المنتقى مرعاة الجماعة والمراد  
 بالابراد شئ من التأخير ما لم يخرج وقتها السابق ذكره وقد حذر بعضهم

بقدر حصول ظل للجد ان يمكن الساعي المشى فيه ولا فرق عندنا بين  
 قرب المسجد وبعده ولا بين من يصلى في جماعة او منفرد الان هذه الرخصة  
 في ايأمر تشد الحزم مطلقة والله يجب ان توقي رخصته وسمعت عن بعض  
 الافاضل يفسر حديث الابراد بان المراد منه الابراد بالصلوة فكما ان الماء  
 يطغى ويبرد نأرا الدنيا كذلك نأرهم تطفئها وتبردها الصلوة وأما صلوة  
 العصر فلها وقت فضيلة واختيار ما لم تصغر الشمس ثم ما بعد ذلك فوقت  
 كراهة او حرمة على خلاف بين العلماء فوقت الفضيلة اوله وقول بعض  
 الوحائف ان تأخير العصر فضل من تجيلها لا دليل عليه والاستدلال  
 بحدِيث استيأمر اليهود والنصارى والمؤمنين لا يتم لان المذكور في رواية  
 صحيحة قال اهل الكتابين ولا شك في كون مجموع وقتيهما طويلا بالنسبة الى  
 وقت المؤمنين وفي رواية ان هذه المقالة صدرت من اليهود ولا يبيح كون  
 وقتهم اطول ولنا ما تقدم من الاحاديث في فضيلة اول الوقت وما روى عن  
 النبي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي العصر والشمس من تفعة حية  
 فيذهب الذاهب الى العوالي فيأتيهم والشمس من تفعة قال في المنتقى حراه  
 الجماعة الا الترمذي والبخاري وبعض العوالي من المدينة على اربعة  
 اميال او نحوه وعنه ايضا قال صلى بن رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر فأتاه رجل  
 من بني سلمة فقال يا رسول الله ان نومي ان نخرج جزورنا وانما نحسب  
 ان نحضرها قال نعم فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجوز ولم تقف ففوت  
 ثم قطعت ثم طهر منها ثم اكلنا قبل ان تغيب الشمس رواه مسلم

وقالت الاحناف تؤخر العصر ما لم تتغير الشمس في الصيف والشتاء و  
 خالفوا الاحاديث المتقدمه واضعافها بشبهة ان في تاخيرها تكثير  
 للنوافل لكرامتها بعدة اما صلوة المغرب فيستحب تعجيلها بالاتفاق و  
 قد تقدم لا تزال امتي بخير الحديث وقد روي ان كثيرا من الصحابة كانوا  
 يصلون قبلها ركعتين خفيفتين وكانوا ينصرفون منها واحد هم يروى  
 هو اقرب نبيله وقد تقدم واما صلوة العشاء فالى ما قبل ثلث الليل ونصفه  
 وذلك موقوف على حصول المشقة وعدمها والحكميد ورمع العلة  
 المنصوصة فلو كان اهل قرية محترفين في اشتغال شاقة وكان ياذيهم  
 التأخير الى ثلث الليل فالمستحب في حقهم صلواتها بعد غيبوبة الشفق  
 الا سمروا الله اعلم والتعليل بان التأخير لقطع السمر غيبو صحيح وان كان السمر  
 بعد ما كروها لصحة الاحاديث في منعه لكنه لم يرد انه علة للتأخير بل  
 المنصوص ان علة ذلك هو ما تقدم من المشقة ويستحب في الوتر بل باللفظ  
 صلوة الليل آخر الليل فان لم يثق بالانتباه او ترقب النوم ان شاء و اذا  
 كان غير فيستحب ان لا يعجل على الصلوة حتى يتيقن دخول الوقت  
 او يترحم الظن بدخوله ويجتهد بالامارات ومنها تقديرة بقراءة  
 واوراد ومن اقونها الساعات الموجودة بأيدي الناس و اذا تحقق  
 الوقت فلا يؤخر وقال الاحناف يستحب التأخير في الفجر والظهر و  
 المغرب والتعجيل في العصر والعشاء وفي كتبهم يعجل ما فيه عين  
 يومين وعن ابي حنيفة رحم التأخير في الكل ولم يروهم حليلا على ذلك

ومحصل ما ورد من الاختيار في تعيين الاوقات التي تكرر فيها الصلوة انها  
 خمسة عند طلوع الشمس عند غروبها وبعد صلوة الصبح وبعد صلوة  
 العصر وعند الاستواء وترجم بالتحقيق الى ثلاثة عند الاستواء ومن بعد  
 صلوة الصبح الى ان ترتفع فيدخل فيه الصلوة عند طلوع الشمس وكذا  
 من بعد صلوة العصر الى ان تغرب الشمس فيدخل فيه الصلوة عند  
 غروبها وقد اختلف اهل العلم في ذلك فذهب طائفة من السلف الى  
 الاباحة مطلقا وان احاديث النهي منسوخة قال الحافظ وبه قال  
 داود وغيره من اهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وهو من هب الهادي  
 والقاسم ويقابل هذا المذهب ما حكى عن جماعة منهم ابو بكره وكعب بن  
 عجرة فان من هبهم المنع مطلقا حتى من صلوة الغرض وحكى اليعمرى  
 عن جماعة من السلف انه قالوا ان النهي عن الصلوة بعد صلوة الصبح  
 وبعد صلوة العصر انما هو اعلام بانه لا يتطوع بعدها ولم يقصد الوقت  
 بالنهي كما قصد به وقت الطلوع ووقت الغروب اما من ذهب الاحناف فانهم  
 قالوا ويكره ان يتنقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب  
 الشمس وقالوا لا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ويسجد  
 للتلاوة ويصلي على الجنادة ومحصل مذهب الاحناف جواز فعل كل  
 صلوة واجبة في هذين الوقتين وما تنسب في ايجابه على نفسه كالمندرة  
 ونحوها ففي جواز فعلها خلاف بينهم والمعتمد عدم الجواز واما النقل المطلق  
 فقد اتفقوا على منعه واما حين الغروب والطلوع والاستواء فقد تعوفاه

كل صلاة الا عصر يومه حين الغروب انتهى وقد تقدم مرد الامام ابن القيم  
 عليهم في التفرقة بين عصر يومه وصبحه يومه وذهب الامام الشوكاني والسيدي  
 من اصحابنا في الدرر الاول وشرحه للثاني باطلاق الكراهة وهذه عبارة  
 واوقات الكراهة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس وعند الزوال وبعد العصر  
 حتى تغرب وقرر ذلك الشارح وذهب الشافعي والمؤيد بالله وابن القيم  
 من اصحابنا ونقله عن شيخه الامام ابن تيمية رحمه الله يجوز من الصلاة في هذه  
 الاوقات ما له سبب متقدم او مقارن ما لم يتجرب للصلاة فيها قلت وهذا  
 المذهب هو المختار عندنا من وجوه احدى ان الصلاة بعد العصر وبعد  
 الصبح قبل ان تشرق الشمس في الغروب والطلوع انما هي عنها سدا للزريعة  
 وليس هو مقصود ابانتهى كما قصد به وقت طلوع الشمس وغروبها وقد روي  
 من صلى بعد صلاة العصر عمر بن الخطاب قال اخاف ان ياتي بعدكم قوم يصلون  
 ما بين العصر الى المغرب حتى يدركوا الساعة التي هي رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ان يصلي فيها ثم يقولوا قد راينا فلانا وفلاناً يصلون بعد العصر  
 وقد روي عن زيد بن حنبل في معنى ذلك ما رواه ابو داود والنسائي بإسناد  
 صحيح او حسن عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر  
 الا ان تكون الشمس نقية وفي رواية من نفعه ويدل على جواز فعل الفائتة  
 صلواته صلحتم لركعتي الظهر بعد العصر ودعوى الامام الشوكاني اختصاص  
 ذلك به صلحتم غير مسلم والناس به صلحوا انما هو المداومة وما يدل على جواز  
 ما سببها مقارن حديث الرجليين الذين امرهم رسول الله صلحتم بأحادة

صلوة الصبح والاعتدال ان تكون الثانية هي الفرض محدودا هما  
 لولم يأتيا مسجد صلعم ولم يصليا لكفرتما اصلوتهما الاولى اتفاقا فلا معنى  
 لكون الثانية هي الفرض وما يجلي ذلك يا خص معانيه قوله من تام  
 عن حربه من الليل او عن شيء منه فقراءة بين صلاة الفجر وصلوة الظهر  
 كتب له كما قرأه من الليل قال في المنتقى رواه الجماعة الا البخاري ولا شك  
 ان ما بين هاتين الصلوتين يشمل وقت النحر واحاديث الباب في النحر  
 قد تقدمت وما ذكرناه مخصص لها اعني احاديث النحر عامة وقد دخلها  
 التخصيص بما ذكرناه فيتعين عندنا تخصيصها ايضا باحاديث قضاء الفوات  
 ومجديث ان ثلثا لا تخرج عن منها صلوة الجنازة اذا حضرت المحرث ومجديث  
 صلوة الكسوف واحاديث صلوة الاستسراة واحاديث تحية المسجد ثم  
 نقول قاما ان تخص هذه الاحاديث عمومات النحر في هذا الباب او  
 تتعارض والقول بالتعارض هو الغاء لما ذكرناه لاحاديث الباب لان  
 مقتضى احاديث الباب هو عدم الصلوة ومقتضى ما ذكرناه هو فعل  
 الصلوة واذا ثبت عنه صلعم او عن قررة فعل الصلوة في اوقات النهي  
 فقد ثبت التخصيص لاسيما واكثر ما نقل انه فعله او امر بفعله فيها ما  
 تقدم هو عند الشارح اقل عناية وذايا من قضاء الفوات وصلوة  
 الجنازة كما ذكرناه الخ ونقول ايضا احاديث النحر قد جاءت على ثلاث  
 مراتب كما ذكرناها من تية فمنها ما النهي فيه من بعد صلوة العصر و  
 بعد صلوة الصبح ومنها ما النهي فيه وقت الغروب ووقت الطلوع ومنها ما فيه

ايضاح وبيان كما روي من طريق عمر وعائشة وابن عمر مرفوعاً وموقوفاً لا يتخروا  
 وفي بعضها لا تتخينوا في المناقير قرب الشمس حتى اذا اصارت بين قرني  
 الشيطان في صلاة العصر وقد روي ان الصبح اثقل الصلوة على المناقير  
 اي فهم يؤخرونها كصلوة العصر فيما ذكرنا تخصيص احاديث الباء ولا اهل  
 معناه قوله لا تخروا ولا تتخينوا وكل صلاة ساق الى فعلها سبب قرية الشمار  
 لها فلا بد من فعلها عند حصول السبب والا لعد تأمرها حينئذ مخالفاً  
 للشمار وهو اذا فعلها لم يسل دخول وقتها او وجود سببها لم يكن الا اتياً  
 للمأمور بفعله حين وقته غير متحين للصلوة في اوقات النهي فاما مقصد  
 التسبب للصلوة في هذه الاوقات فلا شك انه واقع في المنهي عنه والحق  
 انه انما لا تتعقد صلواته والعلة في ذلك منصوبة عنه صلعم وتكره صلوة  
 النقل المطلق لان فعله لا يكون الاتحيين وهما يؤيد ما ذكرنا قوله عمر ادرك  
 من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر من ادرك من  
 الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ووجهه انه اجتمع  
 وقتان وقت النهي عن الصلوة واخر وقت العصر والصبح والنبي اعتبر به  
 وقتاً للصلوة دون كونه وقتاً للمنع عنها فعلم انه لا يعتبر كونه وقت كراهة  
 فيما اذا اجتمع الوقتان بالنسبة الى صلوة لها وقت وسبب مقرب شرعاً قد  
 يقال ان ذلك خاص بموردة لاننا نقول ان امكن الايراد هنا فانه لا يراد على  
 قوله من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة لانه يعمر كل  
 صلوة لها سبب ووقت يمكن ادراكها فيه او ادراك ركعة منها فيه ايضاً اذا كان

صلحهم قد جرد قضاء ما فات من راتب نفل الليل المطلق في هذه الاوقات  
فجواز اداء ذات الوقت في وقتها اذ اصاب دفت وقت الكراهة من باب في اخرى  
واللزم مخالفة امره صلحهم بترك ما امر بفعله وايضاً امتثال الامر اقوى  
من حلة الذي الذي هي مقارنة عبادة الكفار في وقت واحد وايضاً في الفعل  
هنا من الاحتياط ما ليس في الترك ولذا قال بعض الصحابة لما قيل له في  
الركعتين بعد العصر ان الله يعذب على فعل عبادته وانما يعذب على تركها  
او كما قال هذا لما سألنا اليه الدليل لا تخيد الى من هب من الله العناية والتوفيق  
وقال الاحناف زيادة على ما مر يكره ان يتنفل بعد طلوع الفجر باكثر من  
ركعتي الفجر وبعد الغروب قبل الفرض وحال الخطبة يوم الجمعة وليس  
ما ذكره صحيح على اطلاقه وسيأتي ما فيه من التفصيل كل في محله و  
هل يكره النفل المطلق في هذه الاوقات في بقاع الحرم المكي في المسجون وغيره  
ما يحرم صبيحة فن هب الجمهور الى المنع وذهب الشافعي ومن وافقه الى  
الجواز واستدل الشافعي بحديث جابر ان النبي صلحهم قال يا بني عبد مناف  
لا تمنعوا احد اطاف بهذا البيت وصلاة اية ساعة من ليل او نهار قال في المنتقى  
رواه الجماعة الا البخاري وهذه غفلة من عهد الدين رح فان الامام مسلم  
لم يروه ايضاً وفي النيل اخوجه ايضاً ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني  
وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال الحافظ  
وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وجه الدلالة ان رسول الله  
صلحهم في ان يمنهم مريد الطواف والصلوة في جميع الاوقات بشمول اوقات

الكراهة ونقول لحديث النبي عن الصلوة في أوقات الكراهة عامة في كل مكان  
وهذا الحديث اعني حديث جبير بن مطعم خاص بالبيت فيبني الخاص  
على العام ويبين نعم قول العامة الشوكافي وليس احد العموميين اولا بالتخصيص  
من الاخر لما عرفت ان هذا مقيد بالمكان وذلك عام في كل مكان فالتفصيل  
بالمكان وعدمه مؤثر في العموم والخصوص لان المكان من ضروريات  
الفعل كما ان الزمان من ضرورياته ومن مؤيداته ما ذكرته حديث ابن  
عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا بني عبد المطلب او يا بني عبد مناف لا تمتنعوا  
احد ايطوف بالبيت ويصلي فانه لا صلوة بعد الفجر حتى تطلع ولا بعد العصر  
حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني  
والطبراني وابو نعير في تأريخ اصبهان والخطيب في تلخيصه ويؤيد ايضا  
حديث ابى ذر عند الشافعي بلفظ لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس  
ولا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الا مكة وكمر الاستثناء ثلثا ورواه  
ايضا احمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وكربا لبعه  
ابراهيم بن طهمان وهو ايضا من رواية مجاهد عن ابى ذر وقد قال ابو حاتم  
وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى انه لم يسمع منه ورواه ابن خزيمة في صحيحه  
وقال اذا شك في سماع مجاهد من ابى ذر قلت وهذا لا يدل على ان هذا  
الحديث ساقط عمدة والشك لا يصلح قد حاقطعيا وغايتة ان يكون مرسل  
وقد اختلفوا في المرسل والاحتجاج به وقد مناهوا هو العمدة في هذه المسئلة  
والله اعلم اما وقت الزوال يوم الجمعة فقد جوز الصلوة فيه الشيخان ابن تيمية

عنه قوله الزوال  
المراد به وقت  
الاستواء

وابن القيم وهو الذي نعتناه مختارة قال في زاد المعاد لا يكره فعل الصلوة  
 فيه (اي في يوم الجمعة) وقت الزوال عند الشافعي ومن وافقه قال هو اختياري  
 شيخنا ابن تيمية ولم يكن اعتياده على حديث ليث عن عطاء عن ابي الخليل  
 عن قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله كره الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة  
 وقال ان تكلمتم تسبحوا الا يوم الجمعة وانما كان اعتياده على ان من جاء الى الجمعة  
 يستحب له ان يصلي حتى يخرج الامام وفي الحديث الصحيح لا يغتسل رجل  
 يوم الجمعة فيغتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهن او فليس من طيب  
 بيته ثم يخرج ولا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينهت اذا تكلم  
 الامام الا خسر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى رواه البخاري فذهب الى الصلوة  
 ما كتب له ولم يمنعه عنها الا وقت خروج الامام ولهذا قال غير واحد من  
 السلف منهم عمر بن الخطاب وتبعه عليه الامام احمد بن حنبل ان خروج  
 الامام بمنع الصلوة فجعلوا المانع من الصلوة خروج الامام لا انتصاف  
 النهار وايضا فان الناس يكونون في المسجد تحت السقوف ولا يشعرون  
 بوقت الزوال والرجل يكون متشاغلا بالصلوة لا يدري بوقت الزوال  
 ولا يمكنه الخروج وتخطي رقاب الناس حتى ينظر الى الشمس ويحس ولا يشعر  
 له ذلك وحديث ابي قتادة هذا قال ابو داود وهو مرسل لان ابا الخليل  
 لم يسم من ابي قتادة والمرسل اذا اتصل به عمل وعنده قياس او  
 قول صحابي وكان مرسله معروفا ما يختار من الحديث ثم من قوله عن الرواية  
 عن الضعفاء والمترولين ونحو ذلك مما يقع في قوة حمل به ليهيئوا من يهتدون

شواهد اخرها ما ذكره الشافعي في كتابه فقال عن اسحق بن عبد الله  
 عن سعيد بن ابي سعيد عن ابي هريرة **قال النبي صلى الله عليه وسلم** هي عن الصلوة  
 نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة هكذا رواه في اختلاف  
 الحديث ورواه في كتاب الجمعة حدثنا ابراهيم بن محمد عن اسحق ورواه  
 ابو خالد الاسمر عن شبيب عن اهل المدينة يقال له عبد الله بن سعيد  
 المقبري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد رواه البيهقي في المعرفة  
 من حديث عطاء بن عجلان عن ابي بصرة عن ابي سعيد وابي هريرة  
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يخرج عن الصلوة نصف النهار الا يوم الجمعة ولكن اسناده  
 فيه من لا يحتج به قال البيهقي ولكن اذا انضمت هذه الاحاديث الى حديث  
 ابي قتادة احدثت بعض القوة قال الشافعي من ثبوت الناس القوي  
 الى الجمعة والصلوة الى خروج الامام قال البيهقي والذي اشار اليه الشافعي  
 موجود في الاحاديث الصحيحة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم رغب في التكبير  
 الى الجمعة وفي الصلوة الى خروج الامام من غير استثناء وذلك موافق  
 لهذه الاحاديث التي ايجت فيها الصلوة نصف النهار يوم الجمعة وروينا  
 الرخصة في ذلك عن طاووس والحسن ومكحول انتهى واورده بطول لان  
 في المسئلة اختلاف بين اصحابنا والمحقق ما عرفت والله اعلم **فائدة**  
 لا يخفى على ذي بصيرة ان توزيع الاعمال على الاوقات المناسبة لها هو شان  
 ذوى الالباب وانه يحسن للاسنان على اتمام اعماله والنجار فيها واحوط  
 شئ عن الغفلة والسهل فتعين الاوقات للاعمال هو عادة ذوى العقول الكمال

وخلقهم وقد قد من أن الزمان والمكان من ضروريات الفعل وقد من  
 أن العقول قللت وجوب شكر المحسن وعبادته وإن العبد لو مضى جميع  
 مدة حياته في سجدة لما وافى بما وجب عليه عقلا ولما كاف الله في إحسانه  
 عليه ومبيناً هذا أن تعيين الأوقات للأعمال أعون للاتباع بها والمحافظة  
 عليها ولما كان وجوب عبادة الله جل وعز هي بالمرتبة التي عرفت وجبت  
 في أوقات معينة لتخفف ولتسهل على المكلفين واختير لها أحسن الأوقات  
 والأماكن وفقها للمصلحة والحكمة ومن أعظم ذلك الصلوات الخمس في  
 خمسة أوقات غالباً إذ لا يليق بالعبد امتضاءها بلا عبادة ولا نيتها إذ لم ين  
 خبرها بأن لا تتركها فإولها الظهر حين نزول الشمس عن كبد السماء  
 وذلك حين ما يسكن الغضب المتعلق بأسماء الله تعالى وما ينبغي فيه  
 الاستغفار والتوبة والدعاء الذي لا يوجد أكمله على آخر وجهه لأنه لا  
 بصفته المعروفة وإيضاً هذا الوقت هو وقت راحة لا كثر الناس سرح هو أيسر  
 وقت فراغهم من الأعمال الدنيوية وقد يكون في تلك الأعمال ما ينبغي  
 الاستغفار والتوبة وحينئذ تكون الصلوة مكفرة لذات الإنسان  
 الصلوة المصلحة والحكمة والعدل والعدل في هذا الوقت ولما كان  
 قائم الظهيرة شاقاً عليهم بسبب قرب فراغهم من أعمالهم الدنيوية  
 وهو وقت شدة الحر وقت الغضب الذي تستجرف فيه بهائم الأنفس  
 الأنبياء في الموقف لم يجسر منهم أحد على القيام للشفاعة السيدنا  
 ونبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وما كان قيامه صلعم إلا لمعاني

وخصوصيات الحاجة بناها الى ذكرها فكان تأخيرها الى وقت الزوال  
 اعدن واوقع نثر امهلهم ريثما يتأهبون للخروج والانتشار في اعمالهم  
 ايضاً فناسب ان لا يخرجوا اليها الا وقلوبهم قريبة عهد بذكر الله فاجب  
 صلوة العصر اذ ذاك وفيه مصلحة اخرى ان وقت العصر وقت المشاغل  
 من التجارات في الاسواق وغيرها من المعاملات وهو مقتض للغفلة  
 التامة والذهول الكامل عن ذكر الله فناسب ان تصلى فيه العباد  
 تذكر الله تعالى وتوغيه الشيطان فاما اهل الكد والتعب والاعمال الشاقة  
 كالاجراء ومن ضاهاهم من يشرعون في اعمالهم بعد الظهر فصلوة العصر  
 تروية لهم ولتسكين لحرارة قلوبهم وكلال اعضائهم وانابة واستغفار  
 عما عسى ان يكونوا اقترفوه في انشاء عملهم وهم قد وقع لهم التسهيل لهم  
 اصداًة ولغيرهم تبعاً لهم فامتد الوقت الى الغروب حتى قال بعض  
 العلماء ان حديث جمعه صلى الله عليه وسلم بلا خوف ولا سفر ولا مطر على  
 ظاهرة ولا يجوز امته وهو في حق هؤلاء من باب اولي سيما اذا سرت  
 الامامية عن العاترة الطاهرة بالتواتر وايضا وقت العصر قد اتفق اهل  
 الملل على انه وقت عبادة فمنهم من اختار اوله ومنهم من اختار آخره  
 حتى ان المشركين لا يخلون عنه عن عبادة اصنامهم وكان الجوس يقومون  
 تجاه الشمس في هذا الوقت ويعبدون يزدان ويشنون على الشمس فكون  
 وقت لعبادة الله تعالى وكرامة تأخير صلوة العصر الى وقت الغروب  
 انما هو لمن ليس بمعدوس والفرق بين الذي عن مقاسنة عبادة الشمس

في وقت عبادتهم وعدم الزنى عن مقارنته من يعبد الاصنام ونحوها  
 في وقت عبادتهم يصلوة ان عباد الشمس يسجدون لها بلا قيد مكان  
 وعباد الاصنام يتخفى عبادتهم وتختص في مواضعها فيكون العابد لله  
 كماكثر لسواد اولئك عند غير العالم بالحقيقة بخلاف عباد الاصنام  
 فافترقا وايضا الشمس حارية اما حقيقة او ميثية الجوى على تقدير  
 حركة الارض فهي معيار اوقات العبادات الشرعية في الحقيقة وسواء  
 في ذلك العبادات الليلية والنهارية فلما كانت الاوقات عبادة عن جريها  
 او عن ريتها كانها تجرى ناسب مخالفة من يعبدها ليظهر لكل ذي بصيرة  
 انها ليس لها من الامر في التوقيت وغيره شيء ولا في العبادة لها شيء وانما  
 حركاتها امارة وعلامة لعبادة غيرها وما ذكرناه في التعليل فوق صلوة  
 المغرب اولى به واما صلوة العشاء فما اوفق وقتها للصلوة والعبادة لان  
 بعد ما الموت الاصغر وهو النوم الذي به يفقد المحساس الظاهري فكانت  
 الصلوة قبله من اعظم المنبهات للتوبة والتأهب للموت الحقيقية والروح  
 في النوم قد تستعد لملاقاة الارواح الصالحة الزكية وقد يغيب عن عليها  
 من حضرة القدس ما هي له مستعدة وهذا الاستعداد اذ لا يكون البتة  
 لمن اعرض عن خالق الروح فلا بد من العبادة وهي صلوة العشاء و  
 تعليل وقت الصبح للعبادة اظهر مما تقدم اما عند الخمس في السلوات  
 فهو يقوم مقام الخمسين كما يظهر من حديث المعراج وقيل ان في جسم  
 الانسان خمسين مفصلا فوجب الشك كل يوم خمسين مرة وقيل فيه

ثلاثة اعضاء رئيسة الدماغ والقلب والكبد فيجب الشكر على صحتها كل يوم  
 ثلاث مرات ومن حيث ان وقت الظهر والعصر كذلك وقت المغرب والعشاء  
 مشتركة فهذه الخمس في حكم ثلاث صلوات في ثلاثة اوقات واليه الدماء  
 في قوله نعم فسيهرجهن ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب ومن الليل  
 تسبيحه وادبار السجود واما عدد الركعات ففرض في اول الامر ركعتان  
 اعني ادنى مراتب الشفع لكل صلوة غير المغرب ثم زيد في صلوة الحضر  
 اقرت صلوة السقر على حالها وزيدت ركعة في المغرب لجعلها وترا د  
 الثلاثة ادنى مراتب الوتر بعد الشفع ووجهه ان سائر الصلوات شفع و  
 معبودنا لما كان واحدا وترافجحت الصلوة الواحدة وترا والباقية تركت  
 شفعاً وزيدت ركعتان في الظهر والعصر العشاء لكون اوقاتها وسيعة و  
 لانها ساعات الاشتغال بالمشاغل الدنيوية التي تجلب الغفلة واوقات  
 النوم فتاسب في تلك الاوقات ان يزداد في عبادة الله هذا اما اللهم الله سبحانه  
 وقد ذكرناه بالاختصار لان عرضنا في هذا الكتاب انما هو التنبيه على المصالح  
 العقلية بالادب والمعارف لو وسع نظره وفكره لوجد اضعاف ما ذكرنا  
 واضعاف اضعافه وتيقن ان الشريعة المحمدية هي الفلسفة الكبرى  
 والحكمة العظيمة ومن لم يجعل الله نوراً فماله من نور باب الازان  
 الازان لغة الاعلام قال الله تعالى واذن من الله ورسوله واشتقاقه من  
 الازن بفتحين وهو الاستماع وشرع الاعلام بوقت الصلوة بالفاظ  
 مخصوصة والاصل فيه وفي الاقامة تقرير رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحى لرؤيا عبد الله بن زيد المشهورة المسبوقه بأجتماعهم للتشاور  
 فيما يهم الناس للصلوة وقد اختلف في اى وقت كان شرع الاذان فقليل  
 ان الاذان شرع بمكة قبل الهجرة واستدل له بما لا يصح وقيل ليلة الاسراء  
 وهو ضعيف ولا يصح ايضا وقد اطلال بن كرهذه الاقوال الحافظ في الفتح  
 وذكر ادلتها ووهاها والحق ان الاذان المعروف الآن لم يشرع الا بعد رؤيا  
 عبد الله بن زيد ليلة التشاور وما روى عن عبد الله بن عمر في الصحيح  
 وغيره كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون فيتحينون الصلوة  
 ليس يتأدى لها فتكلموا يوم ما في ذلك وقال بعضهم اتخذوا لنا قوسا  
 مثل ناقوس النصران وقال بعضهم بل بوقا مثل قرن الیهود فقال عمر ولا  
 تبعثون رجلا يادى بالصلوة فقال رسول الله صلعم يا بلال قم فناد  
 بالصلوة فليس هو عندنا محمول على هذا النداء والاذان المعروف انما هو  
 ان يقول الصلوة جامعة قال الحافظ اخرج له ابن سعد في الطبقات من مراسيل  
 سعيد بن المسيب وحدث ابن عمر ظاهرة يدل على ان هذا النداء كان قبل  
 رؤيا عبد الله بن زيد وقد رأى ذلك عمر ايضا قليل وبضعة عشر صحابيا  
 وفي الفتح قال القرطبي وغيره الاذان على قلة الفاظه مستعمل على مسائل  
 العظيمة وذكره جماعة وهو اعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واظهار  
 التحية والادب واختير لقول دون الفعل لسهولة وتيسره لكل احد  
 من زمان ومكان وحدث عن ناقوس النصران وبوق الیهود ونحوها  
 لما في من المشقة والكلفة وقد تتعدى على بعض الناس في بعض الاوقات

والاماكن ولا تها لتناسب ما هو المقصود من العبادات بل هي باللهو واللغو واللعب اشبه وقد قال تعالى وما كان صلواتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وذلك ذم لما كانوا يفعلون واختلف في الاذان والاقامة ايها افضل قال الحافظ ثالث الاقوال ان من علم من نفسه القيام بحق الامانة فهي افضل والاقامة اذن وفي كلام الشافعي ما يوجب اليه واختلف بعضهم في الجمع بينهما فقليل يكره وقيل خلاف الاول وقيل يستحب وسيأتي لذلك مزيد بيان ان شاء الله تعالى والاقامة مشروعة انما تقدم وما يأتي في الاقامة مصدر اقام وشرعنا الذي لا يقيم الى الصلوة قال الله تعالى واذا ناديت الى الصلوة اتقنوها ههنا واولعيا ذلك يا نهم قوم لا يعقلون وقال اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة الى يوم الجمعة وحسن الى الدرر وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من ثلاثة لا بد من ذنون ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان من راء احدهم النساء وان حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد وعند ابى داود ما من ثلاثة في قرية او بدو ولا تقام فيهم الصلوة الا استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يا كل الذنوب القاصية وقد اختلف في وجوب الاذان والاقامة وعد به ومنشأ الاختلاف ان مبدأ الاذان لما كان عن مشاورة اوقتها النبي صلى الله عليه وسلم بين اصحابه حتى استقر بربوا بعضهم فاقروا كان ذلك بالمتدويات اشبه كذا في الغنم وايضا هو اعلام بدخول الوقت واصل مشروعيته لذلك فمن كان بعيدا منفرجا وقد عرف الوقت بنفسه فلا معنى للاعلام في حقه وايضا هو دعاء الجماعة

وقد اختلف في وجوبها ولو سلم وجوبها فلا يسلم ان اقامتها مقصور عليه  
وايضاً قد سئل صلعم عن الواجبات اليومية وغيرها ولم يزل كرا الا ان  
فيها ولم يثبت اليه صلعم لاسيما وقد صرح عنه صلعم انه ترك الاذان واكتفى  
بالاقامة يوماً للمزدلفة وقيل غير ذلك وبه قال الجمهور قالوا وقد اختلفت  
الرأية في صفة الاذان والمعهود ان الواجب لا يكون الا على صفة واحدة  
اذ ليس هو من الواجب على البدل ولا من الخيار وقالوا قد شرع فعله قبل  
الوقت كاذان يلاول قبل الفجر ولم يقل بوجوبه احد وقال طائفة من العلماء  
بوجوبه وانه يسقط وجوبه عن الكل بفعل البعض قال في النيل وهو  
من هب العترة وعطاء واهم بن حنبل ومالك والاضحى ومجاهد  
الوزاعي وداود وحكى الماورى عنهم تفصيلاً في ذلك فحكي عن مجاهد  
ان الاذان والاقامة واجبان معاً لا يتوب احدهما عن الاخر فان تركهما  
اواحدهما فسدت صلاته وقال الوزاعي يعيد ان كان وقت الصلوة باقياً  
والا لم يعد وقال عطاء الاقامة واجبة دون الاذان فان تركها لعذر  
اجزأه ولغيره عن رضى عن ابى طالب ان الاذان واجب كالاقامة  
وعن الشافعية قول بوجوبها وقول في الجمعة خاصة وعن مالك واصحابه  
انها سنة مؤكدة واجبة على الكفاية وقال آخرون الاذان فرض على الكفاية  
وقد عرفت ما استدلل به القائلون بعدم الوجوب واستدل الموجبون  
بما تقدم من حديث ابى الدرداء فقولوا ترك الاذان والاقامة تدل على  
عطله نوع من استخفاف الشيطان فيجب تجنيبه واجيب بان ذلك لا يدل

على الوجوب فان الشيطان كما يضل عن العبادات الواجبة يضل عن  
المستحبة ويقال انما قال صلحهم استحوذ عليهم الشيطان لان تشاغلهم  
في ترك هذه الشعائر الظاهر هو مؤذن وعلاقة لتركهم الجماعة وعدم مبالغتهم  
بالصلوة عند دخول وقتها الى غير ذلك وبالحيلة فقد علم ان الشيطان عدو  
الانسان يكره له كل خير فيثبته عن كل ما يوجبه ولو كان سنة فإين دلائله  
الحديث على الوجوب بوجه مخصوص واستدلوا بقوله في حديث مالك  
بن الحويرث فليؤذن لكم احدكم وفي لفظ للبخاري فاذا نأتم اقيموا واجيب  
بان ناسا كثيرين سألوا رسول الله صلحهم عن الصلوة والواجبات و  
لم يقل لهم ان الاذان واجب واستدلوا ايضا بحديث انس المتفق عليه  
بلفظ امر بلاد ان يشفع الاذان ويؤتى الإقامة واجيب بان ذلك كان بعد  
المشاورة وقبل ان يعلم ان الله هل يقربه ام لا وهذا وحده يكفي في العرف  
عن الوجوب وايضا ايتا سا الإقامة ورد في بعض الاحاديث وورد في بعضها  
غير ذلك والفقهاء لا يوجبونها الا يمكنهم الاستدلال على تعيين ايتا الإقامة  
وانه المتعين للوجوب والالزم من الاحاديث المؤذنة بشفعها والالزم حمل  
الامر بصيغة واحدة على الوجوب في شئ وعلى الندب في شئ آخر وهو مرجوح  
عند علماء الاصول اما قوله صلحهم في رؤيا عبد الله بن زيد انها لرؤيا حق  
ان شاء الله فظاهر بالتأذين فنقول هذا لا يدل على الوجوب لما عرفت من  
الجواب عن حديث انس وايضا قوله في هذا الحديث ان شاء الله دليل على  
عدم الوجوب اذ التعليق بينا في ما يقتضيه الوجوب من الجزم فيه فانقلب

ذليلا عليه حلالهم وكن لك كونه صلعم ينظر اذا غوا فان سمع اذانا كف والا  
اغاس فانه لا يدل على الوجوب اذ لو سمع تأمينا في الصلوة ونحوه لكف عن الغفارة  
عليهم ايضا وهل لو كان كذلك يدل على وجوب التامين في الصلوة  
وكن لك لو سمع القنوت في صلوة الفجر والاستغفار بعد الصلوة وانما فعله  
صلعم هن امن ياب التاني التبصر لعل تنقم اغاس رقه على قوم مسلمين واما  
الملازمة من الهجرة الى الموت فيقال قد لازم صلعم على كثير من الاداب و  
المستحبات بالاتفاق فلو كانت الملازمة تدل على الوجوب لما كانت تلك  
مستحبات وايضا هن اغير مسلم على اطلاقه فقد ثبت انه تراءى ذلك يوم  
المزدلفة وقد تردد في حكم الاذان من اصحابنا الامام محمد بن اسمعيل في الصحيح  
والحق ان ذلك سنة مؤكدة فيما نعتقد حتى ياتي ما يدل على الوجوب والله  
اعلم نعم هو من شعائر الدين فلو تركه اهل بلد قوتوا وهدوا على القول  
بالوجوب اظهر للمكتوبات الخمس اى دون المذمومة وصلوة الجنائزة و  
العبيد والنوافل وان شرعت لها الجماعة فلا يندب ان بل يكرهان لعدم  
برر دهم فيها وانما الوارد فيها ان يقال فيها الصلوة بجماعة وسياتي ماله تغلق بهذا ان  
نتاء الله نعم قد ليس الاذان لغير الصلوة كما في اذن المولود وعند  
تغول الغيلان ونحو ذلك واما الاذان لدفع الوباء او الطاعون كما اعتاده  
الجهلاء فلا اصل له في الشرع وسياتي كل في محله اما كونهما مشترعين  
للمكتوبات فلما تقدم ولما ياتي في الامر في ذلك اظهر من ان يذكروا وقد تواتر  
التقليد ووثق الاجماع غللا وعلماء مشترعين لئلا ذلك ومن اذن او اقام على صفة

واردة كفاها وجزأه الاذان قد ثبت بأحاديث كثيرة صحيحة وفي بعضها  
 اختلاف بزيادة ونقص وبذلك نشأ الاختلاف بين العلماء فممن من اخذ  
 بكيفية دون كيفية ومنهم من إباح الكل وجعله من المخير وان كان بعضه  
 أولى من بعض عند تساوي المصلحة زماناً ومكاناً وبالنسبة الى اهل المكان  
 اما اذا اختلفت فلا يشك في ان المفضل قد يكون بها افضل ويبقى الاخر  
 مباحاً وفي الفقه قال ابن عبد البر ذهب اسحق واسحق وداود وابن جرير الى  
 ان ذلك من الاختلاف المباح وفي الحجة عندي انها كاحرف القرآن كلها شاف  
 كاف قال شيخ الاسلام ابن تيمية في بعض رسائله وليس لاحد ان يتخذ قول  
 بعض العلماء شعراً ليجب اتباعه وينهى عن غيره مما جاءت به السنة  
 بل كل ما جاء به السنة فهو واسع مثل الاذان والاقامة فقد ثبت في  
 الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بلالا ان يشفع الاذان و  
 يوتر الاقامة وثبت عنه في الصحيح انه علم بلالاً من ورة الاقامة شفعاً شفعاً  
 كالاذان فمن شفع الاقامة فقد احسن ومن افرد بها فقد احسن ومن  
 اوجب هذا دون هذا فهو مخطئ ضال ومن عأدى من يفعل هذا دون  
 هذا لمجرد ذلك فهو مخطئ ضال وبلاد الشرق من حين تسليط الله التبر عليها  
 كثرت الفرق والفئات بينهم في المذهب وغيروها حتى نجد المنتسب الى الشافعي  
 يتعصب لمذهبه على مذهب ابي حنيفة حتى يخرج عن الدين والمنتسب  
 الى ابي حنيفة يتعصب لمذهبه على مذهب الشافعي وغيره حتى يخرج من  
 الدين والمنتسب الى احمد يتعصب لمذهبه على مذهب هذا وفي المغرب

شجب المنتسب الى مالك يتعصب لمن هب عليه هذا وهذا وحروب  
 الاحناف والشوافع في نيسابور مشهور قتل فيه الوف وكذا حروب  
 اهل السنة والامامية وحروب الاحناف مع اهل الحديث الى الان جارية  
 ان الله وانما اليه راجعون واعداء الدين من الجانب الاخر فحون مستبشرين  
 باختلاف اهل الاسلام فيما بينهم وقتل بعضهم بعضا والعجب ان هؤلاء  
 السفهاء يحامون التصحاح على اخوانهم المسلمين ويسيدونهم ويوادون  
 من حاد الله ورسوله ولا يتفكرون في ثمره هذا الشقاق يحاربون ابي حنيفة  
 والشافعي ويحاصرون لاجل عمر بن علي مع ان اسم محمد صلى الله عليه وسلم  
 كان يفي ويعلنهم اى شئ يضرون لولم يبق اسم ابي حنيفة والشافعي واسم  
 السيد الموقضى واليا ففى ينبغي لنا ان تبلغ جهدها لابقاء اسم محمد صلى الله  
 عليه وسلم ونشر بجمته الحق الباهرة ولو باى شعب من شعابها ونفهم  
 الاحناف والشوافع والحنابلة واهل الحديث والامامية كلهم اخواننا  
 مسلمين ونعاضد هم على اعداء الدين فكل ذلك من التفريق والاختلاف  
 الذى فحى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وكل هؤلاء المتعصبين بآل باطل  
 المتبعين الظن وما تهوى الانفس المتبعين لا هواهم وابعاءهم بغير  
 هدى من الله مستحقون للذم والعقاب وهذا باب لا تتحمل هذه الفتيا  
 لبسطه فان الاعتصام بالجماعة والالتفاف من اصول الدين والفرع  
 المتنازع فيه من فروع الحقيقة فكيف يقدم فى الاصل بخفض النوع  
 وجمهور المقلدين لا يعرفون من الكتاب والسنة الا ما شاء الله بل هم يسكون

بأحاديث ضعيفة أو آراء فاسدة أو حكايات عن بعض العلماء والزهاد  
 والدراشنة والشيوخ قد تكون صدقا وأكثرها كذب وافتراء ومغالطة و  
 إذا كانت صدقا فليس صاحبها بمعصوم إذن تمسكهم تمسك بمنقل منقطع  
 غير مصدق عن قائل غير معصوم فهل يفيد هذا التمسك عند من له  
 ادنى فهم وكيف يرد به النقل المتصل المصدق عن القائل المعصوم وهو  
 ما نقله الاثني عشر الثقات من أهل العلم ودونوه في الكتب الصحاح عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم فإن الناقلين لذلك مصدقون باتفاق أئمة الدين  
 والمنقول عنه معصوم لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وذرا وجبة الله  
 على جميع الخلق اتباعه وطاعته وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحاكموك  
 فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى  
 فليحذر الذين يخالفون عن امره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم  
 والله تعالى يوفقنا وسائر اخواننا المؤمنين لما يحبه ويرحمنا من القول و  
 العمل والهدى والنية والله اعلم والاولى ان يشفع الاذان ويوتر الإقامة

الالفاظ الإقامة والتكبير اولها وآخرها في شئ مثنى والا التكبير اذ له قسرا  
 وكلمة التوحيد آخرها واحدة كالحديث حميد الدين له في ذكره في رثاؤه  
 الذي امر بالعمل به أو الله على الله عليه وهو من رثاؤه في رثاؤه  
 بالوحي وفيه نقول ان الله تعالى في قوله لا اله الا الله  
 وفيه ثم نقول ان الله تعالى في قوله لا اله الا الله  
 تشهد ان محمدا

قد قامت الصلوة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهذا الحديث قد اخرج  
 كثير من الأئمة والحفاظ بطرق صحاح وحسان وهو صحيح فيما ذكرناه وهذا المقام  
 مالك وابو يوسف الى تشنية التكبير واستدلوا بها وقم في بعض روايات  
 هذا الحديث من التشنية ويحدith الى حد ورواية في رواية مسلم وسيأتي و  
 يحدith امره بلا لا ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة ولان الزيادة من الثقة  
 مقبولة ولا نسلم انما رخصة وقال ابن ربيع التكميل لا يفيها الشافعي وابو حنيفة  
 وامامان وجهه من العلماء ويدل على ايناس الائمة حديث الشافعي قال امر بلا لا  
 ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الائمة متفق عليه وقد استشكل عدم  
 استثناء التكبير في الائمة فانه يشعني كما قد مرناه والوجه ان شرباً للنسبة  
 الى الاذان فانه في الاذان اربع ويجزل النظر عن هذا التوجيه فان تشنية  
 التكبير فيها قد ثبتت بالرواية الصحيحة فهي زيادة مقبولة قال في النيل  
 وقد اختلف الناس في ذلك فذهب الشافعي واحمد وجهه من العلماء الى ان  
 الفاظ الائمة احدى عشرة كلمة كلها مفردة اذا التكبير في اولها وآخرها و  
 لفظ قد قامت الصلوة فانها شئ متني ودليلهم ما ذكرناه وحديث ابن  
 عمر قال انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين و  
 الائمة مرة مرة غير انه يقول قد قامت العهولة قد قامت الصلوة الحديث  
 وقد اختلف فيه وبعضهم يحكيه قال الخطابي مذهب جمهور العلماء والشافعي  
 جوي به العمل في الكويت والحجاز والشام واليمن ومصر والمغرب الى اقصى  
 بلاد الاسلام ان اوقافه شرادى قال ايضاً مذهب كافة العلماء انه يكرر

قوله قد قامت الصلوة الا ما كان المشهور عنه انه لا يكررها وذهب  
 الشافعي في قد يرفع قوله الى ذلك قال النووي ولنا قول شاذ انه يقول في  
 التكبير الاول الله اكبر مرة وثلاثين مرة ويقول قد قامت الصلوة مرة  
 قال ابن سيد الناس وقد ذهب الى القول بان الاقامة احدى عشر كلمة  
 عمر بن الخطاب وابنه وانس واكسمن البصري والزهرى والاوزاعي واحمد  
 واسحق وايونثور ويحيى بن يحيى وداود وابن المنذر قال البيهقي وهم قال  
 بافراد الاقامة سعيد بن المسيب وعمر بن الخطاب وابن سيرين وعمر بن  
 عبد العزيز قال البغوي وهو قول اكثر العلماء وذهب الحنفية والهادوية  
 والثوري وابن المباركة واهل الكوفة الى ان الغاظة الاقامة مثل الاذان  
 عند هدم من زيادة الاقامة الصلوة من دين واستدلوا بما في رواية عبد الله  
 بن زيد عند الترمذي وابي داود بانه كان اذان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 شفعاً في الاذان والاقامة واجهبه عن ذلك بانه منقطع كما قال الترمذي  
 وذكر اختلاف اهل الحديث بما بين وبينهم من الاقطار وينفقون بالمثل  
 بعض القوة واستدلوا بما في رواية ابن عمر وعبد الله بن مسعود بن عوف  
 ان بلا كان يثنى الاذان والاقامة ودعي الحنفية انقطاع وقد اجاب عنه  
 الحافظ بان في رواية البخاري سمعت بلالا وفيه ما فيه واستدلوا بحديث  
 ابي محمد ومرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان تسع عشرة كلمة والاقامة سبع  
 عشرة كلمة وقال الترمذي عبد بن حسن صحيح ثم قال في النبيل اذ اعرفت  
 هذا النبيل في احوال تشييد الاقامة حجة للمحقيق بها ما اسلفناه

واحاديث افراد الاقامة فان كانت اصح منها لكثرة طرقها وكونها في الصحيحين  
لكن احاديث التشنية مشتملة على الزيادة فالمصير اليها لازم لاسبابهم تأخير  
تأخير بعضها انتهى ملخصا مع بعض تصرف واقول قد منا ان الاتيان  
بها على كيفية واحدة يكفى ويجزى وانما اختروا ان الاولى ما ذكرناه لرححان  
الاحاديث وكثرة طرقها ولان عليه عمل اكثر سلف الامة ولان بلاه لا يزل مودنا  
ولم ينقل انه لقن غير ما كان يفعل سابقا وقد قد منا ان الاختلاف في المسئلة  
هذه هو المشبه شئ با الاختلاف في قراءة القرآن فلامعنى للقول بالنسخ ولا  
تقدم التواريخ ولا تاتى حقه واذا كان كل من ذلك كاف شاف قالوا لونية بما ذكرناه  
لا ينبغي ان ينادى بانه من اخرج وذلك ان من سأل القول بالنسخ لا يتم له  
ما ادعاه واذا كان مراد النبي صلى الله عليه وسلم بهن او هذا كما ان ذلك مراده صلعم في  
قراءة القرآن على سبعة احرف فلا شك ان ما بيناه واضح وخجوة اكثر وعمل  
به اكثر المسلمين فالخذ به احوط لا طمينا القلوب باقوى الخبرين دون  
اضعفها فان قيل ان تشنية الاقامة زيادة من ثقة يجب قبولها قلنا فرق  
بان قبيلها وبين تقدمها على ما هو اصح منها يوضح ذلك ان بلاه هو المؤذن  
انما اتى لرسول الله صلعم وقد امره بايتاسر الاقامة ولم يرد ان منعه عن  
ذلك وابو محمد وسرة علم رسول الله صلعم الاذان والاقامة شفعاً شفعاً  
وهو ليس بمؤذن لرسول الله صلعم انما مثل بلال وانما كان يؤذن له  
بكتة واذا كان هن ايقير كن او هن ايقير كن او كان احدها اكثر اذا اتا له  
واقامة لرسول الله صلعم ونقل اقامة احدها اصح من نقل اقامة الاخر

فلا شك ان اولها اصحها والله اعلم وانما يلزم الاخذ بالزيادة اذ الفقت  
 الاقامة من مجموع الاقامتين اما اذا اخذ كل منهما كاملا على حد ثقلها معني  
 للاخذ بالزيادة الا القول بجوازها واذا صححت اقامة اخرى اصح منها استدلال  
 وكان العمل بهما في زمنه صلعم جاريا ولكن العمل باحد هما اكثر من الاخرى  
 كان العمل بكل منهما جائزا والاولوية تابعة لما عرفت والله اعلم وليستحب  
 الترجيع فيه وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث سمعه من يقر به عرفا  
 قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما اذ هما المقصودتان المنجيتان وليتذكر  
 خفاؤها اول الاسلام ثم ظهورهما الذي انعم الله به على الامة انعاما لا غاية  
 وراءه سمي بذلك لانه مرجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما و  
 قالت الاحناف بعد ما استحباه قال بعضهم لنا انه لا ترجيع في المشاهير كان  
 ما رواه ابو عمن ورة تغليبا فظنه ترجيعا اى ظنه المستدل او ابو عمن ورة  
 كل محتمل فليتأمل ولنا في ثبوت ذلك ما صح واستفاض عن ابي محمد ورة  
 ان رسول الله صلعم علمه هذا الاذان وفيه اشهد ان لا اله الا الله اشهد  
 ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله اشهد ان محمدا رسول الله  
 ثم يعود فيقول الحمد يث وقوله كان تغليبا فظنه ترجيعا يقال عليه ان كونه  
 ترجيعا اقطع في الدلالة نعم ان امكن ان يقال ان ابا محمد ورة لا يحسن النطق  
 بالشهادتين بعد ذكرهما مرتين فكررهما رسول الله صلعم له اربع مرات  
 ليعلمه ما كان لا يقدر على نطقه والتلفظ به بعد التكرار فظنه ابو عمن ورة  
 ترجيعا ساغا ان يقال انه كان تغليبا لا ترجيعا ثابتا في كل مرة من الاذان

وهذا المكان في غاية البعد فإنه لا ينبغي ان يظن من سلم هذا الظن  
القيم يا بني محمد ورفقة صاحب رسول الله صلعم ومؤذنه العربي القم لا ن  
ذلك يودي الى القدح في دينه وسميه بالعمى والجملة فان من لا يحسن النطق  
بالشهادتين بعد التكرار لا يتعليمه اياها اربع او خمس مرات كيف  
تعلم سابقته للاسلام قبل التعليم وهل يعقل ان العربي القم البلدي  
الشريف بل من عرف شيئاً من لسان العرب يحتاج في النطق بها كالشهادتين  
الى تكرار التعليم اربع او خمس مرات على انه لو كان التكرير تعليمياً فينبغي  
التكرير في الحيلتين بالطريق الاولى اذ من لا يحسن النطق بالشهادتين  
مع تلفظهما مرتين لا يقدر على الحيلتين ايضاً الا بعد اربع او خمس مرات  
وهكذا في سائر كلمات الازان سيما كلمة الشهادة الاخرى كيف يقدر على النطق  
بها في مرة واحدة وظاهر انه لا يقول به عاقل فمن له ادنى فهم يتيقن ان  
هذه التكرار كان ترجيحاً لا تعليمياً وايضاً لو كانت للتعليم لكرر كل شهادة اربع  
او خمس مرات وهذا طريق التعليم للرجل الجاهل السخيف الحفظ النسي  
ان تكرر له جملة واحدة لا حملتان فيما منشأ هذا الاحتمال الا التعصب و  
التصلب وهو يعم ويصم وما يؤيد ما قلناه ويورد ما قالوه ما فرى عن ايضاً  
ان النبي صلعم عليه الازان تسع عشرة كلمة قال في المنتقى من اهل الخمسة وقال  
الترمذي حديث حسن صحيح وهذا ابعين ان الذي فهم انه ترجيحاً هو  
ابو محمد ورفقة وقوله تسع عشرة كلمة لا يصح الا اذا كان تلفظ بكل من الشهادتين  
اربع مرات وايضاً هو فعل ذلك كما فرى وفهم في حقه النبي صلعم وبراء من

صلحهم ومن اصحابه ومسمعهم فهل نقل ولو خوف واحد ان احدا تكرو  
عليه ويقال للاحناف ان ما رووه في شقعة الائمة كلها لا يسلح من مقال  
مع ذلك لم يبق لكم الا الاستدلال بما رووه فيها عن ابي محمد ورواه فاذا جوزتم  
عليه سوء الفهم في الترجيع فانه يمكن لخصمكم ان يحل ما رووه عنه فيها من  
التكبير على التعليم بل قوله اولى من قولكم لان الاصل اقامة بلال باصر  
النبي صلحهم حيث امر بلالا ان يشفع الاذان ويوتر الائمة فيهن التوجيه  
يطابق ما رواه ابو محمد ورواه بلال ومن حمل التكبير فيها على التعليم  
لا يلزمه ما لم يكم من القدح في الصحابي العربي القمبان يقال كان مرجعة  
النبي صلحهم في كلامه وتعليمه ان يرد الكلمة على السامع ليعيها عنه ثابتة  
فهو لما كسر الفاظ الائمة كلها كان جريا على عادته المتعلومة تعليما اذ الاصل  
معلوم في الائمة انها توتر وليس كذلك في الاذان كانه لم يكرس فيه الا  
الشهادتين فكان خلاف عادته فكان التكبير فيه مقصودا ونحن لا نقول  
بان شقعة الائمة غير مشروعة وانما بينا ضعف ما قلناه وما حملوا الحديث  
عليه ثم تناقض كلامهم وسخط ما به استدلالهم والتثويب في اذان الفجر  
لما رووه عن ابي محمد ورواه ايضا قال قلت يا رسول الله علمني سنة الاذان فعمله  
وقال فان كان صلوة العظم قلت الصلوة بخيار عن النبي صلى الله عليه وآله خير من  
النوم الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله سواه احمد وابو داود وابن حبان  
والنسائي وصححه ابن خزيمة ورواه النسائي من وجه اخر وصححه ايضا ابن  
خزيمة ورواه بقى بن مخلد عن ابي النبل وفيه ورواه التثويب ايدهما اطيراني

والبيهقي بأسناد حسن عن ابن عمر <sup>رضي</sup> بلفظ كان الاذان بعد سجد على الفلام  
الصلوة خير من النوم مرتين قال البيهقي وهذا الاسناد صحيح وروى ابن  
خزيمة والدارقطني والبيهقي عن انس انه قال من السنة اذا قال للمؤذن  
في الفجر سجد على الفلام قال الصلوة خير من النوم قال ابن سيد الناس  
البيهقي وهو اسناد صحيح وفي الباب عن عائشة عند ابن حبان وعن نعيم  
النخعي عند البيهقي وقد ذهب الى القول بشريعة التشويب عمر بن الخطاب  
وابنه وانس والحسن البصري وابن سيرين والزهري ومالك والثوري و  
اسحق بن اسحاق وابو ثور ودأود واصحاب الشافعي وهو روى الشافعي في القدر  
ومكرهه عند في الجليل وهو مروي عن ابني حنيفة واختلفوا في محله  
فالسنة ورواه في صلوة الصبح فقط انتهى ومن استحبها في غير الصبح فلم يأت  
بشيء ومن انكره لم يأت بما يثبت ترد عليه لثبوت ذلك في اذان الصبح كما  
قد مرنا وما يند كوفي سجد على خير العمل لم يثبت مرفوعا والمنقول في كتب  
المسند بغير سند فليس فيه هذا اللفظ والله اعلم والترتيل فيه وادراجها  
اي ان في والترتيل في نادية الفاظ الاذان والاسراع في الإقامة لانه للغائبين  
روى للتأخرين ومن ثم استحب ان يكون الاذان في مكان عال بغير اقامة  
وان يكون الاذان بصوت اسرع منه في الإقامة وقد ورد في ذلك حديث  
مختلف فيه رواه الترمذي وضعفه الحاكم ومال الى تصحيحه عن جابر رضي  
الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبطل اذا نزلت فترسل واذا اقمتم فاصحروا  
(يعني زكوة في المسكوتة) واخبر الدارقطني عن عمر بن الخطاب موقفا وعن علي رضي

قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمركم أن تتركوا الأذان وتتركوا الإقامة أخرجه  
 الدارقطني وأخرج الطبراني من وجه آخر عن علي بن فضال قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يأمركم بتركه مثله قلت وعلى ذلك اتفق العلماء ولم يخالف فيه خلافا وعليه  
 عمل الأمة خلفا عن سلف وبذلك ينبغي ضعف ما قد مناه من الأحاديث  
 ويرفع صوته به كحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المؤذن يغفر له  
 مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس قال في المنتقى رواية الخمسة  
 إلا الترمذي وعن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة أن أبا سعيد  
 الخدري قال له إنني أرتكب الغنم والبادية فإذا كنت في غنمك وباديتك  
 فأرفع صوتك بالنداء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس  
 ولا شيء إلا يشهد له يوم القيامة قال أبو سعيد سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 رواه أحمد بن البخاري والنسائي وابن ماجه قلت وهذه فضيلة عظيمة  
 يشهد بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيرفع صوته ما استطاع وهل من كان في  
 بيته من بين نسائه وأولاده يرفع صوته بالنداء أم لا يرفع لعلايا في  
 الصلوة من لا يسمع له بالدخول في بيته على حريمه لا اتدكر في ذلك أثرا  
 وقد رأيت في ذلك جوابا لا أدري الآن أين رأيته لشيخنا ابن القيم وشيخه  
 شيخ الإسلام أنه لا يرفع صوته لعلايا يوذى ويوذى ويعزى بغيره لأن  
 في النداء أي الأذان طلب حضور من أراد الصلوة لها فإذا كان لا يأذن  
 لأحد في الدخول للصلوة فلا ينبغي أن يرفع به صوته والحال هذه وليس  
 في ذلك مخالفة للحديث لا اختلاف المورخين إذ حديث ابن سعيد فيمن

هو بآدية ولا يتصور فيه ان يمنع من يأتيه لمشاركته في الجماعة بخلاف  
الاول فان قوله يخالف ظهيرة وارادته وفي الحديث دليل على ان المنفرد  
يؤذن وايضا هل يرفع صوته بالاذان في مسجد وقعت فيه جماعة والحق  
انه لا يرفع اذ لم ينقل في ذلك اثر وقد كان كثير من الصحابة فاتتهم الجماعة  
وبعضهم جاء الى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانوا يؤدون الصلوة ولم ينقل  
ان احدا منهم اذن بل قد نقل انهم لم ياذنوا وصلوا من غير اذان و  
اقامة وذلك عند الطبراني واحمد وعبد الرزاق وهي وان كانت ضعاف  
الا انها مطابقة للاصل اذ الاذان معلل بامور كالاعلام بدخول الوقت  
ولذا اشرع فيه رفع الصوت اذ قد مر ما يرفع صوته يزيد في الاعلام والنداء<sup>عط</sup>  
للمصلوة واظهار شعار الاسلام وليجتمع الناس للجماعة فاذا كان قد اذن  
في مسجد فلا معنى للاذان فيه برفع الصوت بل ينبغي ان يكره في ذلك  
لئلا يشكك على الناس ولئلا تنقم الجاهلة والنساء في المغالطة وتظن  
بحجب وقت صلوة اخرى ولان ذلك زيادة في المشرع وما كان عليه السلف  
بلا دليل ولو اكتفى باذان الحى او المحلة واقام فقط فهو حسن لما عرفت  
وذكر صاحب الهداية في ذلك اثر الاذان الحى يكفينا لكنه لم يوجد في كتب  
الحديث انما روى الطبراني ان ابن مسعود وعلقمة والاسود وصلوا بغير  
اذان ولا اقامة ورواه ابو حنيفة زاد فيه عن ابن مسعود اقامة المص  
تكفيانا وان يؤذن قائما مستقبلا ويجعل اصبعيه في اذنيه ويلوى  
عنقه عند الجبهة ولا يستدبر اما كونه يؤذن قائما فانه المأثور

سلفاً وخلفاً وكذا خبر الصمعي بن قيس بلال فنادوا ولم ينقل ان احد الاذن قاعد  
وكذا لك استقبال القبلة هو عمل المسلمين قاطبة خلفاً عن سلف الى  
يومنا هذا وقد روى من طريق عبد الرحمن بن ابي ليلى جاء عبد الله بن  
زبير فقال يا رسول الله اني رأيت رجلاً نزل من السماء فقام على  
جلدهم حايط فاستقبل القبلة فذكر الحديث وهو عند ابي داود ومن رواية  
عبد الرحمن بن معاذ واخوه ابن عدي والحاكم من طريق عبد الرحمن بن  
سعد القرظ حدثني ابي عن ابيائه ان بلاه كان اذا كبر بالاذان استقبال القبلة  
كن في نصب الراية وما رواه الطبراني وابو الشيخ ان بلالاً كان يترك الاستقبال  
في بعض غير الجعلتين فمعه مخالفة لما نزل على الكوفة ضعيفاً مخالفة لعمى الكوفة فظاهرهما  
مخالفته لما نزل فانه نقل في الصحاح انه يلوي عنقه او يخرقه في الجعلتين  
فقط لم ينقل انه يلوي راسه في غيرها ولا معنى للاخفاف انه اذا كان مستقبل  
القبلة ياذا نعمة لا بأس باذان المسافر راكباً او ماشياً اذا اقتضى الحال ذلك  
والله اعلم اما كونه يجعل اصبعيه في اذنيه الى اخره فالحديث ابي حنيفة رضي  
وفيه فاذا ن بلال فجعلت اتبع فاه ههنا وههنا يقول يميناً وشمالاً حتى على  
الصلوة حتى على الفلاح الحديث متفق عليه ولا يروى داود من ايت بلاه اخو  
الى الابطح فاذا ن فلما بلغ حتى على الصلوة حتى على الفلاح لوى عنقه يميناً و  
شمالاً ولم يستدرف في رواية رأيت بلاه يؤذن ويد من اتبع فاه ههنا وههنا  
واصبعاه في اذنيه الحديث وفي النيل بعد كلام ورواه ابن خزيمة بلفظ رأيت  
بلاه يؤذن يتبع بقيه بميل راسه يميناً وشمالاً ورواه من طريق اخرى بزيادة

ووضع الاصبعين في الاذنين وكذا ارادة ابو عوانة في صحيحه وابو نعيم في  
 مستخرجيه زيادة رأى ابو حنيفة بلا يؤذن ويدور واصبعاه في اذنيه كذا  
 اراده البزار وقال البيهقي الاستدارة لم ترد من طرق صحيحة ثم قال بعد  
 كلام طويل وقال الحافظ ويمكن الجمع اى على تسليم صحة احاديث الاستدارة  
 الضعيفة بان من اثبت الاستدارة عني بها استدارة الرأس فمن نفاها  
 عني استدارة الجسد كله وفي شرح العمدة لابن دقيق العيد وذكر كلاماً  
 طويلاً على حديث ابى حنيفة المتفق عليه قوله فجعلت انت تبع فاه ههنا و  
 ههنا يريد يميناً وشمالاً فيه دليل على استدارة المؤذن للاسماء عند الدعاء  
 الى الصلوة وهو وقت التلفظ بالجميعين واختلفو في موضعين احدهما  
 انه هل تكون قد ما قارتين مستقبلتي القبلة ولا يلتفتن الى وجهك دون  
 بدنه او يستند بركله الثاني هل يستند برماتين احدهما عند قول حي على الصلوة  
 حي على الصلوة والاخر عند قول حي على الفلاح حي على الفلاح او يلتفت يميناً ويقول حي على  
 الصلوة مرة ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الصلوة اخرى يلتفت يميناً ويقول حي على الفلاح  
 ثم يلتفت شمالاً فيقول حي على الفلاح اخرى نقل وكهان لاصحاب الشافعي  
 وقد يروح الثاني بانه يكون لكل جهة نصيب من الصلوة والفلاح وهو  
 اختيار القفال والاقرب عندي الى لفظ الحديث هو الاول انتهى قلت  
 وظاهر سياق الحديث يدل على ان المؤذن ليستقبل القبلة باذان لان  
 التفات يميناً وشمالاً يدل على انه متوجه الى جهة ما وانه محافظ على ذلك  
 الوجهة لم يلتفت عن ناحتي بوجهه الا لضرورة النداء وهو الجعلتان وليس

للمسلم وجهته غير الكعبة فظهر ان المؤذن يتوجه في اذانه الى القبلة والله  
 اعلم وفيه دليل على انه يؤذن قائماً والالتعسرت عليه الاستدراك بما سواء  
 قد مية وليشترط فيها الترتيب ولا يضر كلام وسكوت وضحك يسيراً اما الترتيب  
 فلا تبايع لان التقدير والتاخير فيها قلب المستشرق وهو مخالف لامر وإشادة  
 وكل ما كان كذلك فليس من امره اي هو مرد فالاذان المنكس ليس من  
 امره وهو مرد اي مرد ود غير معتد به وقد اختلف في الكلام الاجنبى و  
 الضحك اليسيرين وقد جزم بجوازه من اصحابنا صاحب الصحيح وغيره  
 قال في الصحيح باب الكلام في الاذان وتكلم سليمان بن صرد في اذانه وقال  
 الحسن لا بأس ان يضحك وهو يؤذن او يقيم وذكر عن ابن عباس امر  
 المؤذن اذا بلغ على الصلوة ان ينادى الصلوة في الرجال وكان يوم  
 رزخ فنظر القوم بعضهم الى بعض فقال فعل ذلك من هو خير مني انها  
 عزيمة قال الحافظ وحكى ابن المنذر الجواز مطلقاً عن عروة وعطاء و  
 الحسن وقتادة وبه قال احمد وعن النخعي وابن سيرين والاذن اعلى الكراهة  
 وعن الثوري المنع وعن ابى حنيفة وصاحبيه انه خلاف الاولى عليه  
 يدل كلام مالك والشافعي قلت وفي المنهاج من كتب الشافعية وليشترط  
 ترتيب الاذان وموالاة وفي قول لا يضر كلام وسكوت طويلان اما اليسير  
 فلا يضر بكرة وهل يستأنف فيه خلاف بينهم ثم قال في الفتح عن اسحق  
 ابن راهويه بكرة الا ان كان فيما يتعلق بالصلوة اي كما روى عن ابن عباس  
 واختار ابن المنذر لظاهر حديث ابن عباس وفاز عن ذلك الدأوى

فقال لا حاجة فيه على جواز الكلام في الاذان بل القول المذكور مشروع من  
جملة الاذان في ذلك المحل قلت وهو قولي وقد يجاب عنه بأن نقول قوله  
الصلوة في الحال ليس من الفاظ الاذان المشروعة ولم ترد في الاذان  
الذي لقنه صلعم لمؤذنيه وايضا لو كان من جملة الاذان المشروعة لما جاز  
ابداله بما هو مرادف له ومؤد لمعناه ولم يقل به احد بل لو قال المؤذن  
يا عباد الله وخصة لكم صلوة الجماعة اليوم لم يجز ذلك اتفاقا يدل على ذلك  
انه قد روي الاصلوا في حالكم كن ارضى مرفوعا وفيه زيادة على قول  
ابن عباس الصلوة في الحال وروي انه قال في بعض الاحيان ومقبول  
فلا محرم وقد صح ذلك وهن ايدل على ان هذه اللفظة ليست من الاذان  
المشروع لفظه بل هي كلام اجنبي اتى به للحاجة اليه اى ولو كانت من  
الفاظه المشروعة لم يحز العدول عنها الى لفظ غيرها وان ادى معناها  
وهن ايروما قال الداودي ويدل على ان الاذان لا يشترط فيه ترك  
الكلام الاجنبي عنه كالصلوة وما ذكره البخارى فيدل عليه لا محالة

ونشرط المؤذن الاسلام والتمييز والذكورة ويكره للمحدث والجنب و  
القامة مثله بلا غلط وذلك للاتباع ولان صوت المرأة عورة ويخشى  
منه الفتنة وذلك عكس ما هو المراد من مشروعية الاذان ولانه يشترط فيه  
رفع الصوت ولا نه تولية وقد قال صلعم لن يفلح قوم ولوا امرهم امرأة  
الحديث ولا نه شهادة بدخول الوقت وهي نصف شاهد ولانه يحتاج  
الى اجتهاد بمعرفة علامات دخول الوقت واكثر النساء عيسى كن الكاهن

ناقصات عقل ودين والحكميناً طياً لا غلب فلان المقتنع اذان النساء جماعة  
 الرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لنساء او خنثى لهن فلا  
 ينبغي المنع بل الجواز هو الراجح وكذا لك اقامة المرأة في جماعة النساء حين  
 يصلين وحين ظاهرها الجواز قلت فيه انزعاً لشبهة انها كانت تؤذن  
 وتقير وتؤم النساء فتقوم وسطهن اخوجه الحاكم في المستند لموسى  
 عنه اما منع اذانهن للرجال فلان النبي صلى الله عليه وسلم جعل لامرأة ورقة مؤذناً  
 وامرأته ان تؤم اهل بيته كما سيجيء في بحث الامامة فلم يجوز لها الاذان ولو  
 لا اهل بيته لوجود الذكور فيه ورمى ابن عدي في الكامل والا صيرها في  
 في كتاب الاذان عن اسماء بنت ابى بكر من فوجا ليس على النساء اذان و  
 لا اقامة ولا جماعة ولا اغتسال ولا يقدر مهن امرأة ولكن تقوم وسطهن  
 في سنده حكى ابن عبد الله الايلي ما رواه وانكر ابن الجوزى في التحقيق  
 هذا الحديث وقال حكى اصحابنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على  
 النساء اذان ولا اقامة وهذا لا يعرف من فوجاً انما هو شيعى يروى عن الحسن  
 البصرى وابراهيم النخعي انتهى ويجوز اذان الاعمى والصبي المميز والمجبوب  
 والعندين والمخنث اما الكافر وغير المميز فلا لعدم تأهلها للعبادة وعدم  
 الاعتماد على خيرها واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفاً  
 ذامناً ومعرفة بالوقت او مرصداً لا علمه به لان ذلك ولاية فيشترط  
 ان يكون من اهلها اما كراهته للمحدث فلان النبي صلى الله عليه وسلم كره من السلام بغير  
 طهارة فالاذان من باب اولى واخرى وليس ان يكون صبيّاً حساناً بصيراً

أما كونه صبيته فللخبر الصحيح أنه صلعم قال لرائي الاذان في النوم القه  
على بلال فإنه اندى صوتاً منك أي أبعد مدى صوت وقيل أحسن  
لأن ذلك أبلغ في الإعلام وأبعث للاجابة وإمر غيب للخصومة العدل  
يقبل خبره ولا يتردد فيه ويؤمن نظره إلى العورات لا سيما إذا كان يؤذن  
على محل مرتفع كالمنازل ونحوها وشرط الاذان ايضاً دخول الوقت

وأوله أفضل الذي يفجر فيشرع له إذا نأنا واحد قبل الفجر الآخر بعدة  
أما كونه بعد دخول الوقت فلما تقدم من الأحاديث الدالة على أن تتأخر  
النبي صلعم مع أصحابه في أمر إعلام الناس بوقت الصلوة يدل على المشروعية  
أنما هي لدخول الوقت والإعلام به وذلك يدل على أنه لا يصح ولا يجوز قبله  
وقد حكى الإجماع على ذلك ولا نه يؤدي إلى اللباس والتجهيل وقيل أنه  
إذا أمن اللبس لم يجوز لأنه ذكر ما كونه في أول الوقت أفضل فلهذا سمى  
قال كان بلال يؤذّن إذا زالت الشمس لا يجوز ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلعم  
فإذا خرج أقام حين يراه أو راه أحد مسلم أو يهود أو ذوا نساء قال في النبيل  
قوله لا يجوز أي لا يترك شيئاً من الفاظه الحديث فيه المحافظة على الأذان  
عند دخول وقت الظهر ومن تقدّم ولا تأخير وهكذا أساءوا الصلوات إلا الفجر  
لما سياتي انتهى وفيه فوائد أخرى ليس هذا محل بيانها أما كون الفجر يشترط له  
إذا نأنا فلهذا يثبت ابن مسعود أن النبي صلعم قال لا يمنع أحدكم إذا نأنا بلال  
من سكوره فإنه يؤذن أو قال نيا دي بليل ليوجع قائمكم ويوقظ نائمكم قال  
في المنتقى رواه الجماعة إلا الترمذي قوله ليرجم معناه يرد القائم أي المتعبد

الى سراحته ليقوم الى 'صلوة الصبح نشيطا او يتسحر ان كان له حاجة الى  
 الصبأ م ويوقظ الناس ليتأهب للصلوة بالغسل والوضوء او يتجهل وعن  
 سمرق بن جندب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغزىكم من سحوركم اذان  
 بلال ولا يباح الا وفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا يعني معارضا  
 رواه مسلم واحمد والترمذي ولفظهما لا يمتنعكم من سحوركم اذان بلال الفجر  
 المستطيل ولكن الفجر المستطير في الافق وعن عائشة وابن عمر ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال ان بلال لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم متفق  
 عليه ولا حميد البخاري فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر ومسلم ولم يكن  
 بينهما الا ان ينزل هذا ويرقى هذا وقد روى ان ابن ام مكتوم يؤذن بليل  
 فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال وقد ذكر ذلك الحافظ في الفقه وذكر ان  
 ابن عمر المذكور قد روى بطرق صحيحة عن عبد الله بن دينار رواه عنه  
 متعبة واختلف عليه فيه ثم ذكر ايضا ان له طرقا اخرى صحيحة عن غيره  
 عبد الله بن دينار قال وقد جمع ابن خزيمة والضبي بين الحديثين  
 بما حاصله انه يحتمل ان يكون الاذان كان نوبا بين بلال وابن ام مكتوم  
 فكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم الناس ان اذان الاول منهما لا يحرم على الصائم  
 شيئا ولا يدل على دخول الوقت بخلاف الثاني وجزم ابن حبان لذلك و  
 لم يبداه استمدا وانكر عليه الضبياء وغيره انتهى ملخصا وقيل غير ذلك و  
 اطال في ذلك الحافظ في الفقه ان شئت فارجع اليه والا فرب ما ذكرناه  
 وفيه واعترض ابن التيمي (اي على البخاري) حيث قال قبل ايراد حديث

ابن عمر باب الاذان بعد الفجر فقال هذا الحديث لا يدل على الترجمة لجعله  
 غاية الاكل ابتداء اذان ابن ام مكتوم قدل على ان اذانه كان يقع قبل  
 الفجر بقليل انتهى يعني هو مخالف لقوله باب الاذان بعد الفجر واجاب عنه  
 الحافظ بان ابن ام مكتوم يؤذن مع طلوع اول جزء من الفجر وليس  
 يستبعد من مؤذن النبي صلى الله عليه وسلم بالملائكة فلا يشركه فيه من يمكن  
 بتلك الصفة والجواب وان كان ان شاء الله هو الصواب الا ان اعترض  
 ابن التيمي ليس في محله وغيره اورد على ترجمة الصحيح اذ قوله في الحديث  
 ان بلاذري ادى بليل يقتضي ان نداء ابن ام مكتوم لا يكون بليل وهذا  
 من دقة فهم الامام البخاري فاعترض ابن التيمي لا يتوجه على الترجمة  
 وانما هو في الحقيقة استشكل لما دل عليه الحديث محصله انه اذا كان  
 غاية الاكل ابتداء اذان ام مكتوم وهو لا يؤذن بليل كما يفهم من الحديث  
 فكيف يصح صوم من ترك الاكل حين ابتداء اذانه فلما استبعد ذلك كان  
 غير جائز اى اكل من اراد الصوم بعد الفجر قال ان اذان ابن ام مكتوم  
 يقع قبل الفجر بقليل ولا يخفى عليك ان ما فهم ابن التيمي منقوض برواية  
 اخرى ان ابن ام مكتوم كان رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له اصبحت  
 اصبحت وبه يبطل ما اجاب به الحافظ والجواب الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ابا سرحامة الناس والنساء اللاتي لا يعرفن الفجر الاكل الى اذان ابن  
 ام مكتوم لان تبين الفجر جعل غاية للاكل لا طلوع الفجر وكان ابن ام مكتوم  
 يؤذن حين طلوع الفجر قبل تنبيه وظهوره لعامة الناس والنساء

ولا مشاحة فيه قلت وما ذكرناه يدل على جواز الاذان قبل الفجر خاصة  
 وهو من هب الجمهور وقال الشافعي واحمد واصحابهما انه يكتفى بالصلاة  
 والحق انه لا يكتفى به بل لابد من اذان اخر بعد طلوع الفجر وقال بوجاهة  
 وصح وادواته لا يجوز قبل الفجر لانه تجهيل لا اعلم للوقت واستدل  
 بعض الاحناف بما روى عنه صلعم انه قال لبلال لا تؤذن حتى يستبين  
 لك الفجر هكذا اومد يده عرضا قال في نصب الراية اخوجه ابو داود من  
 طريق شداد عن بلال وفيه انقطاع وفي النيل واستدلوا ايضا بما اخوجه  
 ابو داود من حديث ابن عمر ان بلالا اذن قبل طلوع الفجر مرة النبي صلعم  
 ان يرجع فينادي الا ان العبد قد نام قالوا فوجب تاويل احاديث الباب  
 بما قال بعض الخنفية ان النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الاذان وانما كان  
 تذكيرا كما يقيم لبعض الناس اليوم واجيب عن الاحتجاج بالحديثين  
 المذكورين بان الاول منهما لا ينتهض لمعارضته ما في الصحيحين لا سيما  
 مع اشعار الحديث بالاعتناء واما الثاني فلا حجة فيه لانه قد صرح بوقفه  
 الكابر الائمة كالسج والبخاري والذاهلي وابي داود وابي حاتم والدارقطني و  
 الاثرم والترمذي وجزموا بان حماد الخطابي رفعه وان الصواب وقفه  
 واما التاويل المذكور فقال الحافظ في الفهرست انه مردود لان الذي يصنع  
 الناس اليوم (من الترجيم والتذكير الواجب في الحرمين الشريفين) محدث  
 قطعاً وقد تضافرت الاحاديث على التعبير بلفظ الاذان قطعاً فجعله على  
 معناه الشرعي مقدم ولان الاذان الاول لو كان بالفاظ مخصوصة

لما التبس على السامعين انتهى قلت وذكر في نصب الرواية لحديث  
 يلال الثاني شواهد لا تخلو من طعن ومقال بحيث لا تصلح لمعارضة  
 ما قد مناه ثم قال وروى الطبراني من حديث ابى هريرة يحمي بن عباد  
 ابن شيبان عن جده شيبان قال سمعت نثرا تبت المسجد فاستندت  
 الى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم فقال ايحيي قلت نعم قال هلم الى الغداة قلت اتى  
 اريد الصيام قال وانا اريد الصيام ولكن مؤذنا هذا في بصره سواد  
 وانه يؤذن قبل طلوع الفجر ثم خرج الى المسجد فحرم الطعام وكان لا يؤذن  
 حتى يصبح استاده صليحه ونحن نجيب عن ذلك بانه وان كان صحيحا من حيث  
 الاسناد ولكنه لا يلزم منه كون المتن صحيحا فهو ليس يا صهر واذ حجر ما روى  
 في الصحيحين وايضا اذ لم يكن تاسر يخرج لهن او هذا فلا يصح اذ لا يصح  
 لا يضرب كلام النبي صلى الله عليه وسلم بعضه ببعض اذا امكن الجسم وهو ممكن ههنا  
 بان نقول اذا كان الثاني والاول نوبيا بين يلال وابن ام مكتوم كما عرفت  
 مما قد منا فيحتمل ان تكون هذه الواقعة جرت حين كان يلال مأمورا على  
 الاذان الثاني وكان اخطا في بعض الاحيان للسبب الذي ذكره النبي صلى الله عليه وسلم  
 وما يظن انه اصرح من ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا سكنت المؤذن بالاذان الاول من الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين  
 قال الحافظ واستاده جيد وضيقه الامام احمد قلت وهو لا يعارض ما في  
 الصحيحين مع ضعفه لاحتمال ان تكون الركعتين في هذا الحديث بخصوصه  
 غير ركعتي الفجر وهذان متعين في الجسم واصرح من ذلك كله ما روى الاسود

عن عائشة قالت ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر أخرجه أبو الشيخ  
بأسناد صحيح قلت وماء في الصحيحين اسرج ما روى في هذا الباب وهو نصر  
في المسئلة ولا يمكن تأويله الا بطرحه واهماله مع العلم بصحته عن رسول الله  
صلی الله علیه وسلم وهذا لا يجتزئ عليه مسلم فما بالك بالائمة رحمهم الله  
ولعل لا بن حنيفة روى عن ذلك على انه يمكن الجمع ايضا بان يقال  
كما قال الحافظ في الفتح انه في اول الامر لم يكن له صلوة الا مؤذنا واحدا  
فان بلا لا كان في اول ما شرع الاذان يؤذن وحده ولا يؤذن للصبح حتى يطلع  
الفجر كان في الفتح وفيه وعلى ذلك تحمل رواية عمروة عن امرأة من بنى النجار  
قالت كان بلال يجلس على بيتي وهو على بيت في المدينة فاذا راي الفجر  
تطأ ثراذنا أخرجه ابو داود واسننه حسن فخر اسرف يا بن امر مكنوم  
كان يؤذن ليلا واستمر بلال على حاله الاولى ثم في اخراجه اخرا ابن  
امر مكنوم لضعفه ووكى به من يراعى له الفجر واستقر ان بلال بليل وذكر  
سبب ذلك فان شئت فارجع اليه والغرض هنا امكان الجمع وقد عرفت  
فالمصير اليه معين على ان احاديث الصحيحين متبينة وحديث عائشة  
هنا انا في وقد تقر ان المثبت مقدم على النافي لان عند زيادة علم  
فعلى كل تقدير لا وجه للقول بعدم مسترعية اذان قبل طلوع الفجر  
ليرجم قائمهم ويوقظ قائمهم وما ذكره من التجهيل فهو مذهب كان الناس  
اذا علموا اذانين وغاية كل منهما غيرة الحجة لم يبق التجهيل قد حلت  
في وقت الاذان الاول وفي انبيل قد روى ما يستعمل بتعيين ذلك الوقت الذي

كان بلال يؤذن فيه وهو امرأة النساء والطحاوي من حديث عائشة  
 انه لم يكن بين اذان بلال وابن ام مكتوم الا ان يرقى هذا ويؤذن هذا وكانا  
 يؤذنان في بيت من تنعم كما اخرج ابو داود قلت ويمكن انها قالت في الحديث  
 الذي رواه الاسود عنها وقد صدقنا من قولها ما كان المؤذن يؤذن  
 حتى يطلع الفجر فهو ما فهمت من سرعة طلوع هذا واذا نه بعد نزول الاول  
 بلا فصل كثير فظنت ان كلا منهما انما وقع بعد طلوع الفجر وبهذه اعم ما تقدم  
 يزول الاشكال والمقصود هنا ان وقت الاذان الاول قد دل الحديث على انه  
 قرب الفجر الصادق وقبله وغايته ان يتقدم على الفجر بمدة قليلة تكفي للاستعداد  
 للصلاة ونحوها كما دل على تعليل مشروع عيته في حديث ابن مسعود المتقدم  
 حيث قال ينادى بليل ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم اى لصلاة الصبح واذا  
 كان شرع لذلك فلا ينبغي اذبه عنه والالزام الا ببيان بالمشروع في غير الشرع له  
 وذلك ظاهر بعون الله وتأنيده وهل ينشره اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد  
 الحديث يدل على جواز ذلك واما الزيادة فليس في الحديث تعرض لها و  
 قد اختلف في ذلك العلماء لكن خيرا الامور السالفات على الهدى و  
 الاقتصاد على ما اكتفى به المصطفى السلام عليه وعلى عياده الذين  
 اصطفى والاحاديث المتقدمه تدل بالنص على جواز كون المؤذن اعمى  
 اذا وجد من يعلمه بدخول الوقت وهو يدل على جواز الاخذ بقول الغير  
 في دخول الوقت ولونما صموا على اذان قدم انداهم صوتا وان استوا  
 اقرع بينهم اى اذا لم يوجد شئ من وجوه الاولوية بان يستوا في معرفة

الوقت وحسن الصوت ومدة ونحو ذلك من شرائط المؤذن وكما لا تفرع  
 بينهم قال صاحب الصحيح فيه ويذكر ان قوماً اختلفوا في الاذان فافترع  
 بينهم سعد وذكروا بسنده الى ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال لو يعلم الناس ما في النداء والصف الاول ثم لم يجدوا الا ان ليستموا  
 لحد يث ويؤذن للقاء ثمة ويقبضون وان كان عليه قوائت اذن للدولى فقط و  
 اقام لها ولكل صلاوة بعدها الحد يث اى قنادة في قصة نومهم عن صلاوة  
 الفجر قال ثم اذن بلال بالصلوة فصل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ركعتين ثم صلا الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم ثم اراه احمد مسلم  
 والحديث صرح في مسئلتا هذه وفيه فوائد سياقى بيانها في قضاء  
 الغوائت وفي حديث عمران بن حصين قال سربنا مع النبي صلى الله عليه  
 وآله ثم ابر بلا فاذا نثر صلا الركعتين قبل الفجر ثم اقام فصلينا الحث ثم اراه  
 احمد في مسنده وابن خزيمة وابن حبان وابن ابى شيبة والطبرانى وعن  
 ابى عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان المشركين شنغوا النبي صلى  
 الله عليه وآله يوم الخندق عن اربع صلوات حتى ذهب من الليل ما شاء الله فامر بلا  
 فاذا نثر اقام فصل الظهر ثم اقام فصل العصر ثم اقام فصل المغرب ثم اقام  
 فصل العشاء ثم اراه احمد النسائى والترمذى وقال ليس باسنادة باس  
 الا ان ابا عبيدة لم يسمع من عبد الله وفي الباب عن ابى سعيد الخدرى  
 عند احمد والنسائى وراه الطحاوى عن المزنى عن الشافعى باسناد صحيح  
 جليل وفي كل ما قد منا صراحة باستحباب الاذان والاقامة في الصلاوة

المقتضية والى ذلك ذهب الهادى والقاسم والناصر ابو حنيفة واسم  
 ابن حنبل وابو ثور قال مالك والاذاعى وهو قول للشافعى له قول روجه  
 اصحابه باستحباب ذلك واحتج المانعون بانه لم ينقل فى قضائه الا ربيع  
 واجيب عنه بانه قد نقل كما قد مناذكرة قال النووى فى شرح مسلم واما ترك  
 الاذان فى حديث ابى هريرة وغيره فجوابه من وجهين احدهما لا يلزم من ترك  
 ذكره انه لم يؤذن فلعلمه اذن واهمله الراوى ولم يعلم به وغيره لم يعلمه  
 وعلم به وخرجه كما ذكرناه والثانى لعلمه ترك الاذان فى هذه المرة لبيان جواز  
 تركه كذا فى النيل ونقلت منه مع تصرف وبعض زيادات ومن سمع

الاذان او اقامته قال مثل ما يقول فى الكل وان شاء ان يقول عند

الحجعتين لا حول ولا قوة الا بالله وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادامها

وعند قوله الصلوة خير من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك

صدق رسول الله فلم يثبت فالكل خير سواء دل على الاول حديث

ابى ان النبى صلعم قال اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وفى

المنتقى رواية الجماعة وظاهر قوله اذا سمعتم اختصا من اجابة بمن سمع حتى

لوراي المؤذن على المتابعة مثلاً فى الوقت وعلم انه يؤذن لكن لم يسمع اذانه

ليعد او صم او ثقيل سمع لا تشرع له المتابعة كذا فى النيل نقلنا عن النووى

ويبدل على الصورة الثانية من صور اجابة حديث عمر بن الخطاب قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال المؤذن الله اكبر الله اكبر فقال

احمد كبر الله اكبر ثم قال اشهد ان لا اله الا الله قال شهد ان لا اله الا الله

ثم قال شهد ان محمدا رسول الله قال اشهد ان محمدا رسول الله ثم قال  
سبحي على الصلوة قال لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال سبي على الغلام قال  
لا حول ولا قوة الا بالله ثم قال الله اكبر الله اكبر قال الله اكبر الله اكبر ثم قال  
لا اله الا الله قال لا اله الا الله من قلبه دخل الجنة رواه مسلم وابوداود وروى البخاري نحوه  
من حديث معاوية وقال هكذا سمعت نبيكم صلعم يقول وعن شهر  
ابن حوشب عن ابى امامة او عن بعض اصحاب ابى النبی صلعم ان بلالا  
اخذ في الاقامة فلما ان قال قد قامت الصلوة قال النبي صلعم اقامها الله  
وادامها وقال في سائر الاقامة نحوه من حديث عمر في سائر الاذان رواه  
ابوداود كن في المنتقى قال في النيل في انشاء الكلام على حديث ابى سعيد  
المتقن والحديثين على انه يقول السامع مثل ما يقول المؤذن في جميع الفاظ الاذان الجعلتين  
وغيرها وقد هيأ الله تعالى تخصيص الجعلتين وغيرهما وقد هيأ الله تعالى تخصيص  
الجعلتين بغيره فقالوا يقول مثل ما يقول فيما عدل الجعلتين واما في الجعلتين  
فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وقال ابن المنذر يحتل ان يكون ذلك من  
الاختلاف فيقول تارة كذا وتارة كذا او يحتل ان السامع يجمع بين الجعلتين  
والحوالة وهو وجه عند الكنايلة والظاهر من قوله في الحديث فقلوا والتعب  
بالقول وعدم كفاية امرار الحواجة على القلب والظاهر من قوله مثل ما يقول  
عدم اشتراط المساواة من جميع الوجوه وظاهر الحديث اجابة المؤذن في  
جميع الحالات من غير فرق بين المصل وغيره وقيل يؤخر المصل الى اجابة تحت  
يفرغ وقيل يهيب الا في الجعلتين قال الكافض والمشهور في المذهب كراهة

الاجابة في الصلوة بل يؤخرها حتى يفرغ وكذا حال الجماعة والخلاء قليل و  
 القول بكراهة الاجابة في الصلوة يحتاج الى دليل ولا دليل ولا يخفى ان حديث  
 ان في الصلوة لشغل دليل على الكراهة ويؤيده امتناع النبي صلى الله عليه وسلم من اجابة  
 السلام فيها وهو اهم من اجابة المؤذن ويجازضه ان هذا الشغل مجتنب  
 شغل الصلوة فلا يتعلق به الحديث وقد روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان في  
 الصلوة والقياس على رخص السلام لا يصح اذ السلام ورجه يتعلّق بالمتابعة  
 مع الناس والمختار ان اجابة المؤذن سنة لوجود الصارف عن الوجوب  
 ولا نه صلى الله عليه وسلم غلب في الثواب على ذلك ولم يتوعد على الترك ولا اصل  
 الاذان سنة فليكون رده سنة ايضاً ويقال على الوجه الاختيار ان رخص السنة  
 لا يلزم ان يكون سنة فان السلام سنة ورجه واجب ولا يستحب تقبيل

الابهامين ووضعها على العينين عند قوله اشهد ان محمداً رسول الله  
 كما اعتاده الجهلاء في عصرنا اذ لم يصح في ذلك حديث ولا يجب انهم يلومون  
 على من لم يفعل ذلك ويتركون ما هو السنة من اجابة المؤذن انما نقل الشيخ  
 عن بعض الصالحاء هذا التقبيل وذكر ان من فعله لم يرد عيناه والله اعلم

وعند الفراغ منه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة  
 والصلوة القائمة ات محمد بن الوسيطة والفضيلة وابعثه مقامه محمود الذي  
 وعدته اويقول اللهم رب هذه الدعوة الصادقة المستجاب لها دعوة الحق  
 وكلمة التقوى احيننا عليها وابعثنا عليها واجعلنا من خيار اهلها احياء و  
 اموات هكذا ورد في الرايات الصحيحة اما جملة انك لا تختلف الميعاد

في الدعاء الاول بعد قوله وعدته فلم يصح وذلك لما روى عن عبد الله بن  
 عمر انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم  
 صلوا على فانه من صلى على صلوة صلى الله عليه بها عشر ثم سلوا الله الوسيلة  
 فانها منزلة في الجنة لا ينبغي الا لعبد من عباد الله وارجوان اكون انا هؤم  
 سأله الله الى الوسيلة حلت له شفاعتي وفي المنتقى رحمه الجماعة الا البخاري  
 وابن ماجه وما ذكرنا من الدعاء الاول رحمه الجماعة الا مسلما وقول الذي  
 وعدته اي في قوله تع عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال بعض العلماء  
 وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يحمده فيه الاولون  
 والآخرين انتهى ويجهد في الدعاء بين الاذان والاقامة لا ياتم وقطعية  
 من صحيح الحديث النس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الدعاء لا يرد  
 بين الاذان والاقامة رحمه احمد وابوداود والترمذي وفي النيل الخرج ايضا  
 النسائي وابن خزيمة وابن حبان والضيافي المختارة وحسنه الترمذي  
 و رحمه سليمان التيمي عن النس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نوى  
 بالاذان فتحت ابواب السماء واستجيب الدعاء و رحمه يزيد القزويني عن قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الاذان تفتح ابواب السماء وعند اقامة لا ترد دعوة  
 وقد روى من حديث سهل بن سعد الساعدي رحمه مالك عن ابن ابي حازم  
 عن سهل بن سعد قال سأعتان تفقه لهما ابواب السماء وقل اعم تود عليه  
 دعوته عند حضور النداء للصلوة والصف في سبيل الله روى موقوفا  
 ومرفوعا في الحديث يدل على قبول مطلق الدعاء بين الاذان والاقامة

وهو مقيد بما لم يكن فيه انتم او قطيعة منكم كما في الاحاديث الصحيحة وقد مر  
تعيين ادعية تقال حال الاذان وبعدة وهو وبعد بين الاذان والاقامة  
منها ما سلف ومنها ما اخرجوه مسلم والنسائي وابن ماجه والترمذي وحسنه  
وحسنه البيهقي من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا بلفظ من قال  
حين يسلم المؤذن واذا شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا  
عبد الله ورسوله رضيت بالله ربا ونبيها رسولا وبالاسلام ديننا غفر له ذنبه  
ومنها ما اخرجوه ابو داود والترمذي من حديث امر مسلمة قالت علمني رسول الله  
صلعم ان اقول عند اذان المغرب اللهم ان هذا القبل ليلك واذا يارتها رأت  
واصوات دعائك فاغفر لي وقد عين صلعم فاندحويه لما قال لرداء بين  
الاذان والاقامة لا يرد قالوا فيما نقول يا رسول الله قال سلوا الله العفو  
والعافية في الدنيا والاخرة قال شيخنا ابن القيم هو حديث صحيح وفي المقام  
ادعية غير هذه انتهى بتصرف ويفصل بين الاذان والاقامة بحلقة او  
صلوة كحديث عبد الرحمن بن ابى ليلى قال حدثنا اصحابنا ان رسول الله  
صلعم قال لقد اتجبت ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة وذكر  
الحديث وفيه فجاء رجل من الانصار فقال يا رسول الله اني رجعت لما رأيت  
من اهتمامك رأيت رجلا كان عليه ثوبان اخضرين فقام على المسجد فاذا  
ثم قد قعدت فقام فقال مثلها الا انه يقول قد قامت الصلوة وذكر الحديث  
رواه ابو داود وذكر لها في النبيل طروقا كثيرة صحيح بعضها ابن حزم وابن دقيق  
العيد وفي الصحيح عن عبد الله بن مغفل المزني ان رسول الله صلعم

قال بين كل اذانين صلوة ثلثا لمن شاء اى قالها ثلثا والمراد بين كل اذان  
 واقامة لان الصلوة بين الاذانين ليتمهل المفروضة ولا يمكن فيه التخير  
 وقد توارح شرحه على ان هذا من باب التغليب كقولهم القمر بالشمس  
 والقمر فيتمهل ان يكون اطلاق على الاقامة الاذان لانها اعلام بحضور فعل  
 الصلوة كما ان الاذان اعلام بدخول وقت الصلوة كذا في الفتح وفي الصحيح  
 ايضا عن انس بن مالك قال كان المؤذن اذا اذن قام ناس من اصحاب  
 النبي صلعم يتدرون السواري حتى يخرج النبي صلعم وهم كذلك يصلون  
 الركعتين قبل المغرب ولم يكن بينهما شئ وقال عثمان بن حنبل وابوداؤد  
 عن شعبه لم يكن بينهما الا قليل وقوله لم يكن بينهما شئ التنوين في التعظيم  
 اى لم يكن بينهما شئ كثير وبهذا ينفع قول من زعم ان الرواية المتعلقة <sup>بها</sup> بوضعية  
 للرواية الموصولة يلحقها مبدئية لها ونفى الكثير يقتضى اثبات القليل  
 وذلك يدل على ان بين الاذان والاقامة فصل بجلاسة او صلوة في اى  
 وقت صلوة كانت وكان يعد اذان المغرب قبل صلوته والى ذلك ذهب  
 الامام احمد واسحق واصحاب الحديث كذا في الفتح وذكر من منع منها قبل  
 صلوة المغرب ورد ما استدلوا به ثم قال واما قول ابى بكر بن العري في اختلاف  
 فيها الصحابة ولم يفعلها احد يعد هم فمردود بقول محمد بن نصر المروزي  
 وقد روينا عن جماعة من الصحابة والتابعين انهم كانوا يصلون الركعتين  
 قبل المغرب ثم اخبر ذلك باسنانيد متعدد واطال في ذلك رحمه الله وانت  
 ترى ان ذلك متقول صحيح من فعل اصحاب النبي صلعم ثم اى من ذلك يدل

على الاستحياء ومن ادعى النسب فلم يأت بحجة تصح له ذلك والمثبت مقدم  
على المناق لان عنده زيادة علم وخالف الاحتاف حديثي التيا في الصلوة  
قبل صلوة المغرب وقلد واما مهمرا با حنيقة ر في الصلوة والجلسة نقل  
عنه انه لا يجلس ولا يصلي سنة بين اذان المغرب واقامته ولم ار له  
دليلا وقد عرفت السنة في ذلك والعجب من اهل عصرنا الذين يدعون  
انهم من اهل الحديث ثريقتون وسبيل الاحتاف في هذه المسئلة و  
يتكون طريق الصحابة والتابعين وفقهم الله لما هو صواب ومن اذن فهو  
يقبله ومن اختاره الامام والافرع وذلك لحديث زياد بن الحارث الصديق  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اخا صداء اذن قال فاذنت  
وذلك حين اضاء الفجر قال فلما توضع رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فأراد بلال ان يقيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقيم اخو صداء فان من اذن  
فهو يقيم قال في المنتقى ر اه الخمسة الا النسائي ولفظه لا هذا الحديث  
في اسناد عبد الرحمن بن زياد بن ابي عمير قال الترمذي فما نعرفه  
من حديث الافريقي وهو ضعيف عند اهل الحديث ضعفه يحيى بن  
سعيد القطان وغيره وقال احمد لا كتب حديث الافريقي قال رأيت  
محمد بن اسمعيل يقوى امره ويقول هو مقارب الحديث والعمل على هذا  
عند اكثر اهل العلم ان من اذن فهو يقيم انتهى قال الحارثي في كتابه التماسيح  
والمنسوخة واتفق اهل العلم في الرجل يؤذن ويقيم غير ذلك ذلك جائز  
واختلفوا في الاولوية فقال اكثر الفرق والامر متشعب ومن رأى ذلك فليحذر

واكثر اهل الحجاز وابو حنيفة واكثر اهل الكوفة وابو ثور قال بعض العلماء  
 من اذن فهو يقيم قال الشافعي واذا اذن الرجل حديث ان يتولى الإقامة  
 واحتمى القائلون بعدم الفرق بالحد يث الا في واحد يث الصد اعني  
 اولى لان حديث عبد الله بن زيد الا في كان اول ما شرع الاذان في السنة  
 الاولى وحديث الصد اعني المأمر بعده بلا شك فاذا اذن واحد فقط فهو مكمل  
 يقيم واذا اذن اكثر من واحد مرتباً او دفعة فالامر الى الامام فيما يختار وكذلك  
 لو اذن واحد فقط وراى الامام مصلحة في ان يقيم غيره تعيين اذا كان الامام  
 هو الامار وراى ان يقيم غيره في غير ذلك فلو اذنوا دفعة واحدة  
 وتشاخوا والسنة ان لا يقيم في المسجد الا واحد الا واحد ويدل على ان  
 الامام يختار من شاء للمصلحة حديث عبد الله بن زيد انه ارى الاذان  
 قال فحتمت الى النبي صلى الله عليه وسلم فاحبرته فقال الله على يلال فالقته فاذن  
 فاراد ان يقيم فقلت يا رسول الله انا رأيت فاريد ان اقيم قال فاقم انت  
 فاقام هو واذن يلال رحمه الله احمد وابو داود وفي اسنادة محمد بن عمرو الواقفي  
 الانصاري وهو ضعيف قال ابن عبد البر اسنادة الحسن بن علي بن  
 اذ فرقي وقد رويت له شواهد وهي ضعيفة ايضاً واشار في النيل الى هذا  
 الحديث منسوخ بما تقدم اعني حديث من اذن فهو يقيم ورأيت ان طريق  
 الجمع اولى من العدول الى القول بالتسليم وما ذكرناه من ان ذلك يعود الى  
 اختيار الامام بالمصلحة هو الذي يدل عليه حديث عبد الله بن زيد و  
 لا يلزم ابطال النص اعني قوله من اذن فهو يقيم لاننا نقول من اذن فهو يقيم

بالاقامة بالنسبة الى مقيم آخر واما اذ راى الامام تقدر غيره لها المصلحة فله  
 ذلك كما دل عليه حديث عبد الله بن زيد اما القول بان ذلك خاص  
 بعبد الله بن زيد وان الحكمة فى التخصيص تلك المزية التى لا يشاركه فيها  
 غيره اعنى الرويا فالحاق غيره به مع الفارق لا يجوز كن فى النيل ملخصا  
 واقول لا نسلم عدم مشاركته فى الرويا اذ نقل ان غيره رأى مثله تلك الليلة  
 وانما هو اول واسبق من اخبر به النبى صلعم ولوسلنا ذلك فلم تستمر وتدوم  
 له تلك الاولوية فى اقامة كل صلوة فاذن علم ان ذلك مفوض اليه صلعم  
 وقد رأى صلعم جبر خاطرة اولى حيث ظن ان له الحق فى اقامة لا حيل  
 الرويا فكان مثل هذه المصلحة وما قام بها اذا وجدت كان الامام ان يختار  
 من قامت به للاقامة وهذا بين وهو اولى من القول بالنسبة واما الاستهايم  
 حيث لا يختار الامام اولم يكن هناك امام راتب وقد اذنوا دفعة وتشاخوا  
 فلما تقدم فى الاذان من انهم عند التنازع ليستهمون فالحقنا الامامة به  
 لانها فرع عنه حيث ان من اذن فهو يقيم اى فكل واحد من المتنازعين  
 انما يقول انا اذنت فالاقامة محق لى والقرعة تبين ان اذان هذا هو المعتبر  
 فيستحق ان يتقدم للاقامة والقرعة وان كانت فى شان الامامة لكنها فى  
 الحقيقة قرعة فى بيان ان من هو اذنه معتبر محق فارتب عليه الاقامة واوجوان  
 يكون هذا هو الحق فى هذه المسئلة والله اعلم ولا يقيم الا بالامام  
 نطقا وعرفا وذلك مستفاد من عمل المسلمين فى زمانه صلعم وبعده الى  
 يومنا هذا وقد عرفت ما تقدم من قوله صلعم لعبد الله بن زيد اقول ذلك نص

في ان الاقامة انما تقام بأمره ولو كان امره عرفا كان عرفا انه اذا دخل المسجد  
 يؤيد ان تقام الصلوة او اذا نزل عن المنبر ويدل على ذلك حديث جابر  
 ابن سمرة قال كان بلال يؤذن ثم لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولا يقوموا الا اذا رأوا الامام وان كان حاضرا فحتى يفرغ منها وما ذكرناه في الصورة  
 الاولى هو اختيار البخاري من اصحابنا وهو الحق قال في صحيحه باب متى  
 يقوم الناس اذا رآوا الامام عند الاقامة فالترجمة مشتبهة على استقراءهم  
 وجوابه وخوله اذا رآوا الخبر جواب الاستفهام وقد فهم الحافظ وغيره ان  
 هو الاخرى بخال الامام من جزمه في المسائل التي يصح فيها الخبر على شرطه  
 وقد استدلل على ذلك بما رواه عن ابى قتادة عن ابيه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اذا قيمت الصلوة فلا تقوموا حتى ترونى انتهى اى  
 خرجت قال الحافظ وصرح به عبد الرزاق وغيره عن محمد بن يحيى اخيه  
 مسلم ولا بن حبان من طريق عبد الرزاق وحده حتى ترونى خرجت اليكم  
 وفيه مع ذلك حذف تقديره فقوموا وقال مالك في الموطأ لم اسمع في قيام  
 الناس حين تقام بعد حمد ولا اى ارى ذلك على طاعة الناس فان منهم  
 الثقيل والخفيف كذا في الفقه قد يقال ان ظاهر هذا الحديث وحديث  
 ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم في الصبح يخالف حديث جابر بن سمرة الذي تقدم  
 لا نقول ان الامام لا يقيم ذلك على الجواز وان يلاها كان يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الصلاة من بين يديه او من خلفه او من يمينه او من شماله او من فوقه او من تحته

ان يحرم رسول الله صلعم فيميل على بيان الجواز ويقرب ان يكون فعلهم  
 هذا اسبيل للنهي في حديث ابي قتادة الذي نتكلم فيه وعلى كل حال فحديث  
 ابي قتادة هو المقدم في هذا الباب لانه قول وتلك حكايات عن فعلهم و  
 القول مقدم على الفعل وفيه النهي عن القيام قبل ان يروه بعد الاقامة  
 قلت وقوله اذا اقيمت الصلوة يدل على ان وقت قيامهم حينئذ وازلت  
 خصه بالنهي عن القيام وقال في الفقه ذهب الاكثرون الى انهم اذا كانوا في  
 معهم في المسجد لم يقوموا حتى تفرغ الاقامة وعن انس انه كان يقوم اذا  
 قال المؤذن قد قامت الصلوة رواه ابن المنذر وغيره وكذا رواه سعيد بن  
 منصور عن طريق ابي اسحق عن اصحاب عبد الله وعن سعيد بن المسيب  
 قال اذا قال المؤذن الله اكبر وجب القيام واذا قال سجد على الصلوة عدلت  
 الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام وعن ابي حنيفة يقومون اذا  
 قال سجد على الفلاح فاذا قال قد قامت الصلوة كبر الامام وحديث اليب  
 حجة عليهم ويرد قول ابي حنيفة ما روى من فوجاهته انه اذا قيل قامت الصلوة  
 قال صلعم اقامها الله وادامها كما هو ولا يججلوا وليأتوا اليها بسكينة ووقار  
 لحديث ابي هريرة عن النبي صلعم قال اذا سمعتم الاقامة فامسوا الى  
 الصلوة وعليكم بالسكينة والوقار ولا تشرعوا فمادركتم فصلوا وما فانكم  
 فامروا بالخير وفي هذا الحديث فوائد سيكون لنا انما هم بها في ادواب  
 الصلوة انشاء الله ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحييم وان طال  
 لحديث انس قال قيمت الصلوة والنبي صلعم بينا سجد رجلا في جانب المسجد

فما قام الى الصلوة حتى نام القوم وهو ناص في جواز الفصل بين القامة  
 والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فمكروه وفيه رد على ما طلق  
 من الخفية ان المؤذن اذا قال قد قامت الصلوة وجب على الامم التكبيرة  
 وفيه عن ابى هريرة قال اقيمت الصلوة فسوى الناس صفوفهم فخرج  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فتقدم وهو جنب فقال على مكانكم فرجعوا فغسل ثم  
 خرج ورأسه يقطر ماء فصل بهم وقوله وهو جنب لعله اعلمهم او عرفوا  
 بالقرآن حيث عادوا غُتِلَ وخبر والماء يقطر من رأسه واذا كان  
 مطرا وبرد شديد او ريح عاصف او نحوها قال المؤذن الصلوا في الرحال  
 وفي الصحيح عن نافع قال اذن ابن عمر في ليلة باردة بضمجنان ثم قال  
 صلوا في رحالكم واخبرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامر مؤذنا يؤذن ثم  
 يقول على اثره الصلوا في الرحال في الليلة الباردة او المطيرة في السفر  
 قوله كان يامر مؤذنا في رواية مسلم كان يامر المؤذن وقوله ثم يقول على اثره  
 صريح في ان القول المذكور كان يعد فراغ الاذان وفي حديث ابن عباس  
 وخطبته في يوم رزق فلما بلغ المؤذن حي على الصلوة فامر ان ينادى الصلوة  
 في الرحال فتظن القوم بعضهم الى بعض فقال فعل هذا من هو خير مني  
 وانها عزمة وقوله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم وقوله فلما بلغ المؤذن حي  
 على الصلوة فامر اي اذ ان يقولها فامر اي امره ان يقول الصلوة في الرحال  
 بدلا عن الحيعلتين وينبغي ان يقال الا هرا جأوا ان كما نص عليه المشافعي  
 لكن بعده احسن لانه نظم الاذان كذا في الفقه ملخصا من باين ويمكن

ان يعترض على حديث ابن عمر هذا بان الجمع بين الحيجلتين فيه و  
 قوله صلوا في الرجال تناقض واجاب عن ذلك الحافظ في الفتح بان يكون  
 معنى الصلوة في الرجال مخصصة لمن اراد ان يترخص ومعنى هلموا الى الصلوة  
 يعني الحيجلتين ندب لمن اراد ان يستكمل الفضيلة ويتحمل المشقة و  
 استشهد لذلك بحديث جابر عند مسلم قال خرجنا مع رسول الله صلى  
 في سفر فمطرونا فقال ليصل من شاء منك في رحله وعند الشافعية  
 ان المرء عذر في الليل فقط وليس كذلك ولعل متمسكهم بظاهر هذا  
 الحديث لكن قد عرفت من حديث ابن عباس ان ذلك في يوم رزق  
 وفي السنن من طريق ابن اسحق عن تافع في هذا الحديث ايضا في الليلة  
 المطيرة والغداة القرية وفيها باسناد صحيح من حديث ابى المليح عن ابيه  
 مطروا يوما فرخص لهم ان في الفتح ببعض زيادة وقال لم ار في شيء من  
 الاحاديث الترخص بعد الزجر في النهار صريحاً لكن الغياص يقتضي  
 نجاته قد نقله ابن الرفعة ومجها وقوله في سفر ظاهر اختصاص ذلك  
 بالسفر ورواية مالك عن تافع الزقية في ابواب الصلوة ان شاء الله مطلقه  
 في اخذ الجمع وكن قاعدة حمل المطلق على المقيد يقتضي ان يختص ذلك  
 بالمسافر مطلقاً ويلحق به من تلحق بذلك مشقة في الحضر ومن كان تلحقه  
 ولا يشترط اجرة على الاذن لحديث عثمان بن ابي العاص قال اخروا عهد  
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اثنين مؤذنا لا ياخذ على اذانه اجرا قال في المنتقى رواه  
 الخمسة قال في النيل صححه الحاكم وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى

قال لعثمان بن ابي العاص واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجروا وقال رجل  
 لابن عمر اني احب ان في الله فقال له ابن عمر اني لا بغضنك في الله فقال سبحان الله  
 احب ان في الله وتبغضني في الله قال نعم انك تسأل على اذانك اجروا وروى  
 عن ابن مسعود انه قال امر بيم لا يؤخذ عليهم اجرا الا اذان وقراءة القرآن  
 والمقاسم والقضاء وروى ابن ابي شيبة عن الضحاك انه كره ان يأخذ المؤذن  
 على اذانه جملا ويقول ان اعطيت بغير مسئلة فلا بأس وقد مضى في تحريم  
 الاجور شرط على الاذان والاقامة الهادي والقاسم والناظر ابو حنيفة وغيرهم  
 وقال مالك لا بأس بأخذ الاجر على ذلك وقال الاوزاعي يجاعل عليه و  
 لا يؤجر وقال الشافعي في الامم احب ان يكون المؤذنون متطوعين قال  
 وليس للامام ان يرزقهم وهو يحسن من يؤذن متطوعا من له امانة  
 الا ان يرزقهم من ماله قال لا احسب احد ابيد كثر الاهل يجوز ان يجرد  
 مؤذنا امينا يؤذن متطوعا فان لم يجرد فلا بأس ان يرزق مؤذنا ولا يؤزر  
 الا من خمس الخمس الفضل وقال ابن العربي القبيح جواز اخذ الاجرة  
 على الاذن والصلوة والقضاء وجميع زعماء الدنيين فان خالفته بآخذ  
 اجرة على هذا اكله وفي كل واحد من هؤلاء النابت اجرة كما يأخذ المذنب  
 والاصل في ذلك قوله صلح ما تركت بعد نفقة نسائي وامرني الله اني  
 انتهى فقاس المؤذن على العامل وهو تيسر في مصلحته ان يتبرع بوقته  
 ابن عمر التقي مرت لم يجزها احد من الصحابة كما هم يذكرون بالانبياء  
 ابن حبان ترجمة على الرخصة في ذلك واخبرني عن ابن عمر ان قال

قال في علي رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم الاذان فاذا نمت فاعطاني حين قضيت التاذين  
 صرة فيها شئ من فضة واخرجه ايضا للنساء قال اليعمرى ولا دليل فيه  
 لو كان الاول ان قصة ابي محمد ورة اول ما اسلم لانه اعطاه حين علمه  
 الاذان وذلك قبل اسلام عثمان بن ابي العاص فحدث عثمان متاخر  
 الثاني انها واقعة حال يتطرق اليها الاحتمال واقترب الاحتمالات فيها ان يكون  
 من باب التأليف كدالة عهد بالاسلام كما اعطى حينئذ غيره من  
 المولفة قلوبهم ووقائع الاحوال اذا تطرق اليها الاحتمال سلبها الاستدلال  
 لما يبقى فيها من الجمال انتهى وانت خير بان هذا الحديث لا يرد على مرقا  
 ان الاجرة انما تحوم اذا كانت مشروطة لا اذا اعطيها بغير مسئلة والجمع بين  
 الحديثين يمثل هذا احسن انتهى ما في النيل وانت ترى ان حالة المسلمين  
 غير حال التهم في زمانه صلى الله عليه وسلم وغير حالهم في زمان هؤلاء العلماء الذين  
 تلونا عليك اقوالهم ففي عصرنا حال اهل الدين والقائمين ببعض اعماله  
 مما يروا لها اذ هم في حالة من البوس والفقر تستوجب ان يوجههم العرف فضلت  
 الصديق وان حالة الناس الانقضاء دية والعمل نية اليوم مائة الحالتهم  
 في الزمان السالف فان من يكدي ويسعى في التكسب على نفسه وعياله في هذا  
 الزمان لا يكاد يسمعه بالتفرغ لتأدية الواجبات العينية فما بالك اذا اراد  
 صرف بعض معتد به من اوقاته للاذان والقامة ونحوها من الاوقات  
 والقضاء فان لا يسمعه احد ممن يستخذه من باب اولى احرى ان يترك  
 الاستخانة ام فلا شك انه يلجأ الى التكفف والمساءلة وقد قل لمنه قون

فهو لا شك يهلك جوعاً وقد تقدم ان من اصول الشريعة التفرقة بين حال  
العسر واليسر والضرورة احكاماً مختصاً بحال المؤذن ونحوه في زماننا هذا حال  
ضرورة غالباً فلا شك لدى في جواز اخذ الاجرة ان اعطى بلا شرط وان عرف  
انه لا يعطى الا بشرط فالذي يظهر لي انه يجوز له ان يشترط ذلك وعارضاً  
عارضاً ثم وادى ثم على المسلمين ان يروا المتدينين منهم يتكفون المسألة ولا يشعرون  
بما يسد حاجتهم على ان لا اسلام للناعين مطلقاً والاظهر ان يحل قوله  
صلعم انخذ مؤذناً لا يأخذ على اذانه اجوا على الا فضل والاولى وهذا  
احسن الجمع بينه وبين اعطاء صلعم الصرة لا في محذورة فان اعطاءه  
يقتضي النذب الى الاعطاء بالصراحة وعلى ان المؤذن يجوز له ان يشترط  
مثل هذا العطاء المباح اذ لو لم يكن مباحاً لما فقه بآيه صلعم وما فتياً  
ابن عمر فليست بحجة اذ لم يصح انه وقع الاجماع عليها مع ان الاحتجاج به  
مختلف فيه وقد عرفت اختلاف العلماء في المسألة فالحق جواز اخذ  
واشتراطه لا سيما في هذا الزمان اما لو كان على المسجد ووقف للقائمين  
بشؤنه فلا خلاف في ان اكلهم واحقرهم به المؤذنون ثم الائمة والكناسون  
بعد ما هو ضروري شرعاً من عمارته لا الرخوة والقروش والقناديل سائر  
اسباب الزينة مما لا يحتاج اليها فان بقي من اوقافه بعد مؤون ونفقات  
القائمين فيه فيصرف في عمارته الغياب الضرورية ولا يتيأز بها الواحد يكره  
المشروع والله اعلم **باب** شروط الصلوة التي تنقذها والنظر بسكون الرء  
هو لغة تعليق امر مستقبل بمثله او الزام الشيء والتزامه وبفتحها العلامة

واصطلاحاً ما يلزم من عدمه عدم المشروط له ولا يلزم من وجوده وجوده ولا يلزم من وجوده عدمه لذاته والمآثر ما يلزم من وجوده عدمه وضد المآثر السبب والعلة التامة وهو ما يلزم من وجوده وجود المسبب وتعرف الشرط لا يتخلو عن إيراد لانه لا يمتنع دخول الركن الذي يسميه بعضهم الفرض ويفرق بينه وبين الواجب نعم قد يظهر بعض فرق بين الواجب والفرض في أبواب الحج لان بعضهم يجعل الواجب هناك ما يجبر بالدم ومحصل البحث في مثل هذه الفرق مبني على الاصطلاح ولا مشاحة فيها والتجذر بالفحص هو ما يرتب من الاحكام على ذلك ككون الشيء يقصد بتركه الفرض او الشرط ولا يقصد بترك الواجب وان اقررنا ركه وسياتي في البحث عن كل

شيء من ذلك في محله ان شاء الله تعالى يجب على المصلان يقدم الطهارة من الوضوء والنجاس والكلام في هذا المقام من المزايا التي ذلت فيها اروقدهم وقد اختلف ائمتنا اهل الحديث كغايه من سائر العلماء فمن قائل بان ذلك شرط واجب لا تصح الصلوة بدونه ومنهم من قال ان ذلك واجب ياتر من تركه لكن تصح صلواته اى لا تلزمه الاعادة وقيل غير ذلك وذهب الى القول بشرطية ذلك وما ياتي في الصلوة من ائمتنا الشيخان وهو ظاهر كلام البخاري في صحيحه وهو من ذهب الرفض للقادر في النجاسة الغير المعفوع عنها وهو المعتمد من مذهب الشافعي امام احمد لكن عندنا ان من ابتلى بنجاسة يعلمها غير معقود بها ولم يجد ما يزيلها به صلى الله عليه وسلم واذا دعي ازالها وذهب بعض ائمتنا كالشافعي

والسيد ومن قال بقولهما الى ان ذلك واجب لا يؤثر عدم صحة الصلوة  
واعلم ان ذلك الاختلاف انما هو في الطهارة عن النجاس اما طهارة  
الاحداث فمما اصر فيه الخلاف وحيث ان المقام مظنة الاشتباه على الناظر  
فلا يرى بأساً بنقل حجج القريئين ليظهر الصواب وان ادى الى شيء من  
الاسهاب قال في النيل وهل طهارة نوب المصلي شرط لصحة الصلوة  
ام لا فذهب الاكثر الى انها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد  
ابن جبير وهو مروي عن مالك انها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية  
عن مالك قولين احدهما ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهما انها  
فرض مع الذكوساقطة مع النسيان وقد يراد بالتأني ان ازالة النجاسة  
غير بشرط احتيم الجهمون يخرج منها قوله نعم وثانياً بل فليقل في البحر والمراد للصلوة  
للاجماع على ان لا وجوب في غيرها ولا يخفك ان غاية ما يستفاد من الآية  
الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية  
لان كون الشيء شرطاً حكماً شرعياً وضعي لا يثبت الا بتصريح الشارع بان شرط  
او بتعليق الفعل به يا داة الشرط او بتقيد الفعل بدونه نفياً متوجهاً الى  
الصحة لا الى الكمال او بتقيد الثمرة ولا يثبت بمجرد الامر به وذكر ادلة اوجدها  
القائلون بالشرطية واجاب عنها بانها لا تصلح للدلالة على الشرطية وقال  
ومنها احاديث الامر بغسل النجاسة كحديث تعذيب من لم يستنزه من البول  
وحديث الامر بغسل المذي وغيرها وقد تقدمت في هذا الكتاب ويجاب  
عنها بانها او امر هي لا تدل على الشرطية التي هي محل النزاع نعم يمكن الاستدلال

بالادامر المذكور في هذا الباب على الشرطية ان قلنا ان الامر بالشئ ففى  
 عن ضده وان النهى يدل على الفساد وفى كلا المسئلتين خلاف مشهور  
 فى الاصول لو كان ههنا مانعاً من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم  
 اعادة صلته للصلاة التى خلع فيها تعليله لان بناءه على ما فعله من الصلاة  
 قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط ولكن ذلك عدم نقل اعادة للصلاة  
 التى صلاها فى الكساء الذى فيه لمعة من دم نثر قال اذا نثر الدم فاستقناه  
 من الادلة وما فيها فاعلم انها لا تنقصر عن افادة وجوب تطهير الثياب فمن صلى  
 وعلى ثوبه نجاسة كان تأمره كالواجب واما ان صلواته باطلة كما هو شأن  
 فقد ان شرط الصحة فلا ما عرفت قال السيد من احسب انما فى نثره الدم و  
 ذهب بجمع الى ان ذلك شرط للصحة الصلاة وذهب اخرون الى انه سنة والحق  
 الوجوب فمن صلى ملابساً نجاسة عامداً فقد اخل بواجب وصالوته صحيحة  
 والشرطية التى يؤثّر عدمها فى عدم المنع كما قرره اهل الاصول لا يصح  
 للدلالة عليه الا ما كان يفيد ذلك مثل نقي القبول او نحو الصلاة لمن صلى  
 بثوب متنجس او مكان متنجس او النهى عن الصلاة فى المكان المتنجس لدلالة  
 النهى على الفساد واما مجرد الامر فلا يصح لا ثبات الشرط اللهم الا على قول من  
 قال ان الامر بالشئ ففى عن ضده فليكن مذكراً على ذكر فانك ان تغفنت  
 له رأيت العجب فى كتب الفقهاء فانهم كثيراً ما يجعلون الشئ شرطاً ولا يستفاد  
 من دليله غير الوجوب وكثيراً ما يجعلون الشئ واجباً ودليله يدل على الشرطية  
 بالسبب الحامل على ذلك عدم مراعاة القواعد الاصولية والذ هو لعمري

والحاصل ان ما دل على الشرطية دل على الوجوب وزيادة وهوتاثير  
 بطلان المشروط وما دل على الوجوب لا يدل على الشرطية لان غاية الواجب  
 ان تاركه يذم واما انه يستلزم بطلان الشيء الذي ذلك الواجب جزء من  
 اجزاءه او عارض من عوارضه فلا من حكم على الشيء بالوجوب وجعل  
 عدمه موجبا للبطلان او حكم على الشيء بالشرطية ولم يجعل عدمه موجبا  
 للبطلان فقد غفل عن هذين المفهومين انتهى واقول قد عرفت كوطهارة  
 الانجاس شرطا او فرضا للصلوة وفيها معنى ان الصلوة لا تكون مجزئة شرعا  
 بدونه للقادر غير المعذور وهو من هب الجمهور والمتقدمين من اصحابنا  
 اهل الحديث وهو الذي نختار وندين الله به وما قال الشوكاني وتبعه  
 السيد فالجواب عنه من وجوه احدها ان نقول قد فواترت الادلة على  
 ايجاب الطهارة وافترضا للصلوة وبذلك صرح الكتاب كما عرفت وقد عرفت  
 في الجزء الثاني من هذا الكتاب ان لا فرق عندنا بين الواجب والفرض و  
 من فرق فلم يأت بحجة نيرة وكما ان الشرط ينتفى بانتفاء المشروط كذا  
 الواجب المراد بالفرض لا تكون العبادة شرعية الا به ولو لم يكن كذلك لما  
 كان لا فترضا في العبادة معنى لان ما كان فرضا لعبادة وفيها فهو اما ان يكون  
 جزء منها او صفة لها او ملوذيها حال تاديتها مقصودا للشارع فلا تكون شرعية  
 الا به اما قوله لو ان ههنا ما دعائهم من الاستدلال بها على الشرطية وهو عدم  
 احادته صلعم للصلوة التي خلع فيها نعليه لان بناءه على ما فعله من الصلوة  
 قبل الخلع مشعر بان الطهارة غير شرط وكذا ان عدمه نقل عافته للصلوة التي

صلاحها في الكساء الذي فيه لمعة من دم لا نقول اما لمعة الدم فقد عرفت  
 مما تقدم في ابواب الطهارة اننا لا نختار القول بنجاسة الدم غير دم الحيض  
 واما بناؤه في الصلوة المذكورة على ما قبل الخلع فخير وارجح لان عدم العلم  
 بها عذر والشرط والقروض للعبادة منها ما تسقط للعذر المقبول شرعا  
 ومنها ما لا تسقط مثال الاول التسمية في الوضوء فانها تسقط بالنسيان  
 مع ورود لفظ دال على الشرطية وهو قوله ع لا وضوء لمن لم يذكر الله عليه  
 اما القادر المستطيع الذي لم يقم به عذر مقبول فلا تجزئ عبادته  
 الا بشرطها وواجباتها اعني قروضها الا ما نصب له الشارع من لا كيبعض  
 الواجبات في الحجر وسياق انشاء الله الكلام عليها هناك مستوفى الثاني  
 ان الامر ان كان حقيقة للوجوب فحينئذ لا نسلم انه لا يستلزم الشرطية وذلك  
 بان نقول اذا كان معنى الشرط انه ما يلزم من عدمه عدم الشرط قالوا  
 والقرض هو كذا والتعريف غير مانع ولا يبقى علينا الا ان نقول الواجبات  
 للعبادة فيها قسمان منها ما هو قبلها وفيها ومنها ما هو واجب فيها وكلاهما  
 من ذلك يلزم من عدمه عدم العبادة لكن ما وجب لها قبلها وفيها قلنا  
 عليه بعض الناس انه شرط والثاني اطبقوا عليه انه فرض ولنا قناتان  
 في المعاني لا في الالفاظ اما قولهم لا يفيد الشرطية الا ما قرره اهل الاصول  
 مثل نفي القبول او نحو الصلوة او النهي عن الصلوة في المكان المتنجس الى  
 اخره فالجواب في ذلك ان الحصر غير مسامح قال شيخنا وشيخ الاسلامين يمينية  
 في رسالته في العقود المحومة بعد ان ذكر ان الحوام لا يكون صحيحا وان ذلك

مذ هب الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وجهه ورهم  
 ثم قال وكثير من المتكلمين من المعتزلة والاشعرية يخالف في هذا الما ظن  
 ان بعض ما نفي عنه ليس بفاسد كالطلاق المحرم والصلوة في الدار  
 المغصوبة ونحو ذلك قالوا لو كان النفي موجبا للفساد لزم انتقاض هذه  
 العلة قتل على ان الفساد حصل بسبب آخر غير مطلق النفي وهو لا  
 لم يكونوا من أئمة الفقه العارفين بتفصيل أدلة الشرع فقل لهم باي  
 شيء يعرف ان العبادة فاسدة والعقد فاسد قالوا بان يقول الشارع هذا صحيح  
 وهذا فاسد واما هذا فشرطه في صحته كذا او كذا او وجد ما نفي انتفت  
 الصحة وهو لا فاسد واما ما لا يتكلمون في الأدلة الشرعية الواقعة وهي الأدلة  
 التي جعلها الله ورسوله صلعم أدلة على الأحكام الشرعية بل يتكلمون في  
 أمور يقدرونها في اذها نهم اذا وقعت هل يستدل بها أم لا يستدل و  
 الكلام في ذلك لا فائدة فيه ولهذا لا يمكنهم ان ينتفعوا بما يقدرونه  
 من اصول الفقه في الاستدلال بأدلة المفصلة على الأحكام فأنهم لم يعرفوا  
 نفس أدلة الشرع الواقعة بل قدرروا الأشياء قد لا تقم وأشياء خلتوا منها من  
 جنس كلام الشارع وهذا من هذا الباب فالشارع لم يدل الناس قط  
 على هذه الألفاظ التي ذكروها ولا يوجد في كلامه شروط البيع أو النكاح كذا  
 وكذا هذه العبادة أو العقد صحيح أو ليس بصحيح ونحو ذلك مما جعلوه  
 دليلا على الصحة والفساد بل هذه كلها عبادات أحد ثما من أحد ثما  
 من أهل الرأي والكلام واما الشارع ودل الناس بأدلة النفي والتحليل

والتخويم ويقولونه في عقود هذا لا يصلح فيقال الصلوة مضاد للفساد فإذا  
 قال لا يصلح علمانه فاسد انتهى ما اردته فإذا عرفت ذلك تبين لك ان  
 ما ذكر من اهل الاصول من حصر الشرطية فيما ذكروه غير صحيح عند اصحابنا  
 اهل الحديث وانما الصحة والفساد عند هم مؤسسة على ذلك وعلى  
 الاعتراف انتهى والتحليل والتجويز فكل عبادة او معاملة محومة فري فاسدة  
 والد اخل في العبادة او المعاملة بهيأة محومة عبادته ومعاملته فاسدة  
 فان الحرام خبيث وفاسد والله لا يحب الفساد الثالث انا نقول لو سلمنا  
 حصر الشرطية فيما ذكر عن بعض الاصوليين فلا نسلم انه لم يرد عنه صلح  
 ما يدل على اشتراط طهارة ثوب المصلي على الطريقة التي ذكرها ونقول ايضا  
 ان ما ذكره الشوكاني ووجه ما يدل على الوجوب قد يقال ليس هو دليل الشرطية  
 عند من يوافقنا على دليل الشرطية وانما دليلهم هو ما ذكره البخاري ترجمة  
 باب من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل صلوة بغير طهور قال في الفقه اخرج  
 مسلم وخيرة من حديث ابن عمر ابوداود وغيرة من طريق ابى الميمون اسامة  
 عن ابيه وله طرق كثيرة فهذه احديث صحيح صريح في عدم قبول الصلوة بغير  
 طهور وقد اخرج ابوداود عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق بلفظ لا يقبل الله  
 وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجوزة مراعاة لما في الذمة ولما كان الاتيان  
 بشرطها مظنة الاجزاء الذي القبول ثمرة صحتها يقال هذه صلوة مجوزة  
 لما كملت شرطها ولا يتحقق ان الصلوة غير مقبولة الا يتخلف شرط او ركن  
 اي فرض من فروضها فإذا تعين ان عدم قبولها لاجل امر معين فلا محالة

ان ذلك الشيء اريد وان يكون اما شرط او فرضا جزءا من تلك العبادة  
 فلا تقبل ولا تصحح الريبة وعن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح  
 الصلوة الطهور الحديث صحيحه الحاكم وغيره واعلم بعضهم والمنتهى مقدم  
 عليه واذا كان الطهور بالضم هو الفعل اي المصدر والطهارة هي النظافة و  
 المنزلة عن الاذن اسما وصفة حكيمية تنبئ لموصوفها جواز الصلوة بها وفيها  
 اولها فهم الاخير ثمرة ونتيجة للطهور الذي هو الفعل فهذا هو المراد بالطهور  
 طهرا وهو ما يعبر به طهارة الاحداث والنجاس وكان الشوكاني لم يلتفت الى هذا  
 او حمل الطهور على الطهارة من الاحداث فقط وتبعه السيد لكن نقول ان  
 حمل العام على بعض معانيه دون البعض الاضحا لا يصح الابدليل يفيد  
 التخصيص فان قيل ان الطهور بالفتح الماء الذي يتطهر به وهو ما نقله  
 اهل الحديث في هذا قلنا ان المنقول بالفتح وبالضم كلاهما وبالضم معناه التطهر  
 وهو يشمل الطهارة عن النجاس والاحداث كليهما وقال البعض ان الطهور  
 بالفتح ايضا عن الفعل فتأمل ولو لم يجز ما يزيل به النجاسة او فعلا ازالها  
 او نسيها او لم يعلم بها او صلى جازت صلوته ولم يعد وذلك لما تقدم في المستباحة  
 والاضحى الذي صلى والدم فيه عند من قال بنجاسة الدم ومن قال لا  
 غير نجس او دم الحيض فالدم الطهر وهو جواز الصلوة مع تلطم الثوب او الجسد  
 بالدم ولو لم يتعد رازاته ولم ينس وعلم به اما في سائر النجاسات فالحكم كما ذكرنا  
 في المتن اما الناسي ومن لم يعلم فلان القلم قد رفع عن الاول والثاني دل عليه  
 حديث خلع النعالي لما اخبره صلى الله عليه وسلم جبريل ان فيهما خبثا وهو لم يعد فاصلي

قبل الزرع وما قال الاحناف من التفارقة بين ما اذا كان ربيع الثوب طاهر يصل  
 فيه واذا كان اقل من ربعه يتخير بين ان يصله عرياناً او يصله فيه وهو الافضل  
 وقال محمد يصل فيه على كل حال ولو صلى عرياناً لا تجزئه فقول محمد هو الموافق  
 للدلالة والمؤيد بالقياس وقد تقدم الكلام على النجاسات وكيفية تطهيرها  
 وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها الا ما لا يدركها الطرف كما يلصق برجل الذباب  
 الذي يقيم على ثوب قاضى الحاجة ونحوه لانه داخل فيما لا فعله بمشاعراً والمواشيت  
 طاهر متنجس تحوى واجتهد فان لم يتعين بالتحوى وصل في اى ثوب اجزأه ولم يعد  
 ولو تنجس بعض الثوب او البدن وجهه محلها غسل الكل وان علم محلها او ظنه  
 بعلامات غسل ما ظنه فقط خلافاً للشافعية ولو اخبره من يقبل خبره بها  
 او محلها اخذ بخبره واذا رأى فراشاً او ثوباً او حصيراً او ارضاً يجوز له الصلوة عليه  
 ولا ينبغي السؤال بانه طاهر او نجس ولو وقت نجاسة في بيت او يسأطجازه  
 ان يصل عليه ما لم يعلم انه صلى على موضع النجاسة وحيث لم يجد ما يزيل به  
 النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصل في باقيه الا ان كان المقطوع يسيراً  
 لا يضره في قيمته لان الدين ليس بخلاف الشافعية ولا بأس ان يصل في ثوب طرفه  
 البعيد الذي لا يتحرك بحركته على نجاسة خلافاً للشافعية ايضاً لانه صلح قد يصل  
 في كساء عليه وعلى بعض نسائه ولا يضر حمل غيره مستحضر لحمله صلح امارة وغيرها  
 وكان اما يعسر الاحتراز عنه كطيين الشاة المتيقن نجاسته ونحو ذلك خلافاً  
 لتدقيقات بعض الفقهاء وقد ذكروا اشياء وحكموا بنجاستها بخير دليل وكذلك  
 اطالوا في المعفوات عنها بلا دليل وكذلك الغرق بين القليل والكثير وفيما اذا كثرت

وانتشرت بعرق ونحوه واما اصحابنا فقد استراحوا واستغنوا بما دل الدليل عليه فقالوا تغسل كثيرا النجاسة وقليلها اذا استطاع فتذكر ومع هذا الطريق اهل الحديث ليس بدرجة عظيمة من الله سبحانه على عباده وقد تقدم في ابواب النجاسة ما فيه الكفاية ومن وقعت عليه جيفة او قذر وهو يصلي ولم يمكن دفعها عنه

الا يتنجس ساكنه فله يدفعها لم تنفس صلوته وان امكنه يدون ذلك لزمه دفعها فور الحدیث عبد الله بن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي عند البيت وابوجهل واصحاب له جلوس اذ قال بعضهم لبعض ايكم يجيء بسلي جزور فلان فيضعه على ظهره من اذا سجد فابتعدت اشق القوم (عقبة بن ابي معيط) فجاء به فطرحه حتى اذا سجد النبي صلى الله عليه وسلم وضعه على ظهره بين يديه كتنبيه وانا انظروا اغنى شيئا لو كانت لي منعة قال فجعلوا يبصمونه ويميل بعضهم على بعض ورسول الله صلى الله عليه وسلم ساجدا لا يرفع رأسه حتى جاءته فاطمة فطرحته عن ظهره فرفع رأسه ثم قال اللهم عليك بقرينش ثلث مرات السجدة ثم اذ البخاري في الصحيح وفي الفقه استدلاله على ان من احدث له ففصل ما يمنع انعقادها ابتداء لا تبطل صلوته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام المنصف (يعني البخاري) ولو كانت نجاسة واذ لها في الحال ولا اثر لها صحت اتفاقا اما ما امكن ازالها حال الابدون تلويث موضع من بدن له بسبب الازالة فقد دل عليه حديث ترمذ النعل الذي به خيث وقد تقدم من الاشارة اليه وان يستعورته اي يجب على المصل أن لا يدخل في الصلوة الا ساكنا عورة من استطاع وقد مر الاهم فالاهم فمن استطاعه ولم يفعل لم تدم صلوته

وسائر العورة في الصلوة قد اختلف فيه ذهب الجمهور الى انه شرط من شروط  
 الصلوة وعن بعض المالكية التفرقة بين الذكور والنساء ومنهم من اطلق  
 كونه سنة في الصلوة لا يبطل تركها الصلوة وقال الشوكاني وتبعه السيد  
 لم يورد دليل صحيح على الشرطية قال لان الشرط حكم وضعي شرعي لا يثبت بمجرد  
 الاداء امرهم يمكن الاستدلال للشرطية بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يقبل الله صلوة حائض الانحسار ومحدث ابى قتادة عند الطبراني بلفظ  
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى توارى زينتها ولا جارية بلغت المحيض  
 حتى تحضن لكن لا يصفو عن شوب كدر لانه لا يقال نحن نمنع ان نفى القبول  
 يدل على الشرطية لانه قد نفى القبول عن صلوة الزبيق ومن في جوف الحجر  
 ومن ياتي عار فامع نبوت الصحة بالاجماع وثانيا ان غاية ذلك ان السائر  
 بشرط لصحة صلوة المرأة وهو اخص من الدعوى والحاق الرجال بالنساء  
 لا يصح ههنا الوجود الفارق وهو ما في تكشف المرأة من الفتنة وهذا مع  
 لا يوجد في عورة الرجل وثالثا بحديث سهل بن سعد عند الشيخين و  
 ابى داود والنسائي بلفظ كان الرجال يصلون مع النبي عاقد بن ازيهم على اعنائه  
 كهياة الصبيان ويقال للنساء لا توفعن رؤسكن حتى تستوى الرجال جلوسا  
 زادا بوداود من ضيق الازر وهذا يدل على عدم وجوب السائر فضلا عن الشرطية  
 وسرا بسا بحديث عمر بن سلمة وفيه فكنيت او مرم وعلى يردة مفتوقة فكنيت اذا  
 سجدت تقلصت عني وفي رواية مخرجت اسقي فقالت امرأة من الحبي الانطعوني  
 است قاسم فكم الحديث اخوجه البخاري وابوداود والنسائي فالحق ان سائر العورة

في الصلوة واجب فقط كسائر الحالات لا شرط يقتضيه تركه عدم الصحة انتهى  
 لمختصا مع بعض زيادات قلت والمعتد عند عامة اصحابنا اهل الحديث  
 هو ما ذهب اليه الجمهور اذ لا تصح ولا تجوز صلوة من قدر على سائر عورته  
 ولم يسترها ونقول في جواب العلامة الشوكاني اما قوله ويجب ان هذه الدولة  
 بان غايتها افادة الوجوب التحفويده ما ذكرناه انما من مذهبه الصحابة والتابعين  
 لهم باحيان من اهل السنة ان مد امر فهمهم لشرائع الاسلام واحكامه  
 هو الامر والنهي والتحليل والتخيير واما قوله صلح في احكام الشريعة لا كذا  
 الا يمكن الا يقبل الله كذا الا يمكن الا وهذه العبادة او المعاملة لا تصح ولا تجوز  
 الا يمكن الى غير ذلك مما قد يقول صلح في بعض الاحيان في بعض الاحكام  
 فهذه العبادات ليست هي الاصول لحدود الشرع بل اصول شرعه صلح  
 هي الامور والنواهي والتحليل والتخيير وبها تعمل الامة وتحكم تعرف الجائز  
 والفاسد وكل ما امر الله ورسوله صلح فري واجب وفرض لا يعذر احد  
 بتركه الا بدليل شرعي مع وجود مقتضيه وعلة العذر وما غي الله ورسوله  
 صلح فلا يجوز تعاطيه وهو فاسد وفساد ومن فعله فقد استحق العتاب و  
 العقاب وكل ما اوجبه صلح في حياة عبادة او معاملة فهو معتبر كاجزاء  
 الواجب منها لا تكون جائزة شرعية الا به ما لم يدل دليل على ان له بدلا او انه  
 مقيد بحال دون حال وزمان دون زمان ومكان دون مكان وما جعل الاصوليين  
 اصولا في هذه المواضع من ان الشرط لا يثبت الا يمكن او كذا من عبادات مخصوصة  
 والفرض لا يثبت الا يمكن او كذا هي اصطلاحات اصطلاحها واختراعها غير عوام

لم يأتوا على المحاصر ما ذكره فيها بدليل عن الشارع يوضح ذلك أنه صلعم  
 إنما يقول هذه العبادات والألفاظ غالباً بعد استمرار عمل الأمة بما شرع فأذا رأى  
 من أهل بيعة الفرائض والواجبات قد يقول لا يكون كذا إلا بكذا وقد يقول  
 عد وافعل كذا فإنك لم تفعله وهذا إنما يكون ممن لا علم له بأمرة صلعم تفصيلاً  
 في تلك العبادة أو المعاملة ولهذا لا يكون ذلك غالباً إلا من قريب عهد بالاسس  
 أو باليادية أما كبار الصحابة فهم يفهمون أنه صلعم إذا أمرهم بأمر أو نهاهم عن  
 أمر لا تكون العبادة عباداً شرعية إلا بالائتيان بجميع واجباته أما قوله إن الشرط  
 حكم وضعي فإن أرادوا أنه وضعي بمعناه أن الشيء لا يكون شرطاً إلا بالفاظ مخصوصة  
 كقوله لا يجوز كذا إلا بكذا أو غير ذلك فما ذكره فخير ومسلم بل ذلك يثبت بالأمر  
 والنهي ولا فرق معنويًا بينه وبين الواجب والفرض إنما اصطلاحاً على أن تقدم  
 العبادات واستمر فيها من الواجبات والمفروضات يسمى شرطاً وما سواه يسمى  
 واجباً وفرضاً ونحن لا ننازعهم في ذلك إذا قالوا أن الكل لا بد منه في العبادة ولها  
 لا تكون مجزئة إلا به وإن أرادوا بكونه وضعياً شرعياً أن الشارع عرّف عليه  
 صحة العبادة وعلى عدمه فسادها فيقال وكذلك الواجب والفرض في العبادة  
 لا تكون مجزئة شرعية إلا به وتخصيص ما يسمونه شرطاً بأحكام أكثر من الواجب  
 والفرض لم يتر لهم عليه من دليل ونقول أيضاً قد قررنا أن كل عمل شرعي لا يكون  
 شرعياً إلا بالنية واستدلوا على ذلك بقوله صلعم إنما الأعمال بالنيات وطروقه  
 في جميع العبادات فترغفوا في موضع آخر لم يكن أحط وأخفى من حديث إنما  
 الأعمال بالنيات وهو قوله صلعم من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رديء متفق عليه

وسلف الامة لم يغفلوا عنه بل كما ان حديث انما الاعمال بالصلوات عظيم من  
 اصول الدين فكذلك هذا الحديث هو اصل عليه مدار عامة الاحكام  
 الدينية وجه الدلالة من هذا الحديث في هذه المسئلة ونحوها ان نقول  
 ان صلوة مكشوفة العورة ليس من امر ولا من شرع بل هي مخالفة لامر و  
 شرع وكل ما هو كذلك فهو مردود الى غير معتد به شرعا فصلوة مكشوفة  
 العورة مع قدرته على سترها مردودة وغير معتد بها شرعا والشوكاني قال  
 في ستر العورة ما قال كما عرفته وغفل عما قاله في شرح هذا الحديث ولكن  
 ما جعل الله لرجل من قلوبين في جوفه والعصمة لرسول الله صلوات الله عليهم  
 وسلامه واما من سواهم فيجوز عليه ما يجوز على امثاله من البشء سواء كان  
 ايا حنيقة او الشافعي او مالكا ومن قلدهم في كل ما قالوا ولم يعرض ما قالوا على  
 الكتاب والسنة فهو جعلهم انبياءا عاذا بالله من هذا التقليد العمياء الصماء  
 ودونك ما قال الشوكاني في النيل ومن مواطن الزند كالبيان الحديث  
 كل فعل او ترك وقع الاتفاق بينك وبين خصمك على انه ليس من امر رسول الله  
 صلعم وخالفك في اقتضاءه البطلان او الفساد متمسك بما تقر في اصول من  
 انه لا يقتضي ذلك الا عدم امره يؤثر عدمه في عدم كالشرط او وجود امره يؤثر  
 وجوده في عدمه كما نفع فعلك بمنع التخصيص الذي لا دليل عليه الا بخود  
 الاصطلاح مسندا لهذا المنع بما في حديث الباب من العموم المحيط بكل فرد  
 من افراد الامور التي ليست من ذلك القبيل قائم بذاته امر ليس من امر  
 وكل امر ليس من امر فهو مردود وكل امر باطل فهو ابطال فالصلوة مثلا

التي ترك فيها ما كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله فيها ما يتركه ليست من أمره  
 فتكون يا طلبة بنفس هذا الدليل سواء كان ذلك الأمر لمفعول والمتركة لمفعول  
 بأصطلاح أهل الأصول أو شرطاً أو غيرهما فليكن هذا أمناً على ذكرنا نفى  
 أما قوله رحمه الله نحن نمنع أن نفى القبول يدل على الشرطية لأنه قد نفى  
 القبول عن صلاة الأبق الحث فنقول إن أخبار النبي صلى الله عليه وآله بالصلاة المذكورة  
 لا يقبلها الله مستنداً عدم قبولها إلى أمر معين هو أو يلزم في الزجر من مجرد  
 النهي وأوضح في الدلالة على الفساد منه وإن كان كل من مدلولها فاسداً  
 بأطلا لكن هذا الظاهر من ذلك وهل يليق بنا أن نقول هذه الصلاة غير  
 مقبولة عند الله بنص رسول الله صلى الله عليه وآله لكنها صحيحة مقبولة شرعاً نعم  
 قد تحققت علينا ما نمنع عن الصحة والقبول كالمناقض يصح لا نعلم نفاقه وكمن  
 صلي وهو محدث أو صلي بنجاسة يعلمها أو خفي علينا حدثه وتنجسه فصلوة  
 هؤلاء غير صحيحة شرعاً ولا مقبولة عند الله مع أنها صحيحة في أعيننا لعدم  
 علمنا بموانعها ولو علمنا بذلك لحكمتنا بفسادها وهل يليق بعقل أن يكتفى بما  
 هو غير مقبول ثم نقول أيضاً قد يكون أخباره بأن هذه العبادة غير مقبولة  
 بأسباب غير مخصوصة بالصلاة لكونها شرطاً وشرطاً للصلاة وغيرها وقد  
 يكون الأخبار بعد من القبول معلقاً بحق أدعى أو بحق الله وحق أدعى وحق الله  
 فحسب وفي كل الصور هي غير مقبولة ولا يقال إنها صحيحة شرعاً بل نقول  
 لا بد من تلافي ما كان فيها من الخلل فإن أمكن تلافيه وجب ولا تكون  
 الصلاة معتداً بها إلا بعد التلافي وعلى ذلك فصلاة الأبق وجميع عباداته

ومن في جوفه الخمر ومن اتى الكاهن وصدق به ما يقول غير مقبولة عند الله  
 اخرى موقوفة غير صحيحة شرعا عندنا وليست هي كصلوة من لم يقم به ما نرى  
 انما عدم القبول والصحة مغيا بالتوبة ورجوع الذيق كما ورد ذلك في الاحاديث  
 فاذا فعلوا ذلك زال المانع وحكمنا بصحة الصلوة ولا سبيل لنا بمطالبتهم  
 بغير التوبة والرجوع الى السيد لاننا لو قلنا لهم اعيد الصلوة قبل التوبة  
 والرجوع لكان حكم المعادة كحكم الاصل فتعين مطالبتهم بالتوبة ورجوع  
 العبد الى سيده ولما كان الشارح جعل التوبة حدا وغاية للقبول حكما  
 بالوقوف في الصحة واكتفينا بما اكتفى به وبما ذكرناه يتبين الفرق بين اخبار  
 صلح بعد م قبول صلوة الذيق وشوة واخبار بعد م قبول صلوة الحاضر  
 الاخبار اذ لا معنى ههنا للتوبة فقط مع قدرتها على لبس الحاضر والصلوة فيه  
 كما انه لا معنى لتوبة المغتصب الا بعد رد المغضوب فلا سبيل الى قبول صلواتها  
 الا ان نصلي بنجاس وتلزمها التوبة لمخالفتها الا امر اما قوله كان الرجال يصلون  
 مع النبي صلح عاقلين اذ هم الحديث فتر قوله وهذا يدل على عدم وجوب  
 الساتر فضلا عن الشرطية فجوابه انهم فعلوا ما يستطيعون وما كان الواجب  
 عليهم واما القول للنساء لا ترفعن حتى تستوى الرجال جلوسا فليس فيه  
 صراحة على ان عوراتهم تنكشف عند السجود ونحو ذلك في حديث عمر بن  
 سلمة ولكن يقال هذا لا يكشف كان من غير تعبد لكون الثوب مقتوقا وهو  
 كان عاجزا عن اصلاحه وعن شراء ثوب آخر والمكلف اذا اتي بما في وسعه  
 كفاه واذا وسع الله فوسعوا وايضا ستر العورة من اسفل لم يقل احد بوجوبه

والله تعيقل ما جعل عليك في الدين من حرج وقد قال صلعم في حديث  
صحيح عنه لما سئل عن سائر العورة فان استطعت ان لا يراها احد فلا يرينها  
فقليل له فاذا كان احدنا خاليا قال فالله تبارك وتعالى احق ان يستخفى  
وقد ورد النهي عن التعري مطلقا والصلوة اولى به وعن ابي هريرة قال سمعت  
رسول الله صلعم ان يجتني الرجل في الثوب الواحد ليس على فوج من شيء  
وان يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على احد شقيه منه يعني شيء  
متفق عليه واذا كان هذا النهي عن اشتمال الصماء لما عسى ان يبد من  
عورته فما بالك بالصلوة عاريا مكشوف العورة وما نهي عن بعضه فكله  
اولى بالنهي والنهي يقتضي الفساد والاشتمال الصماء قد جاء مفسرا في الحديث  
فلا حاجة بنا الى ما ذكره اهل اللغة وغاية ما عندهم ان يكون له معنى متعددا  
لكن النهي جاء في معنى مخصوص فتقتصر بالنهي في مورد واحد وما يدل على  
استثناط السائر للصلوة ما ذكره الامام البخاري في صحيحه معلقا ان النبي  
صلعم قال لا يطوف بالبيت عريان وفي الفتح اشار بذكر ذلك الى حديث  
ابي هريرة فبعث علي في حجة ابى بكر بذكر ذلك وقد وصله بعد قليل لكن ليس  
فيه التصريح بالامر وروى احمد باسناد حسن عن حديث ابى بكر بنفسه  
ان النبي صلعم بعثه لا يخرج بعد العام مشترك ولا يطوف بالبيت عريا بالحديث  
ووجه الاستدلال به للباب ان الطواف اذا منع فيه التعري فالصلوة اولى  
اذ يشترط فيها ما يشترط في الطواف وزيادة انتهى الا ترى انه لو قال فائلمع  
هذا الحديث لكنه يصلح عند البيت عريان لصدق ان يقال عليه كبرت

كلمة تخوهم من افواههم وانما تجب ستر العورة عند القدرة وان كان خاليا في  
 ظلمة ويلزمه السؤال اذا عرف ان المسئول يجوده وكذا قبول الهبة لحديث  
 امر عطية وفيه يا رسول الله احدا ليس لها جلباب قال لتلبسها صاحبها  
 من جلبابها وهو في الصحيح فان يحجز صله عايريا وانحر كوعه وسجوده ولا اعادة  
 عليه فان وجدته فيها استتوبه فوراً وبقي وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق  
 ركبته اي شمس السرة ليست عورة لعدم ورود ما يفيد انها عورة بل ورد  
 ما هو صريح في انها ليست من العورة كقوله صلحها اذا زوج احد كبر خادمه  
 عبده او اجيره فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ودعوى ان ذلك  
 انحصر من الدعوى غير مساهمة لتقبيله صلح سره الحسن وقد قيل انه  
 لا يدل على المطلوب لكننا نقول الدليل على مدعى انها من العورة لان  
 الواجب البقاء على الاصل والنفسك بالبراءة بحيث لم يوجد ما ينقل عن  
 ذلك واما كون الفخذ عورة وهو ما فوق الركبة فلحديث محمد بن جحش قال  
 مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على معمر فخذاه مكشوفتان فقال يا معمر  
 غط فخذيك فان الفخذين عورة مراة احمد والبخاري في تار يخيه وفي الصحيح  
 معلقاً وعن علي بن ابي رباح فخذاه مكشوفتان ولا تنظر الى فخذيه ولا ميت مراة ابوداود  
 وابن ماجه وفي الباب احاديث ارسن ان الفخذ عورة وهي امره  
 وقوله وقد عارضتهما احاديث من فعله انه كشف في بعض الحالات عن فخذ  
 لكنها لا تنقوى على معارضته ما تقدم من امره وقوله وغايتها جواز ابدان عاتق  
 الركبة من اسفل الفخذ اذا كان راكباً وتعرض عليه او شق عليه ارسال الثوب

على سائر الفخذ وأما ما روي في غيب الركبة فقد ورد من وجوه أحسنها يقال  
لم يتعين المراد منها الوقوع التردد في رواية مسلم بين الفخذ والساق والساق  
ليس بعورة إجماعاً أما نفس الركبة فقد علم أنه صلعم كشفها مرات ولم يأت  
عنه ما يدل على أنها من العورة التي يجب سترها إنما ورد من فعله ما يروى إلى  
استحباب سترها وأما السرقة فقد روي أن أبا هريرة استدل بجواز تقديرها من  
الحسن بن علي بتقديله النبي صلعم بسرقته ولا فطن يابى هريرة مع جلالة وكمال  
علمه وفقهه أن يستدل بحال الصغير فيؤثر المكلف على حال الكبير البالغ بل لعلة  
وهو الأقرب أنه رأى أو سمع أن النبي صلعم قبل أحد أبعد بلوغه في مثل ذلك  
الموضع أو بلغه عن النبي صلعم أن السرقة ليست بعورة ولهذا اطلب أن يضعفه  
حيث وضعه رسول الله صلعم ولو كان من الكبير لكانه ليست بعورة لاسيما  
وقد عرفت أنه لم يجم في كون السرقة عورة حديث فالصل البوادة واستدل بعض  
الاحتناق على أن الساترة ليست عورة وأن الركبة عورة بأحاديث لا تثبت و  
لا تقوم لها حجة عند أهل المعرفة بالحديث منها ما ينكر عنه صلعم أنه قال  
الركبة من العورة جعل هذا الحديث الضعيف أصلاً وذكر حديثاً أخيراً ضعيفاً  
لا يدل على المراد قوله ليوافق دلالة هذا الحديث وذلك غير مسلم له  
من وجوه كثيرة بل لا ينبغي الالتفات إلى ما هذا حاله سيما إذا عارض مخالف  
الأحاديث الصحيحة من فعله وتقريظه وكذا من قوله وأمره ما هو أصح مما ذكر  
وادل على المراد منه على أن الركبة ليست عورة والمرأة كلها عورة أو وجهها  
وكفيها وقيل عورة الأمة كالرجل يدل على ما اعتدناه قول النبي صلعم يقبل الله

صلوة حائض الزمخسار قال في المنتقى رواه الخمسة إلا النسائي وروى بلفظ  
 لا يقبل الله من امرأة صلوة حتى تواسى زينتها ولا من جارية بلغت  
 الحيض حتى تتحتم رواه الطبراني في الأوسط والصغير والحائض من بلغت  
 سن الحيض لا من هي ملابسة للحيض فانها ممنوعة من الصلوة كما أوضح  
 ذلك رواية ابن خزيمة في صحيحه بلفظ لا يقبل الله صلوة امرأة قد حاضت  
 الزمخسار والخمس بكسر الخاء ما يخط به راس المرأة وهو غاية لتكميل الستار  
 بجميع بدنهما سوى الوجه والكفين وفي النبل الحد يث المذكور استدلال  
 به على وجوب ستار المرأة لراسها حال الصلوة واستدلال به من سوى  
 بين الحوة والامة في العورة اى في الصلوة لعموم ذكر الحائض لم يفرق  
 بين الحوة والامة وهو قول اهل الظاهر فزقت العاترة والشافعي وابو حنيفة  
 والجمهور بين عورة الحوة والامة فجعلوا عورة الامة ما بين السرة والركبة  
 كالرجل والحجة لهم ما رواه ابوداود والدارقطني وغيرهما من حديث عمرو  
 ابن شعيب عن ابيه عن جده في حديث اذا زوج احدكم خادمه عبده  
 او اجيره فلا ينظر الى ما دون السرة وفوق الركبة ورواه البيهقي ايضا وبما  
 رواه ابوداود ايضا بلفظ اذا زوج احدكم عبده امته فلا ينظر الى عورتها  
 قالوا والمراد بالعورة المذكورة في هذا الحديث ما صرح به في الحديث  
 الاول انتهى وما ذكره غير متعين وليس ذلك نصا في الصلوة وقال  
 مالك الامة عورتها كالحوة حاشا شعرها فليس بعورة كذا قيل و  
 المشهور عنده ان عورة الامة كالرجل قال بعض الاحناف وما كان

عورة من الرجل فهو عورة من الامة وبطنها وظهورها عورة وما سوا ذلك  
من بدنها ليس بعورة واستدل على ذلك بما يحكى عن عمر بن الخطاب  
الخمار يادقار انت شيهين يا الحواثور ولا تها تخرج الحاجة مولاها في ثياب  
مهنتها عادة فاعتبر حالها ذوات المحارم في حق جميع الرجال دفعا  
للمحرم انتهى اما ما ذكره من التعليل فمنقوض عند من يرى انه يجوز  
لبعض الحواثور كالحذامات ان يكشفن عن وجوههن للضرورة وايضا  
لا نسلم ان جاز للضرورة يجوز في الصلوة اذ يجب ان يحتاط لهما ما لا يجب  
ان يحتاط في غيرها وقول عمر بن الخطاب ليس هو انكار اعليها للاختصار في الصلوة  
فليس هو وارح في محل النزاع بعد تسليم القول بان قول الصحابي حجة  
وهم لا يقولون به مطلقا ومن تأمل عناية الشارح بليس الثياب حصة  
على اسبغها والاحتياط في التستر حتى على الرجال كقوله لا يصليان  
احدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه منه شئ الى غير ذلك من  
الاحاديث عرف ان الثنا سرع اجل من ان يجوز لامرأة املة او حرة ان تجوز  
من الثياب فيما سوى ما بين سرتها وركبتها وتكشف صدرها وتديبها  
وهل يجوز عقل ذلك بان تدور امرأة بين الرجال على هذه الهيئة  
فضل ان تصل بينهم على تلك الحالة ولا درى هل يجوز لها ان تكشف  
عن جنبها او منكبيها او صدرها وتديبها على مذهب الاحناف فاجاز  
ذلك كان مقتضى ذلك ان لا يلزمها ما يلزم الرجل سترة بنص النبي صلى الله عليه وسلم  
من قوله لا يصليان احداكم في الثوب الواحد الحديث وقد تقدم وقد اختلف

في مقدس عورة الحكة ففعل جميع بدنهما معد الوجه والكفين وهو  
 من هب الشافعي وابي حنيفة واحكاميهما وقيل غير ذلك اقول سببها  
 الاختلاف في تفسير قوله نعم الاما ظهر منها والحق ما قد متاه له حيث اتم  
 سلمة انها سألت النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة في درع وخمار ليس عليها ازار  
 قال اذا كان الدرع سابغا يغطي ظهوره من مبرأه ابوداود وعن ابن عمر  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جوثوبه خيلاء لم يبتظر الله اليه يوم  
 القيامة قالت امرسامة فكيف نصنع النساء بن يولهن قال يرخين شبرا  
 قالت اذن تتكشف اقد امهن قال فيرخينه ذراعا ليزدن عليه مراه  
 النساء في الترمذي وصححه وراه احمد ولفظه ان لساء النبي صلى  
 الله عليه وسلم عن الذيل فقال اجعلنه شبرا فقلت ان شبرا لا يستمر عورة  
 فقال اجعلنه ذراعا فان قيل اذا فسرت الاستثناء في الآية بما سوى  
 ما ذكر في هذه الاحاديث فهو يخالف ما اعتمدت من التسوية بين الحكة  
 والامة في الصلوة لان ذلك يخالف ما عليه العمل منذ اول الاسلام حتى  
 الآن من انه لا يعرف ان الاماء يرخين ذيو لا شبرا ولا ذراعا بل لم يزل  
 يمشين في حاجاتهن كاشتقات اقد امهن بل وروعنهن كما صرح ذلك عن  
 عمر رضي الله عنه في الجواب وكذلك الحواشي امارات فالجواب هو ايضا ان تقول  
 لم يصح ان الاماء كن يصلين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كاشتقات ما سوى  
 ما بين السرة والوكبة فالحق ما ذكرناه ونشرط الساتر من ادراك لون البشرة  
 اي وان لم يمنع حجمها كالسر ويل فلا يكفي زجاج وماء صاف وثوب قيق

ولا الظلمة لانها لا تسمى ساترا عرفا وكن اصباغ لا جرم له لانه وان منع  
 اللون لا يسمى ساترا فحان عدم الثياب وكما بين على عورتها وصلب استحيه  
 ذلك ولا يجب ويجب من اعلاه وجوانبه لا اسفله كحد يث سلمة بن الاكوع  
 قال قلت يا رسول الله اني اكون في الصبيد واصلي وليس على الا قميص  
 واحد قال فازله وان لم تجد الا شوكه رزاه احد وابوداود والنسائي  
 والمراد جمع طريقه لثلاثين وعورته والقميص لا يستتر من اسفل وكن  
 الا زار فلو صلى على محل عال او سجد مثلا لم تقصر روية عورته من ذيله  
 وههنا حد يث آخر وهو في النساء عن رقع الرؤس حتى تقوم الرجال  
 وهو يدل اقتضاء على عدم وجوب الساتر من الاسفل والا فلا هو الرجال به  
 فلو لم يبر قميصه ولم يثد وسطه ورؤيته عورته عند ركوعه من اعلى  
 سواء هور انما ينمسه او امكن ان يراها غيره بطلت صلواته الا ان ساترها  
 حالاً فالكشف الذي لا يبطل الصلوة ولو بان قبض موضع الزمرد بيدة او  
 غطي ذلك الموضع بالحيت وتحوها فان لم يجد ساترا الا ما يستتر سواتيه تعين  
 او احد هما فيقدم القليل لانه يارز المناظر والمقبلة تجاهه فان كان خنثى  
 ساتر قبيله فان وجد ما يستتر احد هما فقط ساتر الة ذكر اذا كان يصلي بحضرة  
 امرأة وعكسه بحضرة رجل وبحضرة خنثى مثله يتخير كما لو كان وحده كل ذلك  
 احب اليه ان يقعله اديا وتهديا حيث لم يرد فيه عن المعصوم صلعم واذا  
 كاهرا احناف انه لو تستر بثوب خرق يقارب كل خرق ريم العضو الذي  
 يستتره كان ذلك مجزئاً وقال ابو يوسف ما لم يكن نصف تجوز الصلوة فحين

لا تترضى بذلك لمعاصرتة اطلاق الاحاديث واي ستزوج اذا كان الباكي  
من كل عضو ما يقارب ربعه او نصفه مع ان التقدير بالربع والنصف  
ما لم يدل عليه دليل شرعي ولا غر ولو انهم اخذوه من مسهم ربع الراس  
في الوضوء ونشتان ما بينهما ولو سافر فالما سجد منه لم يثبت بالدليل الشرعي  
ايضا اما قول ابي يوسف فمبناه على ان الاكثر حكم الكل فاذا كان الاكثر  
مستورا فكان الكل مستورا واذا كان الاكثر مكشورا فكان الكل مكشورا  
قلنا ان هذا يجري في كل محل فاته لو غسل عضو في الوضوء وتزول الراس  
او النصف منه فانتزعت وتجعلونه مغسولا فالحق ان الواجب لا يجوز صلاته  
في الثوب المخوق سواء كان المكشوف قليلا او كثيرا او اما غير الواجب فيستأثر  
ما امكن وهو واجب من كشف الكل اما لو لم يستأثر به وصل على راسه لا يجوز  
صلواته هذا اذا لم يمكن اصلاح المخوق وان امكن فهو في حكم الواجب  
ولا يشتمل الصماء وهو ان يشتمل بالثوب الواحد ليس على احد شتميم  
منه شيء وقد روي الترمذي عن ذلك في الصحيحين فمن صلى كذلك عامدا  
عاملا ثم اعاد لان الترمذي يقتضي الفساد ولا يستدل وقد ذكرت له معاني  
كثيرة فقليل السدل اسبال الرجل ثوبه من غير ان يضم جانيبه يمينه  
فان ضمها فليس بسدل وقيل هو ان يلتحف بثوبه ويدخل يديه من  
داخل فابركم وليس كذلك وهو كذلك وهن امطر في القميص غيره من الثياب  
وقيل هو ان يضم وسط الاذراع على راسه ويرسل طرفيه عن يمينه و  
شماله من غير ان يجعلها على كتفيه وقيل هو مجرد اسخاء الثوب كاليهود

حيث يصلون مرخيين اسديتهم وقيل اسال الثوب حتى يصيبه لهرض  
 وعلى هذا فهو الاسبال واحد وقد اختلف في صحة النهي عن ذلك كما اختلف  
 في معناه المراد ولا يخفى الاحتياط في هذا حاله وبعض صورته لا يشك انها  
 داخله في عمومات ثياب سائر العورة ولا يسيل اذا سراه خيلاء لعمدة الفحش  
 عن ذلك فان استرخى ثوبه لا عن قصد او لا بقصد الخيلاء فلا بأس بحديث  
 ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من جوف ثوبه خيلاء لم ينظر الله اليه يوم  
 القيامة فقال ابو بكر ان احد شق اذ اري ليس استرخى الا ان اتعاهد ذلك منه  
 فقال انك لست ممن يفعل ذلك خيلاء قال في المنتقى رحمه الجماعة الا  
 ان مسلما وابن ماجة والترمذي لم يذكروا قصة ابى بكر ولا يصل في ثوب  
 حرير اى كله او كثره لان اطلاق الاسم لا يتحقق بدونه والنهي انما هو عن ثوب  
 الحرير فمن صلى فيه عالما عامدا انخر ولم يتجزئ صلواته وعدم الاجزاء به اولى  
 من عدمه مع ملاقاته التماسه او الثوب المتنجس لان النهي يقتضي الفساد  
 وثوب الشهرة والمصبوغ بالصفرة او الحمرة قد اختلف الاحاديث فيها و  
 كذلك ثوب الشهرة لا يتعين المراد منه في كل زمان ومكان وهو مختلف  
 باختلاف ذلك ولم نقف لذلك عن التماس ما يتعين به المراد وحيث لا  
 فهو فيما يظهر انه يعتبر فيه ما يعتبر به اهل كل زمان بالنسبة لخالهم او  
 باعتبار ما يريد لا يسه فان فعله حيا للشهرة وهو ثوب شهرة كان ذلك  
 حراما والمحمل الزون احب الى الله اعلم ولا في مقصوب وكن لك لا يتضح  
 بماء مغصوب او مسخن يحطب مغصوب وقد دل على المنع من ذلك الكتاب

والسنة فمن صلى في ثوب معصوب او مكان معصوب وشهوة كانت صلوة  
في ذلك الثوب او المكان محومة موقوفة لا يعطى لها حكم الصحة ولا حكم الفساد  
فاذا تاب الى الله عن تعدى حد وده وارضى مالك الثوب والارض وشهوة  
فقد زال عن صلوته المأثم ولهذا يتبين ان كل منى عنه لتعلق حق الله  
به فقط فالنهي فيه يقتضى الفساد ويلزم اعادته وكل ما كان النهي فيه  
لحق العباد فالنهي فيه يمنع الصحة المطلقة بمعنى ان تلك العبادة او المعاملة  
موقوفة على التوبة وتزهية المالك وصاحب الحق فاذا زال لما تم علمنا  
صحة صلوته ومعاملته فان مات رب الثوب او الارض قبل ارضائه  
فلا يبعد ايجاب الاعادة حيث لم يوجد من يقوم مقامه فان قام احد  
مقامه تبقى موقوفة على ارضائه فانه لا يلبس الثياب هو هديئات  
الانسان قال الله تعزى واذا نكحتم عند كل مسجد وبه امتاز عن سائر  
الحيوانات وهو يختلف باختلاف الناس وباختلاف المكان وباختلاف  
الحالات فالمرأة الحرة يجيب بدنها عورة غير الوجه والكفين عند الاجانب  
وفي الصلوة ما هو وعند المحارم والنساء قد يسأحن عما ظهر من دون السرة  
وقوق الركبة والاماء المستحبات عند الاجانب كالحواشي عند المحارم  
فان تحقق خوف الفتنة فكالحواشي عند الاجانب ويجوز رؤية اجنبية  
للتشهادة والقضاء وتحوها الممد اواة حيث لم يوجد طبيب محرم او امرأة  
تقوم مقامه في العلم والمعرفة وعورة الرجل هي ما تقدم وليست ليواجد  
ان يلبس ما يلبسه احد الناس واوسطهم ما لم يكن محرما او مكروها

ولا يجوز كشف السواك أو اللزج أو الزوجة أو الامة أو رب الامة اذا لم يكن  
 متزوجة بغيره وقال الحنفى يجوز كشف العورة للجماعى وهذا امر لا دليل  
 عليه ويرد اطلاق الاحاديث اما كشفها للطبيب المعالج فيما لا بد منه  
 فيجوز للضرورة ويكوز النظر الى باطن الرحم وكن لك كشفها في الخلوة او الخفية  
 او غسل ونحوه واختلاف في الافضل وقد اتفق عامة البشر على استحسان  
 التستر وبه عملوا وهم لا يزالون يتقون احسن هيآت اللباس في مظاهرهم  
 واجتماعاتهم وقد ركز في طبائعهم التجميل بذل لتعظيم ملاقات من  
 يرون له عظمة منهم لكن لما كان باعث حب الشهوة والحياة والبطر قد  
 يجور به عن حد الاعتدال فيبتغى وذود الى اللبس الباعث على تصاف  
 النفس بصفات رحية كالكبر والى ما يكسر قلوب المحتاجين ويولد في  
 انفسهم الحسد الباعث على التقاطع والاضراب بالهيئة الاجتماعية اوجب  
 الشارح اصل التستر لئلا يكون امر العيادة مستهانا ولا ترسخ في النفس  
 منزلة السيادة وتعظيم المعبود ولعل ما يجوز عدم التستر الى فتن لا تحسم  
 فكان ما شرعه من التستر اعدل الامر اوسطها فمنع من ثياب الشهوة  
 كالحرير ونحوه حفظا للمساواة ولو من بعض الوجوه لانها الى المساواة اعظم  
 اسباب الانقياد لاجتماعى ولعل ما يتصف العابد بصفات تتنافى ما يقتضيه  
 مقامه فيكون حاله مكن بالقوله ورغب في استحسان الثياب واستعمال  
 الطيب ونحو ذلك ما لم يبلغ الى الكراهة والحرقه سيما في صلوة العيدين  
 والجمعة والاعمال بالنيات فكل من تزين باحسن الثياب واستعمل الطيب

الطيب وغرضه تعظيم المعبود عز وجل واهتم لذلك فوق اهتمامه للخصوم  
عند السلاطين وامراء الدنيا فهو ما جور لا ما ذور ورأيت بعض العامة  
ههنا هم الله انهم يلبسون احسن الثياب ويتزينون باحسن زينة  
اذا كان قصدهم لقاء الامراء والحضور عند سلاطين الدنيا واما لو  
لو حضر الصلوة الكبرية او العبد في الثياب البذلة والورثة فمما قد را  
الله حق قد مره وليس ان يصلي في الثياب اذا كان طاهرين ولو لم يمسحهما  
بالارض لقوله تعالى فاليهود فانه لا يصلون في ثيابهم ولا خفافهم فراه  
ابوداود وقوله اذا جاء احدكم المسجد فليقلب ثيابه ولينظر فيها فان رأى  
خبثا فليمسح به بالارض ثم ليصل فيها راه احمد وابوداود فان اقتضته  
المصلحة ان لا يصلي فيها اما الخوف فتنة وتوقع مضرة او لظن فوات مصلحة  
راجحة خلعهما وصلى به وقها كما صرح بذلك شيخ الاسلام ابن تيمية وقال  
ان اصول الشريعة تؤيد والعجب من بعض الاحناف الجهولة انهم يغضبون  
على من صلى في ثيابه ولا يغضبون على ما امرهم فانه يجوز ذلك والمسئلة  
مصرحة في كتبهم متفقة عليها انه يجوز الصلوة في الثياب والوقت من ثلث  
صحة الصلوة وجوبها ولو تقديرا او المراد به ما يعبر وقتا شرعية والعقل وهي  
بعده قضاء قد تقدم الكلام في اوقات الصلوة وتحريمها والمراد ههنا  
التنبيه على انه شرط لوجوبها كما انه شرط لصحتها وقد نطق بذلك الكتاب  
والسنة فما لم يدخل اي وقت الصلوة ولو تقديرا كما يامر الدجال من يسكن  
في ناحية القطبين ومن ضاهاهم من قد يوجد عند هم النهار والليل

الهم وعشرين ساعة وأما من كان عند هم النهار أو الليل اقل من اربع و  
 عشرين ساعة بما يكون به الغروب والطلوع فهو لاء يصلون نحو ما فصلى  
 فاذا كان النهار عند هم ثنتين وعشرين ساعة مثلاً فتحتا ارا ان يصلوا الظهر  
 عند الزوال ثم يقدر من وقت العصر بالقي فيكون نسبة ظل الشئ اليه في يومه ليسا ونسبة  
 ظل مثله اليه في يومنا وبالعروب يدخل وقت المغرب ثم ان كان يغيب الشفق عند هم فالهم  
 واضح في العشاء والصبح لانه اذا غاب الشفق فالبحر لا حاله يكون موجودا  
 عند هم وان لم يغيب الشفق فيصلون العشاء بعد المغرب بفصل يقدر من  
 على نسبة تناسب ضيق الوقت لديهم وتعديل وتناسب لنسبة الفرق بين  
 المغرب والعشاء عندنا بالنسبة الى ليلنا والمختار عندنا ان من كان ليلهم  
 او نهارهم اربع وعشرين ساعة وكان ليلهم او نهارهم زائد اعلى او اخف  
 بحيث يعدل هم من غيب الشفق ولا يقيم عن الفجر فهو لاء لا يجب في حقهم  
 التقدير بين المغرب والعشاء اذا صعب بل يصلون كيف تيسر مع التجري  
 فان الدين يسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وقد تقدم ان النبي صلى  
 عليه في المدينة وجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بلا سفر ومطر  
 وقال الراوى لئلا يحرج امته بقى الكلام في البلاد التي لا تمتد فيها وقت المغرب  
 الى ان تصلى العشاء والفجر بل تطلم الشمس بعد الغروب بزمان لا يمكن  
 ان يصل فيه اكثر من ثلاث ركعات فزعم البعض بعدم وجوب العشاء والفجر  
 في تلك البلاد وكان ذلك في ارض السعدين التي يومها وليلتها سنة كاملة قالوا  
 لا يجب هناك الا خمس صلوات في السنة وعندنا يجب ان يصل بالتقدير

استند ولا يجد في الدجال فصل الله على ذي الدين القدير الصراط المستقيم  
من لدن خير حكيم برز ورف رحيم وقد رأيت منذ عهد بعيد لبعض  
الناس كلاما في هذا المقام لا تنكوه الذن وما ذكرته هو المختار لمطابقته  
الإتقان أما الصوم في تلك البلاد التي لا يمتد فيها وقت المغرب فمعقوده  
لمكان الحوج وقد قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لا يجب  
في امراض تسعين لعدم علة الوجوب وهو شهود رمضان وان يستقبل  
الكعبة اى يستقبل عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او في حكم المشاهد  
وجوبا لا تعصم الصلوة المفروضة بدونه الا لضرورة او عذر كما سياتي في  
صلوة الخوف والا نافلة وسيا في ذلك قريبا ان شاء الله تعالى لان من تمكن  
من اليقين لا يعدل الى الظن والاحاديث متواترة بوجوب الاستقبال  
قد نص على ذلك الكتاب العزيز وكون الاستقبال شرطا او فرضا هو من  
الجمهور واختار بعضهم الوجوب وصحة الصلوة بدونه واختار ما صححنا  
الشوكاني وتبعه السيد على عادته والحق ما قد مناه ان من تغير الصلوة  
الى غير القبلة بلا عذر عدم الاعتداد بصلوته ولزم القضاء عليه لما قد مناه  
أنفا من الكلام على ما يجعله بعضهم شرطا وقد عرفت ان مداس ذلك على ما  
اصطلحوا عليه والافلا حصل ان الصحة ما طابقت الامر المحل في النفس وعدم  
الاجزاء ما خالف ذلك وصادمه وكان ذلك ما نفى عنه فانه فساد والعمل  
فاسد وما ذكره من حدود الشرط والمانع فمجرد اصطلاح ولو ورد عن  
المعصوم فالواجب اعتباره ونحن لا ننكوه وانما ننكر المحصر فيه وما ذكر

الشوكا في فلا تمتع الا المشروطية او الفرضية للصلاة بحيث لا تصح بدونه لان  
 تلك واقعات ضرورية ولها احكام تخصها وايضا هؤلاء الذين صلوا في الظلمة  
 قد ذكر في نفس الحديث انهم يحجروا عن معرفة القبلة اجتهدا وواحد يحجروا  
 وهو لا يشك ان صلواتهم كالأعلى حيا له انما كان للضرورة وكذا للصلواتهم  
 في يوم الغدير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غير القبلة لانهم صلوا  
 الى البسمة التي ظنوها قبلتهم وذلك هو الواجب عليهم في تلك الصلاة فهذان  
 الحديثان على ما فيهما من المقال لا يصلحان للنقض فيما بالك هما عند محاضرة  
 الاحاديث الصحاح المتواترة معنى ولا يصلحان لمعارضضة نص الكتاب  
 العزيز نعم فيها دلالة على رده من هب من فوق في وجوب العادة بين بقاء  
 الوقت وعدمه كما قال في النبيل قلت والامر بالاستقبال في حديث المسئ  
 صلواته حجة واضحة في ان الاستقبال في الصلاة لا بد منه ولا تجزئ الصلاة  
 بدونه وذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم قال له مرات ارجع وصل فانك لم تصل فلما  
 حجروا قسم له انه لا يحسن غير ما فعل قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم معلم له  
 ما اذا اتى به اجزأته صلواته اى ما لا بد له من الاثنيان بل هو لا تجزئ الصلاة  
 الا به فيما يروى عنه ابو هريرة في حديث سيباني ان شاء الله فاذا قبلت الصلاة  
 فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبّر الحديث فقلوه ثم استقبل القبلة  
 واضم في المراء لان تعليمه ذلك بعد قوله ارجع فصل فانك لم تصل هو في  
 معنى قوله لا صلوة لمن لم يصل على الصفة التي عملت ان ولدك جعل الفقهاء  
 معيارا لفروض الصلاة وسياق الكلام عليه في باب صفة الصلاة ان شاء الله

فليستأمل ومن كان خائفا يصلي الى اى جهة قد رآه معد ورح سياقى  
 الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى ومن تعذر عليه مستاهدة الكعبة  
 استقبل الجهة بعد التحوى اى كاد على الذى لا يمكنه او يتعسر عليه لمسها  
 ولو بدليل والغائب عنها يتحوى الاستقبال الى الكعبة ويكفيه التوجه الى  
 جهتها لان ذلك هو المستطاع له ولقوله ما بين المشرق والمغرب قبلة  
 رحاه ابن ماجة والترمذى وصححه وفى المتنقى وقوله فى حديث ابن ابيوب  
 ولكن شرقوا او غربوا يعضد ذلك واطال فى النبيل على ذلك فان شئت  
 فأمر جمع اليه وقال الا نؤم سألت الامام احمد بن حنبل عن مع بن الحرث  
 فقال هذا فى كل البلد ان الامكة عند البيت فانه ان زال عنه شديداً  
 ان قل فقد ترك القبلة وقوله هذا فى كل البلد ان يعنى به انهم يستقبلون  
 الجهة ولو ظنا بعد الاجتهاد والتحوى ومن صلى فى سفينة تحت الكعبة توجه  
 حيث شاء لاستواء بعد الجهات بالنسبة لما بينه وبين الكعبة وكذلك اذا  
 كان فى ارض تحت عين الكعبة سواء سواء او كان فوق الكعبة فى الطيارق  
 (بيلون) وقد يقال فيما اذا كان تحت الكعبة انه يتوجه الى احد القطبين  
 لما وقع على طول الزمن من التسطيم فى جانب القطبين فمن تحقق ذلك  
 او ظنه صحيحاً فعليه ان يتوجه الى احدهما اذ هما اقرب جهات الواصف  
 تحت عين الكعبة ويلزم على المصلى التوجه الى اقرب الاقواس فيما بينه  
 وبين الكعبة مثلاً من كان فى الدكن (المجنوب) من الهند يتوجه الى المغرب  
 لا الى المشرق وذلك لان المتوجه الى الكعبة شرقاً اذا كان فى الدكن من الهند

يكون بعد القوس بينه وبين الكعبة ١٤ ٣ درجة تقريبا وذلك بعد ابدل  
 خمسة اضعاف المسافة بينه وبينها اذا توجه الى جهة المغرب تقريبا  
 قالوا يجب في حق القادر ان يتوجه الى الكعبة المعظمة من اقرب جهاته  
 حين اذاعة الصلوة ولا تكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة  
 بالاصططلاب والاذوات الولاية والبراهين الهندسية لان تعيينا صلح  
 قال نحن امة امية لا نكتب ولا نحسب ومن ههنا تدر لك نكتة جواز  
 الصلوة مع ترك الاستقبال في نافذة السفر صلوة الخوف ونحوها وعليه يحمل  
 قوله تعالى ما تولىوا فمروجه الله اى لما كان المتوجه لا بد ان يصادف جهة  
 الكعبة في اكثر البلاد الا انه تارة يكون توجه اليها من قوس قريب وتارة  
 من قوس بعيد فاعتبر هذا الفرق لانه من وصل ومن يصلي النافلة في  
 السفر لتحقيق ذلك بالبرهان محل آخر ومن تخرى القبلة وصله ثم علم  
 انه اخطأ فلا تلزمه الاعادة وفاقا للاحناف وجماعة من ذهب سعيد بن  
 المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم وعن الزهري ومالك وغيرهما  
 تجب الاعادة في الوقت لا بعده وعن الشافعي يعيد اذا اتقن الخطأ  
 مطلقا وهو المختار عند اصحابه وظاهر السنة تؤد هذه بن القولين و  
 قياهم على الحاكم الذي يجحد التصحيف بحكمه غير مسلم ولا صحيح  
 لوجود الفارق باختلاف حقيقة المسألتين وما يترتب عليها وان اجد  
 عبادة والاخرى اثبات قضية بولاية العابد يجعل لنفسه بظنه وذلك  
 يقضى على غيره بحكمه وقد يتسامح في العبادات ما لا يغتفر في المعاملات

ولو رجعتنا في هذه المسئلة الى القياس لكان القياس الصحيح ان لا تعاد الصلوة  
بعد فعلها بالاجتهاد وكان من اجتهد للقبلة وصله فقد اتى بما في وسعه و  
لا يكلف اكثر منه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها يوضحه جليا اذ نه  
للمخائف ان يصلي اين ولي وجهه وكذا في نافذة السفر فالقياس على هذا  
اولى من القياس على حكم الحاكم الذي ينقض اذا خالف النص على انه  
قد ورد في المسئلة ما يجب الاذعان والافتقار له عن عبد الله بن عمر  
قال بيننا الناس ببقاء في صلوة الصبح اذ جاءهم ان فقال ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد انزل عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل الكعبة  
فاستقبلوها وكأنت وجوههم الى الشام فاستدسوا الى الكعبة ومن ام  
قوما في ليلة مظلمة فتوى القبلة وصل الى جهة وتحوى من خلفه فصلى كل واحد  
منهم الى جهة غير الجهة التي صلى اليها الامام فمن لم يعلم ما صنعت الامام حال  
الصلوة اجزأته وفاق الاحناف ومن علم فهو كمن تقدم عليه في الموقف  
وسياق حكمه لما تقدم ولا ان كل واحد منهم توجه الى القبلة في اعتقاده  
بعد التحوي ولا يضرهم هذه المخالفة كمن صلوا كذا في جوف الكعبة والمخرج  
من حيث النطر عدم الفرق بين من علم بها في الصلوة وبين من علم بعجزها  
خلاف الشافعية مطلقا والاحناف في التفريق لان جعلهم من صلى كذا  
كن صلى في جوف الكعبة يقتضى انه لا فرق ومن كان في سفينة تمتلئ بالمتحرك  
في الماء فيكفيه الاستقبال عند التحويم ثم يتم الصلوة ولا يبا الى جانب  
تحرك السفينة لانه معد ومروك كذا حكم الربيل اي المركب الدخاني الذي

يمشي على سكة الحديد فيجوز الصلوة فيه ولو حين الحركة وإذا تعدل القيام  
أو الركوع أو السجود فيصلي قاعدا ويومي إيماء في أثلة السر والحكمة في إيجاب  
مطلق الاستقبال هو كون الإنسان ذا وجهة بصورته وهيكله كما نرى ذلك  
ووجهته الباطنية أي قصده وحانيته تأيم غالباً لتوجهه الصور الظاهر  
فلهذا كان من كمال الحكمة أن يومر أهل الأمة الواحدة بالتوجه في عبادتهم  
إلى وجهة واحدة ولما كان من الثابت المحسوس أن الله خلق الأشياء  
مختلفة في حد ذاتها من حيث الطيب والخشب والشرق والخصه والكمال  
والتقص ذلك على حسب حكيمته الدالة على كمال ربوبيته بخلافه المتقابلة  
وكانت الكعبة المشرفة زادها شرفاً وتعظيماً أول بيت وضع للناس إلى غير  
ذلك لما اختصت به من الفضائل والصفات والشمائل وكانت محل ميلاد  
النبي صليهم و قبلة إبراهيم واسماعيل عليهما الصلوة والسلام وكانت عظمتهما  
مركوزة في قلوب العرب وقلوبهم مشغوفة بمحبتها وكانوا يظنون أنها محل تجل  
الرب ومركز نزول رحمته وهم أول من ظهر بهم هذا الدين فكان من كمال  
الحكمة أن يومر أبا استقبال الكعبة المعظمة لتتحد جما معتهم كما اتحد دينهم  
لئلا يكون اختلاف وجهتهم سبباً لاختلاف قلوبهم وبيت المقدس كذلك  
كان معظماً وقبلة للأنبياء المخلصين وحيث صرف الله قلوبهم ليرجعوا إلى الإسلام  
فصاروا يعادون الإسلام لم يبق فائدة في الاتحاد بوجهتهم ولذا انحلت  
القبلة إلى الكعبة بعد أن صلى النبي صليهم إلى بيت المقدس ستة أو سبعة  
عشر شهراً ولم تجعل الشمس قبلة وإن كانت أنوار أجسامها وأكبرها وأعظمها

حذرنا عن الوقوع في التشبه بعباد الشمس والقبلة الواحدة و  
 توحيد الارادة اسرار يضيق هن المقام عن استيفاءها ويسطرها وقد دل لحاظ  
 بجميع ذلك قوله ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات الآية قد وذلك و  
 التامل فيها فان كل من بين شيئا من اسرار القبلة وتعيين الكعبة لهذه  
 الامة فاما اخذ شيئا ليسيرا اما دلت عليه هذه الآية الكريمة ومع هذا لم يميل  
 قلوب اخص الخواص سدى بل راعاها بهذا الآية الكريمة ليس المبران قولوا  
 وجوهكم قبل المشرق والمغرب ويقولون لله المشرق والمغرب فايها تولوا فخر  
 وجه الله فسمي ربنا الحكيم العليم باب صدقة الصلوة اي كيفيتها  
 المشتتة على فرائض داخلية في ما هيتهما وتسمى ركنا ايضا او خارجتهما مقارنة  
 لها وتسمى شرطا وعلى اللسان المؤكدة وغير المؤكدة ومن الاولى ما يجبر ليسبح  
 السهو ومنها ومن الثانية ما تقوت بانكره وسيا في ذلك مقصدا ان شاء الله  
 فاول فروضها النية وهي قصد العبادة المعنوية التي يريد التزعم فيها وانما محلها  
 القلب ولا ليس التلطف بها اذ لم يرد في ذلك نقل لا عن النبي صلى الله عليه ولا اصحابه  
 ولا تابعيه ولا عن احد من ائمة السلف ولو كان في ذلك خير لسبقونا اليه  
 فما يفعل المقلدون من الاحفاف والشواغم من قولهم حين قاموا الى الصلوة  
 نويت ان اصلي صلوته كذا (مثلا فرض الظهر) اربع ركعات مقتدا بهذا الامام  
 مستقبل القبلة اداء الله تعالى وبعضهم يزيد قبل ذلك التعوذ وقرأة البسملة  
 ثم يقول نويت احضار النية نويت ان اصلي وبعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه  
 التكبير ثم ينوي باللسان كل ذلك عادة مخترعة وخلة مبتدعة لا سنة مقبلة

ما سمعنا بها في الامة السالفة ان هذا الاختلاق وقد قد من ان كل بدعة  
 في العبادات البدنية المحضة بدعة سيئة يجب الاحتراز عنها ولو فتحنا هذا  
 الباب لسأل علينا الفتن موجاً موجاً اذ كل احد يحدث في الصلوة اشياء  
 من عند نفسه ويقول هذا احسن ليس به بأس وقد قال النبي صلى  
 صلوا كما رأيتموني اصلي فكل من زاد على صلوته او نقص فهو مخاطب مخطف  
 سواء كان خفياً او شافعيّاً او سنياً او شيعياً والاصل في اعتبار النية و  
 افتراضها قوله انما الاعمال بالنيات الحديث وقد اجمع على افتراضها الائمة  
 الاربعة وغيرهم من المجتهدين وهل يجوز تقديرها على التكبير قال ابو حنيفة  
 واحمد يجوز تقديرها بمن يسير وقال مالك والشافعي يجب ان تكون مقارنة  
 للتكبير لا قبله ولا بعده وقال القفال من ائمة الشافعية اذا قرئت النية  
 ابتداء التكبير انعقدت الصلوة وقال النووي امام المتأخرين من المحدثين  
 انه يكفي المقارنة العرفية العامة بحيث لا يبعد غافلاً عن الصلوة اقتداء  
 بالاولين قلت هذا الاخير اسجح وهو المطابق لما قرره اصحابنا والله اعلم  
 ثم التزمنا لفظاً وقد اتفق على فرضينها الائمة الاربعة وحكى عن الزهري انها  
 سنة بالتكبير خلافاً للاحناف واستدلوا بان التكبير هو التعظيم لغة وهو  
 حاصل باي لفظ دل عليه ولو كان بغير العربية كالله اجل واعظم والرحمن  
 اكبر واجل اولاه الله اولاه الله بزرگ ست وهو مدقوض لان التكبير  
 يطلق ويراد به التعظيم ويطلق ويراد به قول القائل الله اكبر ودلالة على  
 هذا الثاني دلالة عرفية شرعية وهي مقدمة على اللغوية لقوله تعزيرك

فكبر ولقوله في حديث المسح صلوته اذا قمت الى الصلوة فكبر ولقوله ٢  
 نحوهما التكبير واوضح من ذلك قوله لا يقبل الله صلوة احدكم حتى يصنع  
 الوضوء مواضعه ثم يستقبل القبلة ويقول الله اكبر وصح انه صلح لم كان  
 يفتتح صلوته كان وقد قال صلوا كما رأيتموني اصلي وهذا الحديث يدل  
 على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوة من الافعال  
 والاقوال الا ما ثبت تركه عنه صلح لم احيانا او التخيير فيه ويؤكد الوجوب كونها  
 بياناً للجمل قوله نعم اقيموا الصلوة وسياق ان شاء الله بيان ذلك ومن كان  
 يحسن التلظي بالعربية لم يجزئه الا بها خلافاً لابي حنيفة رحم ومن عجز ترجم  
 الى اى لغة شاء لان ذلك مستطاعه ويجب عليه التعلم وقد دل الشرح  
 على وجوب التفقه فيما لا بد منه وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويجزى  
 ذلك في كل واجب قولى واذا فوط في التعلم هل يجب عليه قضاء ما صلى  
 بالترجمة مدة التفريط قال الشافعية نعم قالوا ويجب على الاخرس تحريك  
 لسانه على مخارج الحروف اذا امكنه ذلك ولا يبعد قولهم لان الميسوس  
 لا يسقط بالميسوس وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقتدر  
 او بعضهم للاتباع في ذلك فان كثروا فلا بأس بالبلغ (كما هو مرسومهم في  
 الجماعات الكبيرة فيها ناس يبلغون تكبيرات الامام الى من وراءهم) وقد  
 يستدل على ذلك بصلوته صلى الله عليه وسلم في مرضه باذبحه والناس  
 يقتدون بصلوة ابى بكر قال الشافعية وكان الاحناف واذا نوى برفع صوته  
 الاسم فقط او اطلق بطلت صلوته وقولهم مردود بامر صلى الله عليه وسلم

بالتسليم تدكير الماسهاه الامام نعم ينبغي ان ينوى الذكرا والاسماع معه  
 خوفا من خلافهم ورفقيد يله بحيث يحاذى كفيه بمكبيه واصحابهم  
 اذنيه مقارنالك تكبير ولا يضربا خيرا وتقد نمر يسير ورقم اليمين عند  
 تكبيرة الاحرام جمع عليه بل قال داود وبعضهم بوجوبه وحده هو ذكرناه  
 وقال الاحناف والشافعية وما ذكر صاحب الهداية عن الشافعية من ان  
 الرقم عند هم الى المتكبين غير صحيح بل الموجود في كتبهم هو ما ذكرناه كافي  
 التحفة وغيرها ويضع اليمنى على اليسرى فيضعهما على صدره تحت  
 وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع  
 يده اليمنى على يده اليسرى على صدره اخرج ابن خزيمة في صحيحه وصححه  
 وقال الاحناف تحت السرة واستدلوا بما يروى عن علي عليه السلام من السنة  
 وضع الكف على الكف تحت السرة اخرج احمد وابوداود وهو ضعيف غاية  
 الضعف وهذه التحفة لا غاية لها في بعض الجهلة منهم تبلغ اصبعها الى الذكرا  
 وهو سوء ادب عياذ بالله وقال بعضهم المقصود من الوضع تساقط الذكرا  
 وهو عجيب لانه كفى بالشوب ساقا وقال الشافعية فوق السرة واستدلوا  
 بحديث وائل الذي ذكرناه وهو لا يدل على مرادهم وعن امامنا احمد بن  
 حنبل في ابيات كالمذهبين ورقاية الثالثة انه يخبر بينهما قال الترمذي  
 والكل واسموبه قال الدوزاعي وابن المنذر وشيخنا ابن تيمية لكنه قال  
 على الصدر اولى وعن مالك في ابيات ان احدهما انه يضع تحت صدره والثانية  
 وهي المختارة عند اصحابه انه يرسلها ولا يضع احدها على الاخرى واليه

ذهبت الامامية والزيدية فمن جعل الاسر سال من شعائر الوافض فقد  
 اخطأ غير ان الاولى والاوفق بالسنه هو الوضع على الصدر بعد القرار  
 من الاقامة وتسوية الصقوف ان كان اما ما لحدث النعمان بن بشير قال  
 كان رسول الله صلعم ليسوى صقوفنا اذا قمنا الى الصلوة فاذا استويينا  
 كبر ومن طريق اخرى عنه قال كان رسول الله صلعم ليسوي في  
 الصقوف كما يقوم القدر حتى اذا ظن ان قد اخذ ناعته ذلك وفقها اقبل  
 ذات يوم بوجهه اذا رجل منتبذ بصدرة فقال لتسبون صقوفكم ولين القدر  
 بين وجوهكم اخرجوه مسامحة والتزمذي وصححه كذا في النيل ومن فرضها  
 القيام في فرض للقادر غير المعذور رأى ولو في فرض صبي لقوله صلعم  
 لعمران بن الحصين وكانت به بواسير صل قائما فان لم تستطع فقاعد فان  
 لم تستطع فعلى جنب رواه البخاري زاد النسائي فان لم تستطع فمستلقيا  
 لا يكلف الله نفسا الا وسعها اما صلوة النفل فمسياتيا واما غير القادر كما يرض  
 والمعذور كمن كان في سفينة وخاف السقوط في البحر لطروعه ودر ان او  
 في الويل وخاف ان يسقط فتصديه شكاية فقد دل الحديث المتقدم على انه  
 يعتاض عن القيام ما استطاعه من فعود وغيرها ما ذكر في الحديث ولا يعمل  
 عن مرتبة الى ما دونها الا عند عدم الاستطاعة كما هو صريح في الحديث  
 ولا عبارة بندرة العذر وكثرة اذ المريقيد ذلك صلعم يقيد خلافا للشافعية  
 ووفقا للاحناف وينشأ من القياس ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان  
 ينصب فقار ظهره فان وقف هتليا او ما تلا بحيث لا يسمى قائما مع استطاعة

له يكفه فان صلى كذلك لزمته الاعادة كما دل على ذلك حديث المسعى صلواته  
 فان لم يطق ذلك وصار كواكم اجزائه لانه اولى من القعود كما تقدم في الحديث  
 ويلزمه ان يزيد في الانحناء الركوعه ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود  
 قام وفعلها بقدر امكانه اى يوحى ايماء لها ويجعل ايماء السجود اخفض  
 من الركوع لان الميسور لا يسقط بالمعسور ولقوله صلعم اذا امر تكبر بامر  
 فاتوامنه ما استطعتم الحديث لا احفظ لفظه الاذن ولان الحديث المار  
 انما يدل على جواز ذلك فتأمل وقيل اذا لم يقدر على الركوع والسجود في صل  
 قاعد او يوحى ايماء ولم يجد لهذا دليلا يعتمد عليه واذا صلى قاعدا فيكونه

الاقعاء الا اذا لم يستطع غيره وليس بعد الترويم دعاء الاستفتاح ثم  
 التعوذ وليس هما اى لكل مصلى والمأموم يقرأ ذلك اذا كان موافقا فان شفع  
 الامام في القراءة فلا يسن له ذلك بل يقرأ الفاتحة ثم ينصت وقال الشافعية  
 يسن له ايضا اذا ادرك الامام في القيام ولم ينف فوات قراءة الفاتحة او بعضها  
 وقوله صلعم لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب يرد عليهم وقد ورد الافتتاح بأدعية  
 كثيرة ايها فعل فقد احسن والتزام الاحناف سبحانه اللهم وبحمدك وعلم  
 الالتفات الى ادعية اصم واوى منه مما يقضى منه الجنب لو افتتح بدعاء  
 غيره ما ثور ولا مناقض للصلوة كفاة والاولى الما ثور منه اللهم يا عبد بيني  
 وبين خطاياى كما يا عدت بين المشرق والمغرب اللهم تقنى من خطاياى  
 كما يبنى الثوب الابيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطاياى بالثلج والماء  
 والبرد اخرجها الجماعه الا الترمذى ومنه الله اكبر كبريا والحمد لله كثيرا

وسبحان الله بكوة واصيلا وقال الشافعية افضليها امرأه على كرم الله وجهه  
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة قال وسبحك يا ذا  
الجلال والاسماء والارض حنيفا مسلما وانا من المسلمين  
ونسبكي وحياي وعياقي لله رب العالمين لا تشريك له وبذلك امرتك وانا من  
المسلمين اللهم انت الملك لا اله الا انت انت ربى وانا عبدك ظلمت نفسي  
واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا لا يغفر الذنوب الا انت واهدني  
الى صراطك المستقيم لا اله الا انت لا حول ولا قوة الا بك  
عنى سيدنا الا انت تليق سعد بك والخير كله في يدي والشئ ليس اليك  
انا بك واليك تباركت وتعاليت استغفرك واتوب اليك ثم ذكر دعاء البركة  
الى آخر الحديث واقصر بعضهم على بعضه الى قوله وانا من المسلمين اخوجه  
احمد ومسلم والترمذي وصححه فان شرع في التعوذ او في القراءة قبله فاته  
ولم يقرب له ولم يرد من رواية ابى هريرة محمد بن ابي النضير والتفردت اما بالتعوذ  
فقد قال ثم فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم والحمد لله  
الى سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلوة استغتم ثم  
يقول اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزة ونفخة ونفثه  
ثم اء احمد والترمذي وقد روى التعوذ بالفاظ كلها متقاربة وكلها معا وخبر  
فبايها تعوذ كفاة وهل يتعوذ في كل ركعة قبل كل قراءة فقول الحمد يث واراد في  
فعله ذلك في اول ركعة لكنه لم يأن ما يدل على صحة الاثنيان في كل ركعة وعنه  
الاية يدل على مشروعية ذلك قبل كل قراءة فظاهر استحبابه في كل ركعة

كما هو من هب العطاء والحسن وابراهيم وسراج من اصحابنا الشوكاذن الاقضية  
 عليه في الاولى والله اعلم ومنها القراءة وتعيين الفاتحة لكل ركعة اما مطلق القراءة  
 فقد اتفق الائمة الاربعة على فرضيتها في صلوة الامام والمنفرد في ركعتي الفجر  
 وفي الركعتين الاوليين من غيرهما قال في رحمة الامة واختلافوا فيما عد ذلك  
 فقال الشافعي واحمد يجب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال ابو حنيفة  
 لا يجب القراءة الا في الاوليين قلت وكلام الهداية ظاهر في انها فرض في كل ركعة  
 وليس الخلاف الا في تعيين الفاتحة وسياتي الكلام عليه ثم قال وعن مالك  
 رحمة ابيه ان احدهما كمن هب الشافعي واحمد والاخرى انه ان ترك القراءة في  
 في ركعة واحدة من صلواته سجد للسجدة واجزأته صلواته الا الصبح فانه  
 ان ترك القراءة في احد ركعتيه استأنف الصلوة وما ذكرنا في المتن يعلم القارئ  
 والنوافل فوجب قراءة الفاتحة في كل ركعة من السنان والنوافل الرباعية اضم  
 السورة فسنة كما سيأتي اما المأموم فقال ابو حنيفة لا يجب عليه القراءة سواء  
 سجد الامام خافت بل لا تسن له محال وكان ذلك قال مالك واحمد لكن كره مالك  
 قرائته فيما سجد الامام وان لم يسمع قرائته واستحب احمد ان يقرأ فيما خافت فيه  
 الامام والمعتمد عند اصحابنا والشافعي افتراض القراءة على المأموم مطلقا سجد  
 الامام ام اسر في كل ركعة وعن الاصم والحسن بن صالح ان القراءة فستة واختلفوا  
 في تعيين قراءة الفاتحة فيما ذكر فقال الشافعي ومالك واحمد في المشهور عنده  
 تعيين وهو المعتمد عند اصحابنا وقال الاحناف ان قراءتها الفاتحة اثم واجزأته  
 صلواته وقال ابو حنيفة اقل ما يجزئ اية ولو قصيرة ولو بالالفارسية فيكفي عنده

مثل مدّهما متان او توجهت وباع سياه كما حكي القفال من الشافعية و  
 على هذا القول يجوز بعض الاحتفاف ان يقرأ آية هي كلمة ولكن آية هي حرف  
 واحد فحوص اوق او ان لا يقرأ آيات عند بعض القراء وكان رجل من الجناف  
 يصلي فاذا قام ما توقف حتى قد رما يقرأ آية واحدة ان مراكم فسأله رجل ان يثني  
 تقرأ وانت قاهر قال اقول ساق ثم اسركم فالسين اشارت الى سبحانك اللهم  
 والالف الى الفاتحة والقاف الى سورة الاخلاص وقال محمد بن ابي يوسف قل ذلك  
 ثلاث آيات فصاروا آية طويلة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى فاقراءوا ما تيسر  
 من القرآن قالوا ان الزيادة عليه بخير الاحاد لا يجوز لكنه يوجب العمل  
 فقلنا يوجبها أي قالوا يجب عندهم هو ما ثبت بالسنة والقرآن ما ثبت  
 بالقرآن وتروك الواجب الاخر والعبادة محزنة بخلاف الفرض وهذا تقرير  
 بين احكام الشرع بلا دليل فانه لا يجوز التفريق بين الله ورسوله صلعم  
 والكل له نعمة الله الابنوسطة صلعم واحكام الشرع كلها من عند الله والله يقول  
 ولو تقول علينا بعض الأقاويل الآية وقال وما ينطق عن الهوى وقال  
 ان الذين يكفرون بالله ورسوله يريدون ان يفرقوا بين الله ورسوله الآية ونقول  
 الزام كيف زدتم على كتاب الله ان تبتغوا باموالكم وقد رثتموه بعشرة دراهم  
 فصاعد ابرواية ضعيفة منكورة بل موضوعه وكيف زدتم على كتاب الله والساير  
 والسايرة فاقطعوا ايديهم ابرواية ضعيفة منكورة لا قطع في اقل من عشرة  
 دراهم وكيف زدتم على كتاب الله للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقراب  
 ويوصيكم الله في اولادكم كذلك كمثل حظ الانثيين وقلتم ان الانبياء لا يورثون

واستند للتمس على ذلك بخبر الواحد ونظائرهما كثيرة لوبينا كلها طال الكتاب  
 فإن قيل ان القرآن متواتر بالاسانيد المعتمدة فتبوتة يقيقني بخلاف حاد  
 السنة قلنا ان الاحاد بالنسبة الى حال من بلغته قد تنقيد اليقين ايضا  
 ولو استرينا في ثبوت حديث منها لم يجوز لنا ان نثبت به على ائمة حكما ولو ندنا  
 فضلا عن الراجح وايضا استصحاب بقاء الحكم وعمومه انما هو ظني فرفع  
 هذا الظني لم يجوز بالسنة حتى لو سلمنا ان احاديث الاحاد المعتمدة ظني  
 وقد مر البحث في ذلك في الجزء الثاني من هذا الكتاب وايضا استند لا لهم  
 بهذه الالية لا يستقيم اذ فيه افتراض ما تيسر من القرآن وذلك مختلف  
 باختلاف الدلائل فمن الناس من يتييسر عليه قراءة ربع القرآن او ثمنه  
 فيلزم افتراض هذا القدر عليهم وايضا استند لا لهم بالالية على محل  
 النزاع هو صرف الالية عن المراد منها ووضع لها في غيره وضعها وغاية  
 ما يمكن ان يقال ان ظن المجتهد اداها الى ما قال فهل يسوغ مرد السان  
 الصحيحة وما تواتر من عمله صلعم وعمل اصحابه بمثل هذا الظن و  
 الوجه اذ وايضا ذلك ان الله فرض على رسوله صلعم اول ما فرض قيام  
 الليل اي معظه بان يزيد على نصفه واكتفى منه بقيام نصفه وانقص  
 منه قليل اي لم يكلفه التقدير اليقيني لان ذلك يقتضي كثير مشقة و  
 لم يكن حين ذلك ساعات فامتنل صلعم امر به وقام هو واصحابه كل الية  
 حولا كاملا وقيل اقل وقيل اكثر حتى ومرت اقد امرهم وسوقهم ثم خفف الله  
 عنهم ونهم وجوب قيام الليل بقوله تعالى في هذه السورة ان ربي يعلم اني تقوم

ادنى من ثلثي الليل ونصفه وثلثه وطائفة من الذين معك والله يقدر  
 الليل والنهار علم ان لن تحصى فتأب عليكم الآية وما يدل على نسخ قوله  
 ومن الليل فيجيد به فأقولة لك عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وقد كانت  
 الاحاديث المتواترة معنى وحكما على نسخ وجوب قيام الليل فان الله تعالى  
 انا الله عن الحزم وعقائهم ما اوجبه والترميه من قيام الليل هو المراد  
 من قوله فتأب عليكم وما يزيد ذلك بيانا مرة بالتحديد نافلة والنافية غير  
 الواجبة ثم حسن له ذلك بما يبعث همة بغاية النشاط والسرور يجعل  
 هذا التحجيد من اسباب ما قد مره له يوم القيامة من المقام المحمود وهو خاص  
 له صلعم والمسبب تابع لسببه فلا تدخل الامة في هذا الخطاب بالقصد  
 الاول فاستجاب التحجيد للامة اتما هو من باب الناسي به صلعم واطلق  
 على صلوة الليل القيام لانه معظمها واشققها وذكره تلاوة القرآن فاذا خفف  
 عنهم التلاوة فقد خفف عنهم القيام وعلى ذلك فالغاء في قوله تعالى اقرأوا  
 ما تيسر من القرآن للتفريع والتعقيب وانحاء القيام الليل وصلوة علم النبى  
 والاستحباب بعد الافتراض والامحباب والمراد بما تيسر من القرآن ما سهل  
 عليهم من صلوة الليل والا لزم ان تكون صلوة الليل مطلقة غير مشروطة  
 ولا مستحبة وهذا لا يقوله الاحناف فتعين ان المراد بالقرأة في هذه الآية  
 هي الصلوة والامر للناب يدل ليل الاحاديث الواردة لعدم وجوب قيام الليل  
 والمفظة لا يدل على حقيقته ومجازة معاجمنا تقرر في اهل العلم والحناف في غلطوا  
 في تفسير المراد بالقرأة كما حركت وغلطوا ايضا في تعيين المقدار الذي يجوز

ويكتفى به لأنه على تسليم قولهم ان المراد بقراءة ما تيسر من القرآن هي قراءة  
القرآن في القيام في الصلوة يكون تقديروهم ما ذكره غلطاً بيدنا لان ما تيسر  
من القرآن هو معظم صلوة الليل الباقية عليهم نغلا واستحباً فلا يجوز حمل  
القراءة المتيسرة على آية قصيرة ككلمة او حرف كما هو مذهب الامام ابي حنيفة  
ولا على آية طويلة او ثلاث آيات قصار كما هو قول محمد بن ابي يوسف لان ذلك  
مخالف للعدل في اخذ معاني القرآن مما دل عليه سياقه وفحوى خطابه  
اما استدلالهم بقوله نغلا فاقروا اما تيسر من القرآن على القراءة في قيام المكتوبة  
فهم مخالف لمنطوق الآية ودلالة سياقتها لما عرفت من انها في صلوة الليل  
وجوباً ثم استحباباً ونغلا واذ كان قراءة ما تيسر من القرآن يوجبها هذا صلوة  
الليل فهو محذور ارادته المتكلم فلا يجوز لنا حملها على غير ما ارادته وان كان حقيقة  
وان كان يراد به القراءة في صلوة الليل فقد عرفت ما تقدم انه لا يطلق الجزء  
على الكل الا مزية تخصه ككونه اهمها ومعظمها وعليه فلا يعقل تحريمه  
بما حذره من آية قصيرة او طويلة وعندنا لا يصح ان يقال ان قيامكم معظم  
الليل شاق فاكثروا عن بقراءة آية هي كلمة او حرف ان هذا مما يجعل عن كلام الله  
وايضاً العطف في قوله نغلا فاقروا اما تيسر منه واقموا الصلوة يقتضي المغاورة  
ويعين المراد بقراءة ما تيسر منه هي صلوة الليل المستحبة وعليه فالنقد ير  
صلوا اما تيسر من صلوة الليل واقموا الصلوة المكتوبة وهذا ظاهر لا غبار عليه  
ومن دام غير ذلك فكلامه لا يحتل عن تكلف وعدول عن الظاهر فنقول ايضاً  
لا خلاف عندكم ان المصلحة اذا شرع في قراءة آية تعينت عليه ووجب عليه اتمامها

وكانت هي الفرض المعين عليه قراتها دون ما سواها من القرآن وأما كانت هي  
 فرضه بتعيينه ونشره فيها وذلك من عجب تناقضكم فهذا وسعكم إن تقولوا  
 بتعيين افتراض قراءة الفاتحة لتعيين رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
 وسلمتم من التناقض والجحوة على مخالفة السان الصحيحة اللهم سلم سلم  
 واستدلوا ايضاً على عدم تعيين الفاتحة بما في حديث المسئ صلواته بلفظ ثم  
 اقرأ ما تيسر معك من القرآن والجواب انه قد ورد في هذا الحديث نفس ايضاً  
 بلفظ ثم اقرأ يا م القرآن فقوله بما تيسر يحمل مابين او مطلق مقيد او مبهم مفسر  
 بذلك لكون الفاتحة هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها من قراته صلعم لها في كل  
 صلوة اوله ذلك في حق من عجز عن الفاتحة وكان يحفظ غيرها من القرآن  
 كما جاء في بعض روايات هذا الحديث ايضاً عند العجز عن قراءة القرآن بلفظ  
 فان كان معك قرآن والافاحمد لله وكبره وهله وقيل ان المراد بما تيسر ما زاد  
 على الفاتحة جمعاً بين الادلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة  
 قال في النبل وهذا الكلام مما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسئ صلعم  
 يصرف ما ورد في غيره من الادلة المقتضية للفرضية واما على القول بأنه  
 يؤخذ بالزائد فالزائد فلا اشكال في تختم المصير الى القول بالفرضية بل القول  
 بالشروطية لما عرفت انتهى واذا عرفت ان الأدلة لا تدل ولا تتعين في محل النزاع  
 وان حديث المسئ صلواته لا يوجب ان يقتصر فرض الصلوة واجبا نهائياً  
 ولا تلغى به الزيادات اذا وجدت في غيره من الأحاديث المعتبرة فلذا في تعيين  
 الفاتحة واقتراضها وانتزاعها في الصلوة حديث عبادة بالصلاة ان النبي صلعم

قال لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب قال في المنتقى رواه الجماعة وفي لفظ  
 لا يقرئ صلوة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه الدارقطني وقال سنده صحيح  
 وقد رويت احاديث متعددة صحاح بمعناه وفي النبل زاد في مسلم وابوداؤد  
 وابن حبان لفظ فصاعد الكن قال ابن حبان تفرد به معمر عن الزهري واعلمها  
 البخاري في جزء القراءة والحدِيث معروف من طرق اكثرها صحاح ولم ينقل  
 عن النبي صلى الله عليه وآله عن احد من اصحابه ولا من يدعيهم عن يوثق به تنك  
 قراءة الفاتحة حتى ولا عن احد من المخالفين في تعيينها ولا شك ان ذلك عمل  
 صحيح عليه يابن الامة وهن العمل هو مبين بالصلوة التي امر الله بها في كتابه  
 قالنا امرنا بقراءة الفاتحة القادر على قراته هو تارك لما امر الله به وهو تارك لما  
 صلح في بيان كتابه ولو كان يجوز انكتفاء بقراءة آية قده بآية وطولها شرح الفاتحة  
 لوجب فيه نقل او عمل عن المعصوم صلعم او عن احد من اصحابه ربه في قرو  
 راى منكرو قد عرفت ما فيه ويقال للاحناف انهم تستدلون بمبدأ بيت المسمى  
 صلوته على عدم افتراض الفاتحة ثم تتركونه في افتراض التاميل فتأخذون  
 متى شئتم وتتركون متى شئتم وهل هذا الا شئ عجاب وفيما زاد خلاف اى  
 اختلافوا هل يجب قراءة شئ من القرآن زيادة على الفاتحة فقال بعض  
 اصحابنا يلزم ذلك وعزاه في النبل الى جمع من العلماء وكلامه يشعر  
 بترجم ذلك والحق عندنا خلافه وانه لا يقو في القيام من القراءة غير الفاتحة  
 وقد عرفت ضعف الزيادة المذكورة ويمكن ان يقال المراد بقوله فصاعد  
 على تسليم ثبوته دفع توهم حصر الحكم كما قال الحافظ وقد سبق الى هذا المعنى

البحار في جزء القراءة فقال ان قوله قصدا عن انظير قوله لا تقطع اليد لا في  
 ربع دينار قصدا عن او يحل ذلك على التدب والاشتجاب جميعا للحديث  
 انتهى ملخصا من النبل وفيه وقد عورضت هذه الاحاديث الى احاديث  
 الزيادة على الفاتحة بما في البحار ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة رضي الله عنه قال  
 في كل صلوة يقرأ فيها اسمعنا رسول الله صل على محمد وآل محمد وما اخففنا عن اخفينا  
 عنكم وان لم يزد على ام القرآن اجزأت وان زدت فهو خير ثم قال وقد اخبر  
 ابو عوانة عن الحسن بن كريمة الشيباني الا انه زاد في اخره وسمعه يقول  
 لا صلوة الا بفاتحة الكتاب وذكر ان الحافظ رحمه الله استشكل ذلك  
 بالنسبة الى جميع الحديث انتهى ملخصا قلت واذا اظهر رحمه الله ما خرج ابو عوانة  
 من قوله وسمعه اي النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا صلوة الا بفاتحة  
 الكتاب ويعلله وان زدت فهو خير فلا ريب ان ذلك صريح في عدم لزوم  
 ما زاد على الفاتحة واين من ذلك واحسن واولى منه واصح منه صلى الله

عليه وسلم عن القراءة خلفه الا بام القرآن وسيأتي ذلك ولو كان ثم  
 غيرها من القراءة شرعا لاستثناه معها وحيث لا نعين انه لا يرد  
 غير الفاتحة وان استحب وبسم الله الرحمن الرحيم آية منها واذبحا بحسن  
 بها خلاف والراحم عدم البهر أقول قد اختلف العلماء في ان البسملة هل هي  
 آية من كل سورة في اولها ام لا يعد اتفاقهم على انها آية في القرآن في سورة  
 النمل قال في النبل وقد اختلفوا هل هي آية من الآية فقط او من محل  
 سورة او ليست يا آية فذهب ابن عباس وابن عمر بن الخطاب واثروا وعطاء

ومكحول وابن المبارك وطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير  
براءة وحكى عن احمد اسحق وابي عبيد وجماعة من اهل الكوفة ومكة واكثر  
العراقيين وحكاها الخطابي عن ابى هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي  
في الخلافيات باسنادة عن علي بن ابى طالب رضي والزهرى وسفيان الثوري  
وحكاها في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة  
فقط وحكى عن الازواجي ومالك وابي حنيفة وداود وهوراية عن احمد  
انها ليست بأية من الفاتحة ولا من سائر السور في اوائها وقال ابو بكر  
الرازي وغيره من الحنفية هي آية بين كل سورتين غير الانتقال ببراءة  
وليس من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيدة وحكى هذا عن  
داود واصحابه وهوراية عن احمد واعلم ان الامة قد اجعت انه لا يكفر  
من اثبتها ولا من نفاها باختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفا جمعا عليه  
وان ثبت ما لم يقل به احد فانه يكفر بالاجماع انتهى فتأمل هذا الاخير الحق  
الامر لا مزية فيه لاني اكونها آية من الفاتحة ومن اول كل سورة غير سورة  
براءة قد علم علماء قطعيا ثبوتها خطأ في المصحف القديم في اول كل سورة  
الابراءة تنفق القراء السبعة على قرائتها في اول كل سورة حين  
يقرأونها ابتداء وفي حالة الوصل بين اول سورة واخر سورة قبلها  
وروي عن اكثرهم انها ومن لم يقرأها في هذه الحالة فعدم قراءته  
لا يكون دليلا قاطعا على انها ليست من السورة لاحتمال ان يكون تركها  
لانها مشتركة بين جميع اسور البراءة وان ذلك مما اختلفت فيه

القرأة في حالة الوصل رحمة بهذه الأمة وعليه تكون حالة الوصل كما يجوز  
فيه الامران اعني قرأتها وتزكها لكل ما اختلف فيه القراء وهذا هو احسن  
ما يقال في الجواب عن الابراريل هو المتعين وان كان لم يصرح به احد قبلي  
اي لم اقف عليه لاحد والله اعلم وبما ذكرته يدحض التشكيك في قوائدها  
قراءة اما ما استدل به المانعون النفاة لقراءتها في كل سورة من الاحاديث التي  
لم تصرح بالجهر بقراءتها في الصلوة او بعد لها من بعض آيات السور وذلك  
لا يدل على انها ليست بأية من كل سورة اما عدم الجهر فظاهر اما عدم  
التصريح بعد آياتها من سورة الملك فيظهر جوابه مما تقدم على ان الحديث  
من الاحاد المختلف في صحته فهو لا يصلح لمعاينة ما قد مناه من الاجماع  
على ثبوتها خطأ وقراءة على انها معاينة باحاديث اثباتها في القراءة صريحا  
كما في الصحيحين عن قتادة قال سئل انس رضي الله عنه كيف كان قراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
كانت مد انتم قرأتم بسم الله الرحمن الرحيم ثم مد ببسم الله ويمد بالرحمن ويمد  
بالرحيم وعن ام سلمة رضي الله عنها عن ابي داود نحوه مع زيادة بيان ذلك  
في قراءة الفاتحة وقد قال صلعم انزلت على سورة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم  
انا اعطين الله الكون اذ انا انا السورة قرأه احمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرف فصل السور حتى ينزل عليه بسم الله  
الرحمن الرحيم ثم قرأه ابوداود والحاكم وصححه على شرطهما وقال فيه الذهبي  
اما هذا فتثبت وقال الهيثمي رآه البزار ايضا باسنادين رجال احدهما وبدا  
وذو عدم تعين ما استدل به الناقلون على النفي ثبت لدينا يقينا ان البسملة

قلت والاولى  
قرأتها وعليه  
مشي الحافظ  
من احكامنا  
حيث يقرأونها  
سورة اول كل  
سورة اذا كانوا  
في الصلوة

آية من الفاتحة كما هي آية من أول كل سورة غير البراءة وإنما اطلنا هنا بعض  
 الاطالة لما في ذلك من كثرة الاختلاف الذي ربما افضى بالناظر الى الحيرة ولو اهتمت  
 الباحثون الى ما ذكرناه أنفاً من الجواب عن شبهة اختلاف القراء في تلاوتها عند  
 وصل أول سورة يا خوماً قبلها لما وقع والله اعلم هذا الاختلاف - أما مسألة  
 استحباب الجهر والاسرار بها فالحديث متجاذبة ومتعارضة فيها وعدة من  
 قال بالاسرار هو ما روى عن انس والرواية قد اختلفت الفاظها عنه فتارة  
 يروى عنه انه قال لما سمع احد امتهم بجهر تارة لا يجهر من ولم يكونوا <sup>يستفتون</sup>  
 بيسم الله الرحمن الرحيم وتارة لم يكونوا يذكرون وتارة كانوا يسرون الخ هذه  
 الروايات عن انس تدل على ان الاسرار بالبسملة هو النسبة لكن يضعف ذلك  
 ما رواه ابو سلمة قال سألت انس بن مالك ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتي بالحمد  
 لله رب العالمين او بيسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما احفظ  
 وما سألتني عنه احد قبلك الحديث اخرجه الدارقطني وقال هذا صحيح الاسناد  
 كن في النيل فاذا كان هذا حال الراوي فلا يبعد لو قد مننا احاديث الجهر سيما  
 وقد روى عن انس نفسه ما يدل على الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم  
 كما في الصحيح وقد تقدم أنفاً فلا تغفل وروى الشافعي باسناد عن النفس  
 ايضاً قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلوة جهر فيها بالقرأة فلم يقرأ باسم الله  
 الرحمن الرحيم ولم يكبر في الحفص والرقم فلم فرغ ناداه المهاجرون والانصار  
 يا معاوية نقصت الصلوة اين بسم الله الرحمن الرحيم واين التأكيد اذا <sup>خففت</sup>  
 ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر واخرج

الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وقد رويت احاديث مرفوعة  
تدل على الجهر بالبسملة في الصلوة وقد اختلف في صحة بعضها ولاشك في  
ان مجموعها صالح للاحتجاج فلا يبعد تقديمها على ما روي عن انس في عدم  
الجهر لان المشيت مقدم على الثاني لاسيما وقد اعترف انس بعدم حفظه  
لذلك وثبت الجهر عند المهاجرين والانصار مقدم عليه وروايتهم  
اعتراف بذلك ايضاً فرواية الجهر عنه مقدمه على غيرها لما عرفت كذا قيل  
وفيه ان انسا لم يحفظ عدم الجهر ولا حفظ الجهر ما روي عنه في الصحيح ليس  
فيه لفظ في الصلوة والاحاديث الباقية التي استدلت بها على الجهر كلها ضعيفة  
لا تقوم بها الحجة قال في النيل وقد جمع القرطبي مما احاصله ان المشركين كانوا  
يحضرون المسجدين فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله بين كرر من الائمة يعنون  
مسيلمة فامر ان ينخأفت ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلواتك  
ولا تخافت بها قال الحكيم الترمذي في ذلك الى يومنا هذا اعلى ذلك الرسم و  
ان زالت العلة وقد روي هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط عن جبير  
ابن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان  
المشركون يهزأون به كاء ونصدية ويقولون عجل بين كواله الائمة وكان مسيلمه  
الكناب يسمى رجلاً فانزل الله ولا تجهر بصلواتك فتسمع المشركين فيهمز أولك  
ولا تخافت عن اصحابك فلا تسمعهم اذ ابن جبير عن ابن عباس في ذكر النيسابوري  
في التيسير هذا جمع حسن ان صمان هذا كان السبب في ترك الجهر وقد قال  
في جمع الزوائد ان رجلاً له موقوف قال الزبلي الحنفى هناك في اسرار البسملة

أحاديث منها حديث عبد الله بن مغفل حسنه الترمذي ومنها حديث  
 عائشة رضي الله عنها ومنها حديث أبي سعيد بن الملقى أخرجه البخاري و  
 منها حديث أبي هريرة حسنه الترمذي وصححه الحاكم وابن حبان ومنها  
 حديث الشاذلي ذكر أنفاً وحديث الشاذلي ذكر فيه الجهر ليس فيه  
 قوله في الصلوة فلا حجة فيه وأما ما روي الشاذلي من حديث معاوية  
 بن وهب عن علي بن خزيمة ضعفه النسائي وابن معين والدارقطني وابن المني  
 مع اضطراب في اسناده فلا تقوم به الحجة ثم ذكر كلاماً طويلاً قال شيخنا  
 ابن القيم في الهدى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم  
 تأتراً ويخفيها أكثر ثم أجهر بها ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائماً فحصل ما ذكرناه  
 أنه سيان عندنا ما فعل من كهر أو سراً أو اسراراً سراً وأكثر ولا تنسقط  
 عن المأموم ولو مسبقاً قد تقدم ذكر اختلاف العلماء في افتراض قراءة  
 الفاتحة في حق الإمام والمنقرض أما المؤخر فقال أبو حنيفة لا تجب سواء كهر  
 الإمام أو خافت بل لا تنس له القراءة خلف الإمام بحال وقال مالك وأحمد  
 لا يقرأ إذا جهر الإمام استدلال المسقطون بقوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا  
 له وأنصتوا الآية ويقولون عوا إذا قرأ أنصتوا وقوله عوا هل قرأ معي أحد منكم  
 أنفاً فقال رجل نعم يا رسول الله قال فإني أقول ما لي أنازع القرآن قال  
 فأنتمي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجهر فيه من الصلوات  
 بالقراءة حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو داود والنسائي و  
 الترمذي وقال حديث حسن أما حديث من كان له إمام فقرأه الإمام بالقراءة

فهو ضعيف الاستناد ومع ذلك فالصحيح انه مرسل واستدلوا ايضاً بقوله  
لما قرأ خلفه بعضهم بسبح اسم ربك الاعلى ايكروا أو ايكرو القارى فقال الرجل  
انا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفني ما وهو متفق عليه واقول ان من افترض  
القرأة على الامام والمنقره بقوله نعم فاقرأ أو اما تيسر من القرآن لا يمكنه التفريق  
في ايجابها على الامام دون المؤخر لان قوله نعم فاقرأ أو اما تيسر امر لكل مكلف  
فهو عام وذلك على ما يقتضيه مذ هبهم كقوله نعم اقيموا الصلوة فانه عام  
بالانفاق ولا فرق بين الامرين ولا يجوز له تخصيص الآية بخبر واحد مرسل ضعيف  
وهو قوله من كان له امام فقرأه الامام له قراءة لان التخصيص عند زيادة  
والزيادة للنسخ ثم قوله نعم واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا الآية عام بالنسبة  
الى المأمورين والمأمور به فلا فرق من حيث ذلك لهما بين امام ومؤتم ولا بين  
متفرق وعاكف يتلوفى ناحية المسجد واذا تعارض عموم اليتين فاما ان يضرب  
بعض القرآن ببعض حيث لا دليل على النسخ واما ان يجمع بينهما اذا امكن و  
لا شك ان الواجب الجمع مهما امكن وهوان نقول هذان الاستماع واجب لكن  
دلالة قوله نعم وانصتوا على قارئ القرأة المفترضة في الصلوة انما هي على سبيل  
العموم فلا يعارض صريح قوله نعم في الآية الاخرى فاقرأ أو اما تيسر من القرآن  
اذا انضبت هذه دلالة لا فتراض القرأة في الصلوة كما هو مذهب الاحناف  
ولا تعارض منصوص الاحاديث الصحاح كما هو مذهب اصحابنا اهل الحديث  
بناء على ذلك فالقرأة فرض في القيام على كل مصلى بالقرآن والستة فيمنع  
ذلك من الاصر بالانصات في الآية الاخرى ويستقيم فيما سوى ذلك من القرأة

كالسورة وما زاد على الفاتحة وهذا اجمع حسن لو وجد اذا فاعية وما ذكره  
 من قوله عواذ قرأ فانصبتوا فذلك هو مخبر على ما سملت الآية عليه اما ذكره  
 من منعه القراءة معه فاما ورد ذلك في قراءة السورة كما دل على ذلك لفظ الحديث  
 صريحاً وقوله ما لي انا زعم القرآن وقوله في الحديث الاخر فتقلت عليه القراءة ما يؤيد  
 ان ذلك في غير الفاتحة اذ يبعد من عامة الناس ان تختلط عليه قراءة الفاتحة  
 فضلاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع ذلك فليس اخذ بها باولى  
 مما هو اصح منها واصح كحديث عباد قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الصبح فتقلت عليه القراءة فلما انصرف قال اني اراكم تقرؤون وراء اماكم قال  
 قلنا يا رسول الله اى والله قال لا تفعلوا الا بامر القرآن فانه لا صلوة لمن يقرأ بها  
 مرة ابو داود والترمذي وفي لفظ فلا تقرؤا بشئ من القرآن اذ اتيتم به الا  
 بامر القرآن رواه ابو داود والنسائي والدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات  
 ومن ذلك كله يعلم ان عملهم كان ان المؤمنين يقرأون بامر القرآن وغيرها  
 ما يقرأون امامهم فاقرأوا عليها وامر وابلانصبات فيما سواها وعليه يحمل حديث  
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة عنى بها قراءة السورة بعد الفاتحة  
 واذا تأملت فيما ذكرنا علمت ان احاديث الامر بقراءة فاتحة الكتاب للامام  
 والمؤتمرون غير معارضة في الحقيقة بشئ لا بقرآن ولا بحديث وان ما اختاره  
 بعض اهل عصرنا من قوله قراءة الفاتحة للمؤتمرون في الصلوة المهرية مع الدعاء  
 بانه من اهل الحديث مرجوح اما السبوق وهو من لم يدرك مع الامام  
 من قيامه ما يكفي لقراءة الفاتحة بحسب القراءة المعتدلة ومن ادركه في الركعة

فعن الشافعية سقوط القراءة عن مع الاعتدال وبركته وأما غير الشافعية  
 من أهل المذاهب فقد منعهم سقوط القراءة عن المؤتمراً مطلقاً وكلهم  
 قائلون بحرم قائماً ثم يهوى ليدرك الإمام في ركوعه وهل يسقط عن القيام  
 والفاصلة أمر لا بد من قيام بعد التحريم بقدر الطمأنينة والمعروف عنهم  
 الاعتدال له بتلك الركعة وإن فاتته القيام والقراءة وهذا كما تراه مخالف  
 لما تقدم من الأحاديث المصرحة بافتراض القيام والقراءة وإن من أجل  
 بشئ من ذلك تلزمه الإعادة كما في حديث المسح صلوته وقد صح حديث  
 ما أدركته فصلوا وما فاتكم فاتوا أي في فرض إن يأتي بما فاتته من الفروض  
 والشرط ويندب أن يأتي بما فاتته من السنين المستحبات إذا أمكن وهذا  
 الأخير بلا تغيير لصورة الصلوة وهياتها ما قولهم أنه يكبر قائماً ثم يركع  
 ليصير مديراً للوقوف فهو زيادة مخالفة لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ومعصية أخرى لأمره صلعمان المقتدى يدخل في الصلوة على الحال التي  
 يجد الإمام عليها وإن يتدرك ما فاتته بعد صلوة الإمام وهو لا يدخل في حاله  
 النبي صلعم في حالة الدخول في الصلوة وعصوا أمره بتدركهم تدرك ما فات  
 وما يزيد حيرة أنهم اسقطوا عن القيام والقراءة ولم يسقطوا تكبيرة الإحرام  
 مع كون الكل سواء في الفرضية وإذا ساء لهم هذا القدر من المخالفة في  
 الدخول فلم يبقوا إلا أنه يكبر ويقوم ويقرأ بالجملة ثم يشترك مع الإمام في  
 السجدة الأولى والثانية أو في الفعدة التي بينهما كما يفعل بعض الجهل بأمر  
 الصلوة وما استندل المكتفون بأدراك الركوع الذي هو الاختصاص من الأحاديث

فبعضها ضعيف لا يصلح للاحتجاج وبعضها غير متعين دلالة لما ارادوه ومجرد  
 احتمال بعضها لا يصلح لرد ما ذكرناه من الاحاديث الصحيحة الناصية على ايجاب  
 القراءة والقيام واقتراحها وقوله صلعم ما ادر كتم فصلوا وما فاتكم فاتوا وفي  
 التيل بعد ان ذكر ما استدلوا به من قوله صلعم بلفظ من ادر لك سر كتم من  
 الصلوة فقد ادر كتمها قبل ان يقيم الامام صلعم قال وليس في ذلك ليل لطلوهم  
 لما عرفت ان مسمى الركعة بجميع اذكارها واركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما  
 مقدمتان على اللغوية كما نقرر في الاصول فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة  
 وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت فاي فائدة على هذا في  
 التفتيد بقوله قبل ان يقيم الامام صلعم قلت دفع توهم ان من دخل مع الامام  
 ثم قرأ الفاتحة وركع الامام قيل فرائعه منها غير مدركة اذا نقررت لك هذا علمت  
 ان الواجب الحبل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل  
 به البراءة من عهدة ادلة وجوب نقيض القطعية وادلة وجوب الفاتحة انتهى  
 بما اردته وما ذكره مرجع متعين لذات الله اعلم اما استدلالهم بحديث ابي بكر  
 حيث احرم خلف الصف مخافة ان تفوته الركعة ثم تقدم الى ان دخل الصف  
 وقوله صلعم زادك الله حرصا ولا نعلم ولم يامر باعادة الركعة فليس فيه دلالة  
 على مطلوبهم لانه لم ينقل انه اعتدله بتلك الركعة وهو لم يدعه الا بزيادة  
 الحرص على حيا الاسراع الى الطاعات فقط واما خصوص ذلك الفعل فقد  
 نهاه عن العود اليه قلت وقد ورد ما هو تقيض ما ادعوا به مما هو شبيه ببعض  
 ما استدلوا به من حيث السند وبالحجة فالحق انه لا يعتد بركعة المسبوق

الذي فاتته القيام والقراءة والاخر واخبر بما ذكر وان شئت الزيادة فعليكم  
 بالنيل ويجب ترتيب الفاتحة وموالاتها الترتيب هو ان يأتي بها على نظمها  
 المعروف للاتباع ولا نه من اطلال عجز وهو واجب في تلاوة جميع القرآن ولو استخرج  
 الصلوة الا انه في الصلوة من العامد تلاعب واستهانة فهو مبطل للصلوة  
 وان لم يكن عامدا فلا ويعيد القراءة فان بعد الفصل كان لم يتذكر ذلك  
 الا بعد ركوعه لم يعتد له بتلك الركعة اما موالاؤها فهو ان لا يفصل بين شيء  
 منها وما بعده مما يسمى به انه معرض عن الاتمام الا لعذر كسهو فان ترك  
 شيئا منها سهوا فعاده مع ما بعده ان لم يطل الفصل فان طال استأنف  
 فلو شئت في السهلة اثنائها كما لها مع الشك استأنف لان لك كله لما عرفت  
 من وجوب الترتيب والموالاة ولا بد من يراءة الذممة باليقين الا لعذر او  
 الاثيان بما يتعلق بالصلوة فالاول كسهو او جهل او اعياء والثاني كتأسييت  
 لقراءة امامه وفتح عليه وكسجوده معه للتلاوة وكسؤال راحة او استعانة  
 من عذاب عند قراءة امامه ايتيهما وليس الترتيب قالن يقرأ الفاتحة او  
 السورة يا لعلة هو يخالف السنة ولو جازت صلوة مع كراهة وقد دل  
 على ذلك الكتاب ومحدث قتادة قال سئل النبي كيف كان قراءة النبي  
 صلعم قال كانت مد ان قرأ بسم الله الرحمن الرحيم بمد بسم الحمد يث راحة  
 البخاري وفي الباب احاديث وثلاث مسكتات احد ها بعد التخيير اي ويقرأ  
 فيها بدعاء الافتتاح وقد مر ذكره والثانية بعد الفاتحة قال في زاد المعاد قبل  
 انها اجل قراءة المأموم فعلى هذا ينبغي تطويلها بقراءة الفاتحة اقول يمكن

ان يكون هذه السكته ادبا وتعظيما وانتظارا لاجابة الدعاء كما يفعل بحضرة السلاط  
 العظام ويمكن ان يكون لاجل قراءة التسمية على قول من يجتاز لاسرارها والثالثة  
 بين الركوع واخر السورة اى لراحة النفس وهى سكتة لطيفة فمن لم يزل كرها  
 فلقصرها ومن اعتبرها جعلها سكتة ثالثة كذا فى الزاد قال فلا اختلافا بين  
 الروايتين وهذا اظهر ما يقال فى الحديث وقد صح حديث السكتتين من رواية  
 سمرة وابى بن كعب وعمران بن حصين ذكر ذلك ابو حاتم فى صحيحه عن سمرة بن  
 جندب وقد قال تبيان ان اخر ما روى حديث السكتتين عن سمرة بن جندب  
 وقد قال حفظت من رسول الله صلعم سكتتين سكتة اذا كبر وسكتة اذا  
 فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين وفى بعض طرق الحديث فاذا  
 فرغ من القراءة سكت وهذا كالحمل واللفظ الاول مفسر مبين ولهذا قال  
 ابو سالم بن عبد الرحمن للإمام سكتتان فاعتنوا فيها بقراءة انما تحة الكتاب  
 انما افتتح الصلوة واذا قال ولا الضالين على ان تعين محل السكتتين انما هو  
 من تفسير قتادة فانه روى الحديث عن الحسن عن سمرة قال سكتتا حفظتهما  
 عن رسول الله صلعم فانكر ذلك عمران فقال حفظناها سكتة فكنت بنا الى  
 ابى بن كعب بالمدينة فكتب ابى ان قد حفظ سمرة قال سعيد فقلنا لقتادة  
 انما هاتان السكتتان قال اذا دخل فى الصلوة واذا فرغ من القراءة ثم قال بعد  
 ذلك واذا قال ولا الضالين قال وكان يجبه اذا فرغ من القراءة ان يسكت  
 يتراد اليه نفسه ومن يجتبه بالحسن عن سمرة يجتبه بهذا انتهى وليس من عقب  
 الفاتحة آمين ومع تأمين الامام اى يؤمن مع تأمين الامام وان كان فى انشاء

قَرَأَهُ الْفَاتِحَةَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنْ يَكُونَتْ لَمْ تَقْطَعْ بَيْنَ كَحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْعَامِلِ فِي شَيْءٍ فَاتَّبَعْتَهُ بِمَا يَنْصَحُكَ مِنْهُ فَاتَّقِ اللَّهَ  
مَنْ ذَنْبُهُ وَيَجْهَرُ بِهِ فِي الْجَهْرِ بِرَأْيِهِ خِلَافَ الْوَحْيِ وَاسْتَلْ بِبَعْضِهِمْ وَأَعْرِضْ عَنْ  
بَعْضِهِمْ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ الْإِمَامَ لَيْسَ بِأَسْرِعَ التَّعَوُّذِ وَالتَّسْمِيَةِ بِأَمِينٍ  
وَرَبَّنَا لَكَ الْحُجْلُ مَعَهُ لَيْسَ بِحَدِيثِ بِلْ رَأْيِ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ وَلَمْ يَرَوْهُ  
أَحَدٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَلَا مَوْقُوفًا وَلَا مَرْفُوعًا وَيَزِيدُ عَلَيْهِمْ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَلَا غَيْرَ الْمُعْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ قَالَ  
أَمِينَ حَتَّى يَسْمَعَ مِنْ يَلِيهِ مِنَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ وَقَالَ  
حَقَّقْتُ بِسَمْعِي أَنَّ أَهْلَ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لَا يَرْتَجِبُ بِهَا الْمُسْجِدَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي قَتَيْبَةَ وَقَالَ السَّيِّدُ  
حَسَنٌ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ حَجَّجْتُ عَلَى شَرِّهَا وَأَبْيَرُهَا وَقَالَ حَسَنٌ حَجَّجْتُ كَذَلِكَ فِي النَّبْلِ فِي الْبَابِ  
أَمَّا حَدِيثُ صَحِيحٍ فَلَا مَنْدُوحَةً لِأَحَدٍ فِي حَقِّ الْغَتَا وَتَقْلِيدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِغَيْرِ تَقْلِيدٍ  
أَبِي حَنِيفَةَ ثُمَّ وَلَيْسَ سُورَةُ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ مِنْ صَلَاةِ ثَنَائِيَّةٍ وَفِي  
الْأَوَّلِيَّاتِ مِنْ غَيْرِهَا هَذِهِ فِي الْفَرَائِضِ وَأَمَّا فِي النَّوَافِلِ فَيَسُنُّ قِرَاءَةَ السُّورَةِ  
فِي كُلِّ رَكْعَةٍ وَلَوْ كَانَتْ رُبَاعِيَّةً كَحَدِيثِ عَائِشَةَ ثُمَّ يُصَلِّيُ أَرْبَعًا فَلَا تَسْأَلُ عَنْ  
حُسْنِهِمْ وَطَوْلِهِمْ وَلَوْ اكْتَفَى عَلَى قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ يَجُوزُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ  
جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ قَالَ عُمَرُ لَسَعْدُ لَقَدْ شَتَّكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الصَّلَاةَ قَالَ  
أَمَّا أَنَا فَمَدَّ فِي الْأَوَّلِيَّاتِ وَأَحْذَرُ فِي الْآخِرِيَّاتِ وَلَا أَلُومُ أَتَقْدِرُ بِهِ  
مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ صَدَقْتَ ذَلِكَ الظَّرِيفُ  
أَوْطَنِي بِأَنْ مَتَّفَقَ عَلَيْهِ وَقَدْ صَحَّتِ الْأَحَادِيثُ الْكَثِيرَةُ مِنْ فَعْلِهِ بِإِخْلَافٍ

فلا تطيل يدكوها وإذا كانت جهرية أوفى حكمها جهر بهما أمام ومنفرد  
 اتفاقا للابتداء في ذلك أي ليس بالجهر لمن ذكر بقراءة الفاتحة والسورة في كل  
 ركعة من الصلوة الثنائية وفي الأوليين من غير الثنائية إذا كانت الصلوة  
 جهرية كصلوة الليل والجمعة والعيدين والكسوف والاستسقاء ونحو ذلك  
 من صلوة النهار الجهرية ولو نام عن صلوة الصبح مثلا وصلها بعد طلوع  
 الشمس فهي في حكم الجهرية وقد حكمت الآثار في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم على  
 ذلك العمل المعروف عن جماهير المسلمين ورحمه بعض الأحناف أيضا  
 وقال بعضهم إذا نام عن صلوة الصبح وصلها بعد طلوع الشمس فلا يجزئ  
 ورحمه بعضهم والوقوف بالقياس والنص هو الأول وقد ناذعني في هذا  
 بعض المقلدة المتعصبة فآريةهم نصوص فقراء الأحناف الزامالا احتجوا بما  
 وقلت إنما في ذلك حديث صحيح يقتضي الجهر من نام عن صلوة أو نسيرا  
 فلا يصلحها إذا ذكرها فإن ذلك وقتها فسكتوا ويهتوا والله يحق الحق ويبطل الباطل  
 والأقرب سن الأسرار فلو جهر في السرية أو أسر في الجهرية كره ولا يلزم ثلث لو فعل  
 ذلك في أو بعد كسوف السجدة السهوية ولا بأس لو جهر يائية أو عادون ذلك  
 في السرية بل ليس كما هو ما ثور عن النبي صلى الله عليه وسلم التطويل للمنفردين  
 أمام المحصورين رضوا به والتوسط أولى والتخفيف لعارض من سفر وغيره  
 ولو في أثناء الصلوة كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم بكاء الصبي فيخفف مخافة  
 أن تنقأ أمه أما التطويل للمنفردين وأمام المحصورين فسيأتي الكلام عليه  
 إن شاء الله تعالى باب صلوة الجماعة وأما التوسط في القراءة وكذا تخفيفها لعارض

وكذلك سائر الصلوة ينبغي ان يكون طولها والتوسط والتخفيف فيها على النسبة  
 ما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم قال في زاد المعاد وكان صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 في الفجر نحو ستين آية الى مائة آية وصلاتها بسورة ق وصلاتها بالروم  
 وصلاتها بآذ الشمس كورث وصلاتها بآذ لزلت في الركعتين كليهما وصلاتها  
 بالمعوذتين وكان في السفر وصلاتها فافتتح بسورة المؤمنین حتى بلغ ذكر موسى  
 وهارون في الركعة الاولى اخذته سعالته فركم وكان يصليها يوم الجمعة  
 بالآية تنزيل السجدة وسورة هل اتى على الانسان كاملتين (زاد الطبراني  
 وكان يدبر على ذلك قال الهيثمي وتبعه الحافظ رحمه الله ثقأت) ولم يفعل  
 ما يفعله كثير من الناس من قراءة بعض هذه وبعض هذه وقراءة السجدة  
 وحدها في الركعتين وهو خلاف السنة اى ما يفعله كثير من الناس مما ذكره  
 واما ما يظنه كثير من الجهال ان صبح يوم الجمعة فضلت بسجدة فجعل عظيم  
 انتهى ببعض زيادة واما صلوة الظهر فكان يطيل قراتها احيانا حتى قال ابو سعيد  
 كانت صلوة الظهر تقام فيذهب ذاهب الى البقيع فيقضم حاجته ثم ياتي اهله  
 فيتوضأ ويدبر لع النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الاولى مما يطيلها ثم اذا مضى كان يقرأ  
 فيها تارة بقدر آية تنزيل وقارة يسبح اسم ربك الاعلى والليل اذا يغشيه وتارة  
 بالسماء ذات البروج والسماء والطارق واما العصر فعلى النصف من قراءة  
 صلوة الظهر اذا طالت ويقدرها اذا قصرت واما المغرب فكان هديه فيها  
 بخلاف عمل الناس اليوم فانه صلها مرة بالاعراف فرقها في الركعتين ومرة  
 بالطور ومرة بالرسالة قال ابو عمر بن عبد البر في عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قرا

في المغرب بالمصر وأنه قرأها بالضافات وأنه قرأها بنجم الدخان وأنه قرأها بسبعين مرة بالاعلى  
 وأنه قرأها بالتين والزيتون وأنه قرأها بالمعوذتين وأنه قرأها بالموسلات  
 وأنه كان يقرأها بقصائر المفصل قال وعي كلها أنا صحر مشهورة انتهى قال  
 فيه وأما المد أومة على قراءة قصائر المفصل في المغرب فهو فعل مرد أن بين  
 الحكم ولهذا النكر عليه زيد بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصائر المفصل  
 وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب بطولى الطويلتين قلت وما طولى  
 الطويلتين قال الاعراف وهذا حديث صحيح رواه أهل السان وذكر النسخ  
 عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين  
 قلت وكذلك الاعراف يتبعون البدعة الروائية في قراءة المغرب ويتروكون  
 السنة النبوية وفقهم الله للتباعد وتزاد الابتداء وأما الصلوة العشاء الأخيرة  
 تقرأ فيها صلح بالتين والزيتون ووقت لها فيها بالشمس ضحكها وبسبب اسم  
 ربك الاعلى والليل اذا يغشى ونحوها وانكر عليه قرأته فيها بالبقرة بعد ما صلى  
 معه ثم ذهب الى بنى عمرو بن عوف فأعادها لهم بعد ما مضى من الليل فأنشأ الله  
 وقراً البقرة ولهذا قال له افتأن انت يا معاذ فتعلق النقادون بهذه الكلمة  
 ولم يلتفتوا الى ما قبلها ولا ما بعدها وأما الجمعة فكان يقرأ فيها يسورة الجمعة  
 والمنافقين وسورة سبم والغاشية والاقصم على قراءة او اخر السورتين  
 من بابها الذين اذنوا الى اخوها فلم يفعلوا قط وهو مخالف لهدى الذي كان  
 عليه يحافظ وأما قراءة الاعيان دفتره كان يقرأ سورة ق واقترنت كملتير وقادة  
 يسورة سبم باسم ربك والغاشية وهذا هو الهدى الذي استمر عليه الى انلقى الله

عز وجل لم ينسخه شيء وبهذا اخذ به خلفاؤه الراشدون من بعده ولو كان  
 تطويله صلعم فتسوخا لم يخفف على خلفائه الراشدين ويطلع عليه النقادون  
 واما الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول  
 في الفجر والقرآن المجيد وكانت صلواته بعد تخفيفا لما راد بقوله بعد اى بعد  
 الفجر اى انه كان يطيل قراءة الفجر اكثر من غيرها وصلواته بعد ها تخفيفا وهذا  
 الاصح هو الذى يدل عليه السياق فلا يجوز العدول عنه الى ما لا يقتضيه  
 كقول بعضهم ان صلواته بعد ذلك اليوم كانت تخفيفا اذ لو كان هذا هو المراد  
 لا احتيج الى قرينة تدل عليه ولما خفى على خلفائه الراشدين وغيرهم كبريل  
 الصحابة وقراء عمر في سورة يوسف في صلوة الفجر حتى كانت الشمس ان تطلع  
 فقال لو طلعت ما وجدتنا غافلين واما قوله صلعم ايكم امر الناس فيلخفف  
 وقول انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخف الناس صلوة في تمام  
 فالتخفيف امر نسبي يرجع الى ما فعله النبي صلعم واخطب عليه لا لشهوة  
 المامومين فانه صلعم لم يكن يامرهم بامر ثم يخالفه وقد علم ان من ورائه  
 الكبير والضعيف وذو الحاجة فالذي فعله هو التخفيف الذي امر به فانه  
 كان يمكن ان يكون صلواته اطول من ذلك باضعاف منها عفة ففى خفيفة  
 بالنسبة الى اطول منها وهدية الذي كان واخطب عليه هو الحاكم على كل متنازع  
 فيه المتنازعون ويدل عليه ما رواه النسائي وغيره عن ابن عمر قال كان يامرنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتخفيف ويؤمنا باصافات فالقراءة باصافات من التخفيف  
 ان لم يكن يامر به غيره انتهى من الزيادة زيادة وثقها بالخصم فحصل من ذلك

ان السنة ان يفعل ما فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد ورد انه كان يقرأ احيانا  
 بقصار المفصل واواسطه وذلك بما يقتضيه الحال والمحل بحسب ما يراه  
 المصلح وهو ما أخفف نفى تمام تكون صلاته فمن تتبع فعله في ذلك المصلحة  
 ولم يخل بواجبات الصلوة وسننها التي لم يتركها صلى الله عليه وسلم في أخف ما أخفف من  
 صلاته ولم يحرص الاولوية في مقدار صلاته فقلت مطولة او مخففة فقد اصلح  
 السنة وكذا الظن بنبينا ابن تيمية حيث نقل عنه انه كان اخذ الناس بالصلوة  
 وقد روى ابوداود من حديث عمر بن شعيب عن ابيه عن جده انه قال  
 ما من المفصل سوراة صغيرة ولا كبيرة الا وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم يؤمر الناس بها في الصلوة المكتوبة وقد خصص الحنف والشافعية  
 استحباب بعض القرآن لبعض الصلوات ولم يأتوا على هذا التخصيص حتى  
 تعين ما زعموه وخصصوا استحباب قراءة قصار المفصل للمغرب واستدلوا  
 بكتابه عمر الى ابي موسى الاشعري الحدِيث من انه عيذ الرزاق لكن اسفاده  
 ضعيف ومنقطع وقد لفقوه ودرجوا فيه زيادات ليست منه وهي مخرجة  
 بروايات ضعيفة واشبه ما يذكرون في هذا الباب حديث سليمان بن يسار  
 عن ابي هريرة قال ما رأيت رجلا اشبه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وسلم من فلان الامام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه  
 الحدِيث وفيه ويقرأ في الاوليين من المغرب بقصار المفصل الى آخره  
 من اهل احمد والنسائي وابن ماجه وصححه ابن خزيمة قلت وليس فيه  
 دلالة على ما ذكروه لان سليمان إنما ذكر انه صلى خلفه بعد ان اخبره

ابو هريرة ولهريرة كونه بقي يصلي خلقه دائماً وقرأه القصص احياناً في المغرب  
 ما ثور وقوله كان يطيل الاوليين من الظفر الحديث لا يدل على المد اومة  
 لجواز ان يكون اخباره عن خصوص تلك الصلوة التي صلاها خلقه وايضاً  
 الاستدلال بهذا الحديث لا يتم الا اذا سلم انه اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في جميع اجزاء صلواته وهذا غير مسلم وان اياه ريرة رآه وسمعه يقرأ دائماً  
 بما سمعه يقرأه سليمان حين صلى خلقه وايضاً لهريرة كوسيليان ان صلى خلقه  
 صلوات متعددة ولا دوام على الصلوة خلقه وليس في الحديث ما يبين  
 ذلك وقد عرفت ما كان يفعله ويقراؤه النبي صلى الله عليه وسلم في جميع الصلوات عرفت  
 انه لم يكن ليتخذ بقرأة صنف من سور القرآن في صلوة مخصوصة فلو  
 ذلك الا ما ام اشبه صلوة برسول الله صلى الله عليه وسلم بما يقتضي ان كان يتوى في صلواته  
 على نحو ما كان يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ومثلاً لعدم الاقتصار والمد اومة على قصار  
 المفصل ولعل اياه ريرة رآه يصلي كذلك فقال فيه ما قال وان لمن اعظم  
 الظلم ترك السنن الصحيحة الصريحة في بيان صلواته صلى الله عليه وسلم حتى ما حرم انه  
 اخوما قرأه في صلوة المغرب هي سورة والمرسلات لا حمل اشعار كان بالاستمرار  
 والمد اومة وقد قد مناً ما في ذلك وانه لا يتم استدلالهم بهذا الحديث هذا  
 اذا لم يجازضه ما هو مثله او اصح منه فما بالك اذا عارضه ذلك كما في البخاري  
 وغيره من النكار زيد بن ثابت عني مرو ان مواظبته على قصار المفصل في المغرب  
 او قد تقام ذلك والله من سنة مديان لا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم فتعوز بالله  
 من سنن ذوي الفتن وان يطيل اولى الاوليين وهما على ما بعد هما وذلك الحديث

ابني فتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الاوليين بآم الكتاب  
 وسورتين وفي الركعتين الاخيرين بقائحة الكتاب ويسمعنا الآية احيانا ويطول  
 في الركعة الاولى ما لا يطيل في الثانية وهكذا في العصر هكذا في الصبح متفق عليه  
 وقوله ويسمعنا الآية احيانا قال في النيل فيه دلالة على جواز الجهر في السجدة  
 قلت والامر كن لك ما لم يجعل ذلك شعرا دائما وفيه رد على الاحتاف و  
 الذين جعلوا السر في الصلوة السرية واجبا او شرطا وعلى من اوجب في الجهر  
 سجد السهو ومن الاحتاف من يبالي في السر حتى لا يسمع نفسه ومثل  
 هذه الصلوة خير جائزة لان كل ذكر واجبا كان غير واجب لا يعتد به  
 ما لم يسمع نفسه فلو صح الحروف فقط ولم يسمع الصوت فكانه لم يقرأ  
 شيئا لان ادنى القراءة ان يسمع نفسه وقيل بل من يلبه وانا كنت اصلي  
 الظهر والعصر مرة فظهرت احيانا الآية او نصف آية في اثناء القراءة اذا بنى  
 رجل وقال كيف هذا في الصلوة السرية فقرأت عليه هذا الحديث فسكت  
 وانا والله اذا بالغت في السر لا اجد ذوقا في الصلوة ولا يعارض هذا الحديث  
 احاديث استواء المقرء في الركعتين الاوليين لجواز اختلاف صفة القراءة  
 ولما اختصت به الاولى من دعاء الافتتاح اما تخفيف الاخيرين فلحديث  
 ابني سعيد الحدري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين  
 الاوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخيرين قدر قراءة خمس عشر  
 آية او قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاوليين في كل ركعة قدر قراءة  
 خمس عشرة آية وفي الاخيرين قدر نصف ذلك رواه احمد ومسلم وفيه دلالة

واضح على استحباب قراءة القرآن مع الفاتحة حتى في الركعتين المغميتين من  
الفرائض الرباعية وعدم وجوب الاقتصار على الفاتحة فيها كما زعم بعض  
الناس فاحفظ ذلك والله اعلم وليس ان يقف عند آية الرحمة وآية العذاب  
فيسأل عند الاولى ويستعين عند الثانية لحد يث حد يفتر قال صليت  
مع النبي صلى الله عليه وسلم وفيه وما مر بأية رحمة الا وقف عند هايسأل  
ولا آية عذاب الا تعوذ منها قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي قال  
في النيل اخرجه مسلم ايضا قلت هذا يعمر الفرائض والنوافل وروى ان النبي  
صلى الله عليه وآله يقول هذه الآية ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع في الصلوة طول الليل  
ويبكي ولكن لا بأس بتكبير الآية مرتين او ثلث مرات فصاعد او العجب من  
القراء والحفاظ في هذا الزمن زمن الفساد انهم لا يقفون عند قراءة القرآن في  
الصلوة لا عند آية رحمة ولا عند آية عذاب لا في الفرائض ولا في النوافل حتى  
ان بعضهم لا يقف على الوقوف اللازمة ويفسد صلواته وصلوة من خلفه  
مثلهم كمثله الذي كان يوم الجاهلين في التراخي ويقرأ الكافية بدل القرآن  
اذ اتي اناوى واقتدى به فلما شرع يقرأ الكافية فتح عليه فقرأ الامام نصفه ونصف ذلك  
هو اداء القوم جاهلون فسكت انا لله واذا اليه راجعون وليست في شيء من الصلوات  
سورة بعينها لا يجوز غيرها سوى الشاذة لما قد مداه في ذلك واذا انتم القراء فقد  
ختمت اذكار القيام قال شيخنا ابن القيم رحمه الله افضل اذكار الصلوة اذكار القيام  
واحسن هيئات المصلين هيأة القيام فخصت بالحمد والثناء والمجد وتلاوة كلام الرب  
جل جلاله ولهذا نفى عن قراءة القرآن في الركوع والسجود لانهم طالوا في خضوع

وتنظر من وانخفاض اي فلا يليق ان لعظمة تلاوة القرآن وانما اشرع فيها ما لا يخفى  
ما هو من اسبب لها وسياق ومن فروض الصلوة الركوع مرة في كل ركعة التي في صلوة  
الكسوف كما سياتي دل على ذلك الكتاب والسنة واجمعت عليه الامة وهو لغة  
الانحناء وشرع الانحناء الخاص وهو كالسجدة تارة يكون للعبادة وتارة على  
طريق التضيعة والاول كفر بخير الله والثاني حرام وفسق لغيره واقله ان ينجني لمي  
القائم بحيث تنال راحتيه ركبتيه مع الطمانينة وفاقا للائمة الثلاثة لقوله  
صلعم في الحديث الصحيح المتفق على صحته ثم اصرحكم حتى تطأين راكم قال ذلك  
صلعم مع ما لبعض من جهل ما تجزى به الصلوة فالطمانينة من هيبات الركوع  
الذي لا يكون شرعا الا بها للقادر وفي الصحيح رأي حذيفة سر جلا لا يتم الركوع  
والسجود فقال ما صليت ولو مت مت على غير الفطرة التي فطر الله شعرا صلعم عليها  
وفي الباب سائر واذا رغبوا معارضة بشيء يقول الاحناف بعد ما افتراض الطمانينة  
في غاية الضعف والاحاديث صريحة في رد ما ذهبوا اليه ولكن اقوله وأركعوا  
واسجدوا والركوع انما هو وقفة الراكع بعد هويته وانحناءه الى الخد المعام  
الذي ذكرناه ولا يقال لمن وصل حركة انحناءه ورفع له حركة واحدة ان ركع  
الركعة ولا شرعا ما لم يفصل بين حركة الهوى وحركة الرفع فقوله تعالى اركعوا  
اجزاء انما الركوع في صلواتكم وفعل الركوع وتخصيله لا يكون الا بتميزه عن  
البسوس وعن الرفع وهو سكون اعضاءه المتحركة وهذا هو اقل الطمانينة فاذا  
ثبت لزوم الطمانينة بالقرآن والسنة وجب تقديرها بما قد مر الرسول صلعم  
اعتقده صلعم كما رأيت في اصوله وما اشبهه صلوة بعض الاحناف التي ليس فيها

تعديل بصلوة الجكوا الى الضال حيث غير وضع الصلوة واجاز ما لم يحجوه اليه صلى  
ولا احد من اصحابه ولا ادرى هل وقع نتيجة عدم ما قراض المتعديل غير  
ان العوام صارت صلواتهم تلاعبا بالدين وهتكاً لعظمة رب العالمين جل  
جلاله وما رأينا قوفة من الفرق الاسلامية ضيقت الصلوة كما اضاعتها بعض  
الاحناف حتى الرافض والخوارج فان صلواتهم اعدل واكمل من صلوة عمامة  
الاحناف وهذا ما نبكى عليه ونقول ان الله وانما اليه راجعون ولا يقصد به  
غيره اى لان الكتاب والسنة قد دلا على ان الركوع مقصود بذاته لا لصلته  
وذلك ظاهر لمن تأمل الامر بذاتك فلو هوى لتلاوة ونحوها فجعل الركوع  
لميكفه وكان الوهوى لقتل نحوحية وجعله عند بلوغه حد الركوع ركوعاً  
لميكفه بل يلزمه ان ينتصب ثم يركع لانه لم يقصد ما امر به وقد قد منازاه  
يلزم القصد لذلك ومثل الركوع سائر الاوركان في الصلوة لا يحصل له الا مقصود  
ولو عرف بان لا يصرف نيته المستحبة من اول الصلوة صارت اما لو صارت  
دعاه بنية قطع بها النية المستحبة من اول الصلوة كالذى ذكرناه في ذلك  
الفعل لا يكفيه لان ادوية ركن قصد غيره وقوله صنفنا الاعمال بالنيات  
نص فيما ذكرناه واكملناه ان يكون ركعاً يديه ويحيى واضعا يديه على ركبتيه  
مفرقا لاصابعها وان يجافى يديه عن جنبيه وان يسوى ظهره وعنقه و  
رأسه وينصب ساقيه معتمداً بالقوة على ركبتيه للانتباه في ذلك كله اعان  
التكبير عند الوهوى الى الركوع فلخص ابن مسعود قال رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في كل ركعة وخفض وقبها وعود ركعة احمل والنسك والتمني وصح

والاحاديث في هذا كثيرة وفي الصحيحين عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله إذا قام  
 الى الصلوة رفع يديه حتى يكونا بحن ومنكبيه ثم يركبهما إذا اراد ان يركع  
 رفعهما مثل ذلك وإذا ارقم راسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا الحسن  
 وعن ابى مسعود عقبة بن عمرو انه ركم فخا في يديه ووضع يديه على ركبتيه  
 وفجر بين اصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا امر آيت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم يصلي وقوله فخا في يديه يعني عن جنبيه اما تنوية الظهر والعنق  
 فالحديث البراء عند ابى العباس السراج باسناد صحيح ان النبي صلى الله عليه وآله كان  
 إذا اركم يسط ظهره ومن حديث وايضا عند ابن ماجه نحوه وفي حديث  
 ابى حميد عند البخارى في صفة الصلوة قال ثم يركع ويضع راحتيه على  
 ركبتيه ثم يجتدل فلا يصوب راسه ولا يقنعه ولمسلم عن عائشة رضيها وكان  
 إذا اركم لم يثني راسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك واما نصيبا فخذني  
 الى الحقوبان لا يثنى ركبتيه فلانه اذا لم يفعله لم يستظهره ويكوه غير ذلك  
 للرجل كالنطبق وهو كما في حديث مصعب بن سعد قال صليت الى جنب  
 ابى فطيفة بين كفي ثم وضعت يما بين فخذي فها في عن ذلك وقال كنا نفعل هذا  
 فامرنا ان نضع ايدينا على الركب قال في المنتقى رواه الجماعة قال للتوفى  
 التطبيق منسوخ عند اهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى  
 عن ابن مسعود وبعض اصحابه انهم كانوا يطبقون كذا في النبيل ذكره في  
 عن غيرهم ايضا وقد اعتذر عن ابن مسعود ومن وافقه بان التاسيم لم  
 يبلغهم قلت هذا من المساذن التي خفيت على حابر من احبار المسلمين

مثل ابن مسعود الذي هو من فضلاء الصحابة واجلاّتهم وقد خفي عليه  
 جواز التيمم للجنب ورفع اليدين عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع  
 فلا غرر ولو خفي على أبي حنيفة رحمه بعض المسائل وتكره قراءة القرآن فيه  
 الحديث ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وآله الستارة والناس  
 صفيق خلف أبي بكر رضي الله عنه الا وافي نهيت ان اقرأ القرآن ذكرا أو ساجدا  
 الحديث رواه احمد ومسلم والنسائي وابوداود ويشترح ان يقول سبحان  
 ربّي العظيم واختلف في افتراضه وقد رآه للذكري وكن في سجود السهو  
 لمن نسيه وقيل واجب مطلقا وهو المختار قد صحت الاحاديث في اذكار  
 الركوع عنه صلى الله عليه وآله فحين حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله فكان  
 يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم وفي سجوده سبحان ربّي الاعلى  
 الحديث قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي التلخيص  
 الحديث يدل على مشروعية هذا التسليم في الركوع والسجود وقد  
 ذهب الشافعي ومالك وابو حنيفة وجمهور العلماء من ائمة المعتزلة  
 وغيرهم الى انه سنة وليس بواجب وقال الشافعي بن راهويه التسليم  
 واجب فان تركه عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وقال ما منا  
 داود الظاهري واجب مطلقا وانما الخطأ في اخذنا من رواه وقال  
 احمد التسليم في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد  
 والذكر بين السجدين وجه جميع التكبيرات واجب فان تركته منه شيئا  
 عمد ابطلت صلاته وان نسيه لم تبطل وسجد للسهو هذا هو الصحيح

عنه وعنه في آية أنه سنة كقول الجمهور وقد روي القول بوجوب تنبيه  
الركوع والسجود عن ابن خزيمة انتهى ما أمرته قال شيخ الإسلام ابن القيم  
في كتاب الصلوة وأبطل كثير من أهل العلم صلوة من تركها (أي التنبيه)  
عن أبا وجب سجد السجود على من سها عنها وهذا ذهب الإمام أحمد  
ومن وافقه من أئمة الحديث والسنة والأمرين لك لا يقصر عن الأمر  
بأصلوة عليه صلعم في التشهد الأخير ووجوبه لا يقصر عن وجوب مباشرة  
المصل بالمجبهة واليد بين قلت وتوجيهه في خصوص تنبيه الركوع و  
السجود وجبه والزامة لمن يقول بوجوب الصلوة عليه صلعم في التشهد  
الأخير صحيح وحد يث المسئى صلوة ليس فيه ما يدل بأحدى ذلك لأن  
أن الصلوة لا يمكن أن يراد فيها واجب بعد وإذا كان هذا حاله فالمتعين  
عليها قبول كل زيادة عليه صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فإن كانت تدل على الوجوب فالوجوب أو الندب فالندب أو الكراهة  
فكذلك وقوله نعم فسبح باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الأعلى يدل  
على وجوب ذلك فلا وجوب في غير الصلوة فتعين أن يكون فيها وقد عين  
محلها فيها النبي صلعم كما في حديث عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم  
ربك العظيم قال لنا رسول الله صلعم اجعلوها في ركوعكم فلما نزلت يسبح اسم  
ربك الأعلى قال اجعلوها في سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه  
وأخرجه الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه وهذا الموضع  
جد ير بالنامل والحق عندنا وجوب ذلك والله أعلم وأدناه ثلاثون

تسبيحات ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة ولا يخرج عن  
فعل المسنون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وبحمك اللهم اغفر لي و  
نحو ذلك من المأثور اما ذكر الركوع فقد تقدم ما يدل على تعيين وجوب  
التسبيح فيه اما بيان اقل ما يجوز فيه فحديث ابن عباس المتقدم في  
النهي عن قراءة القرآن بعيد ويدل على ان المرأة الواحدة تجزئ له لانه  
بها يكون قد اتى بما امر به لكن هذه الدلالة انما هي على قول من يقول  
ان دلالة اللفظ على ادنى واقل ما يتحقق به معناه مقتدما وهي مسئلة  
اجتزائية اختلف فيها الاصوليون وما ذكرناه وان كان مرجح الاكثرين  
الا انه ليس بحجة قطعية لاسيما اذا نص على خلاف ذلك كما روى عن  
عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا ركع  
احدكم فقال في ركوعه سبحان ربى العظيم ثلاث مرات فقد تم ركوعه  
وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاله ثلاث مرات  
فقد تم سجوده وذلك ادناه اخرجاه الترمذى وابوداود وابن ماجه  
وذكره البزارى في تاريخه الكبير وقال مرسل وقوله فقد تم ركوعه  
مفهومه ان من لم يقل ذلك لم يتم ركوعه وان حصل في الركوع ان يطابق  
على الركوع المفترض ومن لم يتم ركوعه المفترض فصلواته محل اجرامه  
اعادتها كما امر بذلك في حديث المسنى صلواته ثم قوله في الحديث وذلك ادناه  
اى ادنى ما يقوله المصلى من التسبيح الذى هو تعظيم الرب الذى امر به صلى الله عليه وسلم  
في الحديث الصحيح من قوله فاما الركوع فعظموا فيه الرب والخشوع مسلم

وبين لك يسقط قول بعض الأصناف في قوله وذلك ادناه حيث قال في دني  
 كمال الجسم لان ذلك منه اقتراح لما لم يجز له ذكره في هذا الحديث ولا في  
 غيره مما ورد في اذكار الركوع ويقال عليه متى ذكر الجسم حتى يراد ويتعين  
 ادنى كماله فالضاهر لا يعود الا الى مذكور او معلوم وليس في المقام ما يشير  
 الى ذلك فما ذكرناه هو الحق الصريح فليتأمل المنتصف اما الاكثر من التسليم  
 فقد دل عليه ما روي عن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت وراء  
 احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم انشبهه صلوة برسول الله صلى  
 من هذا الفتى يعنى عمر بن عبد العزيز قال فخر في ركوعه عشر تسبيحات  
 وفي سجوده عشر تسبيحات رحمه الله احمدا وابدأ ود والنسائي ورجال مسنده  
 كلهم ثقات الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان ابو يزيد الصنعاني  
 قال ابو حاتم رحمه الله الحديث كذا في النيل وهو يرد على الشافعية حيث  
 قالوا لا يزيد اما غير المحصورين الذين رضوا بالتطويل على الثلاث  
 تسبيحات قال في الزا دو كان يقول اى في الركوع سبحان ربى العظيم  
 وتارة يقول مع ذلك او مقتصر عليه سبحانك اللهم ربنا وسبحك اللهم  
 اغفر لى قلت اخرجه اهل الصحاح واحمد الا انهم منى ثم قال كان ركوع  
 المعتاد مقدرا عشر تسبيحات وسجوده كذلك واما حديث الجاء بعازي  
 رمفت الصلوة خلف النبي صلى الله عليه وسلم فكان قيامه فركوعه فاعتدله فسيحراته  
 شيئا منه ما بين السجدة تبين قريبا من السواء فهذا ان قد فهم منه بعضهم  
 كان يركع بقدر قيامه ويسجد بقدر رده ويعتدل كذلك في هذا الفهم

شئ لانه صلحهم كان يقرأ في الصبح بالمائة آية أو نحوها وقد تقدم مرانه قرأ في  
 المغرب بالاعراف والطور والمرسلات ومعلوم ان ركوعه وسجوده لم يكن  
 قد ر هذه القراءة انتهى واستدل على ذلك بحديث انس في صلاة عمر بن  
 عبد العزيز وقد قل مناه ثم قال فمراد البراء والله اعلم ان صلوة صلحهم  
 كانت معتدلة فكان اذا طال القيام اطال الركوع والسجود واذا خفف  
 القيام خفف الركوع والسجود وتارة يجعل الركوع والسجود بقدر القيام  
 ولكن كان يفعل ذلك احيانا في صلاة الليل وحدها وفعله ايضا قريب  
 من ذلك في صلاة الكسوف وهدية الغالب صلحهم تعديل الصلوة وتساويا  
 وكان يقول في ركوعه سبوح قدوس رب الملائكة والروح وتارة يقول  
 اللهم لك ركعت وبك امنت ولك اسلمت تحشمك سمعني وبصرني وعشى  
 وعظمي وعصبي وهذا انما حفظ عنه في قيام الليل قلت مرآة الترمذي  
 في الصلوة المكتوبة انتهى ملخصا وقال الشافعية لا يزيد شيئا من ذلك  
 غير المنفرد واما المصورين والاحاديث تورد عليهم ولم ار لاصناف في ذلك  
 نصا والله اعلم ومن فروضها الاعتدال بعد الركوع قائما لمن صلى قائما  
 وقاعد لمن صلى قاعدا وهوان يعود الى ما كان عليه قبل ركوعه للحديث  
 الصحيح ثم ارفع حتى تعتدل قائما مطمئنا لقوله ع في حديث المسئ صلاته  
 ثم ارفع حتى تضمئن قائما وفي رواية صحيحة ايضا فذا رفعت راسك من  
 الركوع فاقصر صديق حتى ترجع العظام الى مفاصلها وفي اخرى صحيحة ايضا  
 لا تجزئ صلاة الرجل حتى يغير ظهوه من الركوع والسجود وفي الباب احاديث

صحا ح دلت على ان الاعتدال من الركوع فرض في الصلوة وكن لك الطمأنينة  
فيه ولم يولد بأحد خالف في افتراضه غير الاحناف تبعوا لما هم ابي حنيفة  
والنكاح ديت تورد عليهم لا فهم صحو اصلوة من لم يصح صلوته رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وذلك واضح من حديث المسني صلوته حيث قال له صلح ربه  
فصل فان لم تصل اما ما قرره وجعلوه من اصولهم من ان القرض لا يثبت  
بما يزيد على القرآن وان العبادة لا تنفسد بترك الواجب فيقال من اين هـ  
القاعدة ومن اثبتها وما الدليل عليها ومن اين تقولون بقرضه اريد ركعات  
في الصلوة الرباعية وثلاث ركعات في المغرب حيث لم يرد كونه الركعات في القرآن  
وهل دل على هذه القاعدة القرآن او ما تواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم  
فان تاصيل مثل هذه الاصول التي تجعل معيارا وميزانا لاحكام الدين  
تورد اليها آيات الكتاب وسنن الرسول صلى الله عليه وسلم لا بد وان تكون  
حائز للقرآن بالنص عليها ولا بد ان يوضحها لنا الرسول صلى الله عليه وسلم  
ثم ينقلها اليها اصحابه جهم عن جهم حتى نصير معلومة لكل مسلم بالضرورة  
وحيث لم يكن ثبوت ذلك فلا ينبغي لمن يعتقد ان للرسول صلى الله عليه وسلم طاعة  
واجبة عليه ان يسلم هذه القاعدة بغير دليل بالصفة التي ذكرناها و  
لما كانت هذه القاعدة ثمانية كمال طاعة فلا شك انها ثمانية ومخالفة القرآن ومخالفة  
اللفظ فلا يكون منبأ بتعظيمه فان القرآن بلجوه اتمنازل على الرسول صلى الله  
عليه وسلم بالناس بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم وليتبعوه صلى الله عليه وسلم وقد امر الله بطاعته و  
ول القرآن على من الايمان بالله تعالى الذي هو اعظم اركان الدين بل اصل

أساسه لا يعتد به لمن لم يطعم الرسول صلعم فلا وربك لا يؤمنون الآية  
 فإذا كان الإيمان لا يجزئ الإبطاعة الرسول صلعم فأولى وأحول أن لا تجزئ  
 صلوة من حاتم عليه النبي صلعم فعل شيء في صلواته فلم يفعلها  
 وابن يكون الرأي والخص في مقابلة الكتاب والسنة وللقريتين كلام  
 لطويل ليس هذا موضع بسطه فان شئت زيادة بيان فأرجع الى كتب  
 اهل الحديث سيما اعلام الموقعين لشيخنا ابن القيم ولا يقصد غيره  
 لانه مرتبة من مراتب العبادة في الصلوة فلا بد ان يقصد ولو بال قصد  
 المستحب من اولها اعني نية التخيير اما لو قطع تلك النية كان رقم قوعاً  
 من شيء فانه لم يكفه اى لانه لم يرفع للاعتدال ويلزمه والحالة هذه  
 ان يعود ويرقم فلو لم يفعل لم تحسب له هذه الركعة فان لم يتعمد تركه  
 العود او كان جاهلاً اتي في آخر صلواته بركعة وان كان عالماً عامداً ولم  
 يتدل اركه الركعة في آخر صلواته حتى طال الفصل بعد سلامه عن شأ  
 استأنف الصلوة كلها ولا يعتد بصلواته الاولى لفوات بعض اركانها  
 كما دلت على ذلك السنن الصحاح قال بعض الشافعية لو قام من الركوع  
 ليقرأ الفاتحة من شك في قراءتها وعلم انه قراها بعد استوائه قائماً انه  
 يكفيه هذا القيام للاعتدال ولا يجوز له ان يعود الى الركوع ثم يقوم  
 للاعتدال ثانياً وقوله رجب لان قيامه هذا وقع لعبادة قصد الله اعلم  
 وليس رقم يد به مع ابتداء رقم راسه قائلاً سمع الله لمن حمده هذا  
 ثالث موضع يرقم فيه المصل يديه وقد تقدم حد الوقف عند شك التخيير

وانه الى اى محل يرفع يديه وقد قد منا حديث نافع من فعل ابن عمر يرفع  
ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في الصحيح وعن علي بن ابي طالب عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم انه كان اذا قام الى الصلوة المكتوبة كبر ورفع يديه  
حذ ومنكبيه ويصنع مثل ذلك ان قضى قرأته واذا اراد ان يركع ويصنع  
اذا ارفع راسه من الركوع ولا يرفع يديه في شئ من صلواته وهو قاعد  
واذا قام من المسجد تين يرفع يديه كذلك وكبر رجاه احمد ابو داود والترمذي  
وصححه وخالف في هذا الاحناف فقالوا لا يسن الرفع عند الركوع وعند  
الاعتدال وعند القيام الى الركعة الثالثة وتسكوا بحديث ابن مسعود  
لا يصلين يركع صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يرفع يديه الا في اول مرة وحديث  
البراء ثم لا يعود وحديث جابر بن سمرة ما لي اذكر رافعي ايديكم كانتا اذ تاب  
خيل شمس ولنا احاديث صحيحة كثيرة وافرة تدل على استحباب الرفع  
في المواطن الثلث قال البيهقي رجاه نحو من ثلثين صحابيا وقيل رجاه  
خمسون من الصحابة منهم العشرة المبثرة وقال الهنادي لم يثبت من احد  
من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه في هذه  
المواطن وحديث ابن مسعود ضعفه ابو داود والدارقطني وابن حبان  
وقال ابن المبارك لم يثبت اما حديث البراء فزيادة فخر لا يعود في منكرة  
او من راحة ويعارضه ما روى الحاكم والبيهقي عن البراء قال سأيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقتسم الصلوة يرفع يديه واذا اراد ان يركع  
واذا ارفع من الركوع وحديث جابر بن سمرة في دفع الايدي عند التسليم

كما هو مصرح في رواية مسلم قال البخاري من احتج به على منعه الوقوف عند الركعة  
 فليس له حظ من العلم وحديث لا ترقم الايدي الا في سبيل موطن  
 من سبل ضعيف وتروى بلفظ ترقم الايدي ومنقوض برفع الاحتاف في  
 غيرها ككثيرات العيدين على ان الترك احيا قالوا سلم ثبوتها فيما في  
 استحباب الوقوف اما فيما في وجوبه ونحن لا نقول به وهذا ظاهر من باع  
 فيه من الاحتاف فهو عجاذل مكابرة لا يحمله على هذا الا التعصب اذا  
 الله منه وفي النيل قوله واذا قام من المسجدتين وقم في هذا الحديث  
 وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر المسجدتين مكان الركعتين والمراد بالسجدة  
 الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقرين انتهى قلت وسياق هذا الحديث  
 نفسه صريح في ان المراد بالسجدة التين الركعتان لقوله ولا يفرعين في شئ  
 من صلواته وهو قاعد ثم قوله واذا قام من المسجدتين ظاهر في ان المراد  
 بهما الركعتان اي بعد الجلسة الاولى اذ لا يقال قام من المسجدتين انما  
 يقال رقع من السجدة الاولى وقام من الثانية ولان اللف واللام في  
 قوله السجدة تين ان كانت للعهد فابن هو ومتى عرفه لنا المتكلم فيبقى  
 الكلام مجهول وقت الحاجة الى البيان وهو لا يجوز وان كانت للجنس فليس  
 بعد كل سجدتين قيام بل يعد بعضها رقع وقعود لا قيام فنعين ان المراد  
 بالسجدة التين الركعتان لا سيما اذا ضم ذلك مع ما ذكره الشوكاني فتأمل  
 اما قول المصنف سمع الله من حمزة فلا فرق عندنا انه يقول الامام والمنفرد  
 وظاهر كلام الشوكاني ان المقنن كان كذلك تبعاً للشافعية واستدلوا بحديث

ابى هريرة رضي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر حين يقوم وفيه ثم يقول سمع الله  
 من حمد حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد الحمد  
 وهو متفق عليه قالوا وهو يثنا ويل مشروعية ذلك لكل مصلي من غير فرق  
 بين الامام والمؤتم والمتمرد انتهى فاذا انتصب قائماً ارسل يديه وقال  
 ربنا ولك الحمد اى يقول ذلك المؤتم والامام والمتفرد وقال ابو حنيفة  
 لا يقول الامام وقال صاحباه يقول في نفسه والا صح عن الاحناف  
 ان المتفرد يجمع بينهما واستدل بعض الاحناف لابى حنيفة بقوله صلى  
 في الحديث المتفق عليه اذا قال الامام سمع الله من حمدة فقولوا ربنا ولك  
 الحمد قال هذه قسمة وانها تنافي الشركة ولهذا في المؤتم بالترميم  
 عند فاخلو للشافعي قلنا غايته بعد تسليمه ان يكون التسميم خاصاً  
 بالامام وامانه لا يقول ربنا لك الحمد فليس في الحديث ما يدل عليه  
 والمعروف ان المؤتم انما يتبع الامام في جميع اذكار الصلوة غير ما استثنى  
 ولو كان فاذكروا سجدة الزم ان لا يؤمن الامام لقوله عواذ قال ولا  
 الضالين فقولوا آمين وليس كذلك ولو دلت هذه العبارة على القسمة  
 كما نهيها في الحديث فكيف قال صلى الله عليه وسلم اذا صلى الامام قاموا وفي رواية  
 رواها الاحناف اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين فان الامام  
 يقولها وقال بعض الاحناف الامام قد حمد الله بالفاخرة فيكف له التسميم  
 ومنه في ما تراه الفاتحة فلا يسبح له التسميم ويحتاج الى التمهيد بقوله  
 ربنا ولك الحمد قلنا هم زساء الفاسد على الفاسد لان عندنا الامام والمؤتم

سيات في قراءة الفاتحة كما مر تحقيقه وإذا كانت قراءة الإمام قراءة المؤتم  
 عدد كما فيسوغ له التسميع وليت شعري كيف يرد بمنزل هذه التخللات  
 والتوهيات منطوق الأحاديث الصالح المشعرة بأنه صلعم كان هديه المستقر  
 الجهم بين التسميع والتحميد وهو لم يزل أمام مقتدى في الصلوة وغيرها  
 كما روى عن ابن عباس أن النبي صلعم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال  
 اللهم ربنا لك الحمد ملائ السموات وملا الأرض الحديث أخرجه مسلم  
 والنسائي فقله كان إذا رفع إلى أخوه ظاهر في الاستتم ولا شعاعاً كان بذلك  
 وهو دليل في أن الإمام يجمع بين هذا مع التسميع لا ثم إذا انقلوا مثله ذلك  
 عن فعله المستقر فأنهم إنما يتلقون ذلك عنه صلعم وهم مؤتمون به وهو  
 إمامهم وهذا ما اردنا تحقيقه فسقط ما زعمه الحنفى والله اعلم وليس أطالته  
 بقدر الرعي والسيحود وقال الشافعية هو ركن قصير حتى قال بعضهم  
 أن أطالته بما يزيد به عن أن كان الصلوة الطوال مبطل للصلوة وهذا غلط  
 واشد غلطاً منه قول الأحناف وبعض المالكية أنه لو انخط من الركوع إلى  
 السيحود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف وقد  
 قد من أفساد هذا الخبر أما سمع الأحناف قول رسول الله صلعم ثم أرفع  
 حتى تعتدل قائماً ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ثم أرفع حتى تطمئن جالساً  
 ونهيه صلعم عن نقرة كنقرة الديك أو الغراب قال ابن الأثير نقرة الغراب  
 المتابعة بين السجدين من غير طمأنينة بينهما أما بلغهم حديث عائشة  
 كان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوى قائماً وإذا رفع رأسه

من السجود لم يسجد حتى يستوى جالساً وأما قول الشافعية أن الاعتدال و  
 الجلسة بين السجدين ركعتان قصيرتان وانهما غير مقصودين بذاتهما  
 فليس بصحيح وإنما تقصير هذين الركعتين مما أحده بنوامية في الصلوة كما  
 أحد ثوابها ترك إتمام التكبير وكما أحد ثواب التأخير الكثير وكما أحد ثواب المواظبة  
 على قصار المفصل في صلوة المغرب وكما أحد ثواب الدعاء برفع اليدين بين  
 الخطبتين وكما أحد ثواب التقدير الخطبة على صلوة العبد وكما أحد ثواب غير  
 ذلك مما يخالف هديه وأبى ذلك من أبي حتى ظن أنه من السنة وصح  
 عنه صلعم أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع يمكث حتى يقول القائل  
 قد نسي من أطالته لهذا الركن وذكر مسلم عن النبي كان رسول الله صلعم  
 إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى تقول قد أوهم ثم يسجد ثم يقعد بين  
 السجدين حتى تقول قد أوهم وصح عنه صلعم في صلوة الكسوف أنه  
 أطال هذا الركن بعد الركوع حتى كان قريباً من ركوعه وكان ركوعه  
 قريباً من قيامه وروى عنه أن ركوعه وسجوده والرفع من الركوع و  
 القعدة بين السجدين كانت كلها قريبة من السواء متفق عليه وصح  
 عنه أنه كان يقول في الاعتدال بعد التسميع اللهم ربنا لك الحمد  
 ما ذا السموات وما ذا الأرض وما ذا ما شئت من شيء بعد أهل الشتاء  
 والمجد الحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت  
 ولا ينفع ذا الجند منك الجند وصح عنه صلعم أنه كان يقول فيه اللهم اغسلني  
 من خطاياي بالماء والثلج والبرد ونقني من الذنوب والخطايا كما ينقى

الثوب الأبيض من الدنس وباعد يبقى وبين خطاي أي كما يبعد بين المشرق  
 والمغرب صح عنه صلعم أنه كور فيه قوله لوني الحمد لوني الحمد حتى كان بقدر الركوع  
 وفي زمننا هذه أصاب الاعتدال بعد الركوع والطمانينة بين السجدين  
 علامة بها امتأز أهل الحديث والسنة عن أصحاب البدعة وأكثر الناس  
 تهاونا بهذين الركعتين جهلة الاحتفاف فانهم لا يقيمون صلعمهم في الركوع  
 والسجود ولا يعتدلون بعد الركوع ولا يجلسون بالطمانينة بين السجدين  
 ورأيت بعضهم إذا ركع فيسجد بعده من غير قيام بل يحرك رأسه قليلا  
 إلى الفرق وإذا سجد فلا يجلس بل يسجد سجدة أخرى كنفرة الديك أو  
 الغراب وهذه صلوة قال حذيفة لصاحبها لو مت مت على غير شريعة  
 محمد صلى الله عليه وسلم نعوذ بالله من سوء الخاتمة ومنها السجود وأقله  
 وضعت جبهته وكفيه وركبتيه وأطراف قدميه على مصلاة مع الطمانينة  
 ويقول سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات هذا أقل ما يجوز في السجود عندنا  
 فإن اخل بشئ منه لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام  
 في الصلوة إن كان ساهيا أو جاهلا وإن لم يتدارك حتى خرج عنها ولم  
 يطل الفصل عرفا فإن كان سجود الركعة الأخيرة سجد ونشهد وسلم  
 وتعم صلواته وإن كان من غيرها أتى بركعة كاملة ونشهد وسلم أيضا  
 والدليل على أنه يتدارك حديث ذي البدين حيث قام صلعم وأتم صلواته  
 بعد أن سلم أما إن كان عامدا عالما وطال الفصل بعد السلام أو فعل  
 ما يتألف في الصلوة بعده فلا يتدارك بل يستأنف الصلوة كما أمر صلعم

المسيح صلواته بالعادة والاصل في وجوب ما ذكرناه حديث ابن عباس قال  
 امر النبي صلعم ان يسجد على سبعة اعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجبهة و  
 اليدين والركبتين والرجلين وفي لفظ قال النبي صلعم امرت ان اسجد على  
 سبعة اعظم على الجبهة واسناني يدي على انفي واليدين والركبتين والقدمين  
 متفق عليه وفي الصحيح من رواية شعبية عن عمرو بن دينار عن طاووس عن  
 ابن عباس بلفظ امرنا وقوله امرنا اي ايها الاممة والامر يحجب علينا التقيد  
 له والادب تاديه وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا  
 ان يكون لهم الخيرة من امرهم وقال ابو حنيفة ومن وافقه لو اقتصر وضع  
 بعض وجهه كالانف مثلا اجترأه لان السجود المأمور به في القرآن يتحقق  
 بذلك وما سوى ذلك فسنة وقال القدسي وضع القدمين فريضة  
 انتهى ملخصا عن بعض كتب الاحناف واقول قد ذكرنا السجود معاني  
 ومداد في لغة وقد اشتهر شرعا في بعض معانيه اللغوية واقتصر على ذلك  
 المعنى وهو في كل حال انه يسمى سجودا لا يخرج عن ذلك لغة ولكن الشان  
 في السجود الشرعي اذ اعينه الشارح هل يكتفى عنه بالسجود اللغوي المخالف  
 للسجود الشرعي وكلام الاحناف هنا ظاهرة ان الاحكام الشرعية تشمل على  
 المعاني اللغوية او على معاني تعصبها الدلالة اللغوية وان لزوم من ذلك هو  
 المدلول الشرعي وهي جنائية على الشرح شنيعة ونحن نناقش الاحناف  
 كلها فنقول ان السجود ونحوه ما يدل على معاني متفاوتة بحيث تختلف  
 المعاني اختلافا جوهريا ولا شك ان اللفظ يدل على تلك المعاني المختلفة

دلالة مشتركة اشتراكا لفظيا وهي في احدها وما زاد عليه يحمل يحتاج الى  
مبين فقصره الى السجود على وضع بعض الوجه هو اقد ام على تحكيم الخيال  
يا اختيارا لا يعلم ان الله ارادة ولو كان هذا اجازة لما صح قولهم في الاصول  
لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لان لازم قول الاحتلاف ان اختيار  
بعض المعاني الغير المعنية يجوز للمجتهد تعيينه اى وان لم يعينه الشارح  
واذا كان هذا اللازم باطلا بطل تفسير الاحتلاف للسجود هنا بما ذكره وعلى  
مقتضى ما حور في الاصول المتفق عليها يلزم ان السجود المأمور به في القرآن  
هو حتى الاذن يحمل باق على اجماله هذا خلاصة ما يلزم على مذهبي الاحتلاف  
من عدم تجويزهم تفسير السنة لمحمل القرآن ومبهمه وانه لا يتعين  
للقرضية ما عينته السنة من ذلك وسمو ذلك زيادة على القرآن ثم هي  
قارة تكون عندهم واجبة لا تؤثر في صحة المأمور به ولا في فساد وقارة  
سنة لا ياتر من تركها وهم في مقابلة ذلك انما يقدمون المعاني اللغوية  
او بعضها على السعائن الصحيحة ومع ذلك يظنون انهم يقدمون القرآن المتواتر  
على سنة الاحاد وهذا عندنا غلط منهم منشأه عدم الفرق بين دلالة  
القرآن على بعض المعاني اللغوية ودلالته على المعنى الذي عينته السنة  
فمن نقول اولى الدلالات ان تحمل آيات القرآن واحكامه على المعاني الذي  
عينته السنة قولنا فعلا وهم يقررون الاول ان تحمل الآيات القرآنية على  
ادنى ما تضمنه الدلالة اللغوية وما في السنة انما يكون اكمل المعاني الذي  
دل عليها القرآن وبذلك سماهم اهل الراى من سماهم من اهل السنة

اذا عرفت ذلك انكشف لك ما قلنا يموه به بعضهم من قولهم ان تاسيس  
 من هينا على تعدد القرآن على اسواه يعنون بذلك سائر الرسول صلعم  
 وعلمت انهم انما يقصدون المعاني اللغوية في فهم القرآن على المعاني الشرعية  
 الماثورة عن النبي صلعم وليس اكثر مما يذكرون من ان ياب تعدد نفس القرآن  
 على نفس السنة فاحفظ ذلك وافهمه فان اكثر مما يذكرونه من السان و  
 يزعمون انه زيادة على ما دل عليه القرآن هو ليس كذلك في الحقيقة  
 وانما هو زيادة على فهمه واستنباطه في فهمهم عن سائر الرسول صلعم  
 واهل قرنته والله اعلم ثم نقول لهم ان الله امر في كتابه بالسجود ثم اثبت  
 على رسوله صلعم وعلى المؤمنين معه ومدحهم على سجدته فهل مدحهم  
 على فعل السجود الذي امرهم به ام على سجدته غيره والثاني باطل فتعين  
 الاول وهو انه مدحهم على فعلهم السجود الذي امرهم به فاذا تعين ان السجود  
 المأمور به في القرآن هو ما فعله صلعم وفعله معه اصحابه فسد ما زعمناه  
 المختلف من تعدد السجود يكفي ويجزى بوضع الجبهة والالتفات وقال  
 بعضهم يجوز بوضع احد هما ولو لم يوضع يديه وقد عيه وكتبني على الارض  
 اذنا اذا نظرنا في الماثور لم نوما يدل على صحة ما ذكرناه وقد قلنا ما يدل  
 على ان السجود الماثور هو السجود على سبعة اعضاء وذلك صحيح عن صلعم  
 ورواه فيه اما الظمانينة فيه فقد دل على افتراضها فيه حديث المسئ  
 سلواته وقد تعدد ما اوجب قوله سبحانه ربنا اننا على تعدد دل القرآن  
 عليه وحيث لم يتعين لوجوبها محل غير السجود فقد وجبت فيه حيث

قال صلحهم اجعلوها في سجود كرويه قال الامام احمد وقد تقدم ذلك عن في  
 الكلام على الركوع فاحفظه وقوله في الحديث على الجبهة وانشاء بيده على  
 انفه استدلال به ابو حنيفة رحمه الله على انه يجوز السجود على الانف وحدها  
 ووجه الدلالة انه ذكر الجبهة وانشاء في الانف فدل على انه المراد وورد  
 بان هذه الاشارة لا تعارض التصريح بالجبهة اى يجوز ان يكون كلام  
 من المصريح به وهى الجبهة والمشار اليه وهو الانف مراد له صلحهم اى  
 فيكون بقوله وانشاءه ميدينا لم يرد اسم الساجد ان يباشر بسجدة من وجهه  
 وهى الجبهة والانف وبذلك يستقطب الطال به الشوك في حق النيل من  
 الكلام على تقدير الاشارة الحسية على الدلالة اللفظية اذ ليس الكلام  
 مقصورا على ذلك بل اذا امكن اعمال كل من الدليلاين كان هو الاخرى  
 والاولى فان قيل يلزم احد امرين وهو اما ان يكون كل من الجبهة والانف  
 عضوا مستقلا فتكون اعضاء السجود ثمانية لاسبعة وهو يخالف لصريح  
 الحديث واما ان يكونا عضوا واحدا فيلزم ان يكتفى باحدهما عن الاخر  
 هو ما يريد من الاحناف قلنا وما لنا نعلم من ان يكونا عضوا واحدا اى طرفي  
 عضوا واحدا جزئية ومع ذلك ينبغي ان يستعمل على جزءى العضو الواحد  
 كما انه يجب غسل جميع اجزاء العضو الواحد لاسيما وقد روى هذا الحديث  
 نفسه عند النسائي مفسرا حيث قال طائفة من اصحابنا ووضعه بيده على جبهته  
 وامرها على انفه وقيل هذا او غيره فلهذا لم ينفى ان الجبهة على المصريح  
 به لفظا للمبين بالاشارة في غير ما مر من اجابة من انف وقوله هذا واحد

نص فيه ذكرناه والواجب على المنتصف الجمع بين الأحاديث مهما افترقا لاسمياً  
والأرض هنا وأختم لا يجتاز إلى عتاء ومشقة وقد أخرج أحمد من حديث وائل  
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد على الأرض وأضعا جبهته وانفاه في سجوده  
وأخبره الدارقطني من طريق عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لا يصبغ انفاه من الأرض ما يصبغ الجبيل قال الدارقطني  
الصواب عن عكرمة من سلاوي اسمعيل بن عبد الله المعروف بسهوية  
في قواعد عن عكرمة عن ابن عباس قال إذا سجد أحدكم فليضع انفاه  
على الأرض فإنكم قد أمرتم بذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم في حديث السجدة فصر  
وتمكن جبهتك يعني في السجود فعلم من ذاوذلك أن السجود على الجبهة فصر  
وهي نعم الانف فيكون السجود على الجبهة والانف الذي هو جزء منها واجباً  
فظاهراً الأحاديث وجوب السجود على العضو جميعاً ولا يكفي بعض ذلك الجبهة  
يضمن منها على مسجده ما يمكنه لقوله صلى الله عليه وسلم وتمكن جبهتك والانف كذلك  
لما تقدم وظاهر ما تقدم عدم وجوب كشف شيء من هذه الأعضاء لأن  
مسمى السجود عليها يصدق بوضعها دون كشفها مع عدم المعارض بل قد  
وقم الاتفاق على عدم جواز كشف بعضها كالركبتين فلو كان كشف كلهما أو  
بعضها لازماً على المصلي لوقع التفصيل عنه صلى الله عليه وسلم لما يجوز كشفه ولما يجب  
كشفه وحيث لم يكن شيء من ذلك علم أنه إنما يراد السجود عليها وهو صافي  
بما لو كانت مكشوفة أو غير مكشوفة وقد روي ما يدل على أنه يشترع كشف  
الجبهة وقال الشافعية يجب كشف الجبهة واستدل بعضهم بما أخرجه

ابوداود في المراسيل ان رسول الله صلى الله عليه وآله رأى رجلاً يسجد إلى جنبه وقد  
 اعترض وجهه فحسرت عليه وجهه وهو ليس بحجة واستدلوا بحديث خباب بن الارت عند  
 الحاكم في الاربعة واليسرى بل غلط شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله فصار  
 في جباهنا واكتفنا فلم يثبتكنا قال في النبيل واخرجه مسلم بدون لفظ هو  
 وبدون لفظ جباهنا واكتفنا قال ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت  
 لاجل تأخير الصلوة حتى يبرد الحولا لاجل السجود على الحائل اذ لو كانت  
 كذلك لاذن لهم بالحائل المتفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وآله يصلي على الحجرة  
 وما ذكره من وجهه وقد عورض حديث حسرة عامة من سجد عليها بأحاديث  
 تفيد بالصرحة صحة السجود على كور العمامة لكنها ضعاف كلوا وقد قدمنا  
 ان احاديث الاربع بالسجود على سبعة اعضاء تدل على وجوب كشفها  
 ومن تتبعها متصفاً ظهر له منها انه لا يلزم كشف الجبهة ولا غيرها من هذه  
 الاعضاء وانظر الى حديث النس قال كنا نصل مع رسول الله صلى الله عليه وآله في صلاة  
 الحرقاذا لم يستطع احداً ان يمكن جبهته من الارض بسط ثوبه فسجد  
 عليه قال في المنتقى رواه الجماعة فتأمل قوله ثوبه فانه يدل على انه ثوب  
 المصلي وهو لا يبسطه الا وقت السجود حين لم يستطع السجود مرشدة  
 الحرقا فذلك بما كانوا عليه من قلة الثياب يظهر لك من ذلك كل انهم  
 يسجدون على الثياب المتصلة بهم المتحركة بحركتهم وهذا الفهم يستند على  
 التأمل مع الانصاف واصرح من ذلك ما أخرجه في الصحيحين معلقاً عن  
 الحسن قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يسجدون وايدهم في ثيابهم

ويسجد الرجل منهم على عمامته ودمبله اليسرى وقيل هذا اصح ما في السجود  
 موقوف على الصحابة واخرج ابن ابي شيبة عن ابن عباس ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم في ثوب واحد يتقي به فمؤله حوالارض ويردها ذكره في النبيل قال  
 واخرجه بهذا اللفظ احمد وابو يعلى والطبراني في الاوسط والكيبر قلت  
 وروى نحوه الامام احمد قال في عظم الزوائد ورجال احمد رجال لصحيحهم  
 فظهر ما ذكرناه سقوط اشتراط كشف الجبهة كما زعم الشافعية والله اعلم  
 اما السجدة فالاولى فيها ان تقم على الارض او على ما هو من جنسها كالحجر  
 والمدر ونحوهما ويجوز على الثوب كما امر به خلاف الامامية ويجوز على الحصير  
 ونحوه مما لا يبرئ ولا يابس وروى ابن ابي شيبة عن الامامية وكان للنبي صلى  
 الله عليه وسلم سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة والذى كره هذا وقال  
 انه من شعائر الانبياء من تقدر من سجدة واحدة سجدة واحدة سجدة واحدة  
 الكبرية من الثوب فاضع السجدة التي هي من الخوص او الحصير موضع  
 السجود اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم واقتداء بسنة واما القاء السجادة على العوائق  
 والنزاهة فبدعة مستحقة فذلكم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه واما  
 كانوا يصلون على ما تيسر لهم من ارض او ثوب او حصير وجل صلواتهم  
 كانت على الارض او الحصير وهو الاول عندى والله اعلم وان يقال مسجدة  
 نقل راسه اى يجب ذلك بان يتحامل عليه بحيث لو كان تحته ثوب لكانت تحتها ثوب  
 لا تكس وظهر اثره على يده لو كانت تحته لما تقدم من قول صلوا وان كنتم  
 جبهتكم الى الكعبة وان لا يهوى لغيره فلو سقط على وجهه وجب العود

الى الاعتدال ثم يسجد لما قد منافي الركوع والاعتدال وان ترتفع اساقفه  
 على اعاليه لان حقيقة السجود الشرعي المنقول عن المصوم لا توجد بل من  
 ذلك ولقوله ثم يجزىون للاذقان الآية ان استطاع واما عند عدم الاستطاعة  
 فلا بل يجب عليه فعل المستطاع لما تقدم من الصلوة قائما ثم قاعدا الى  
 آخره وذلك محمول على عدم الاستطاعة فاسرجع اليه هذا هو الواجب  
 الذي لا بد منه للساجد مع القدرة واكمل ان يركع ثم يركع وقال لا مأ  
 احسن بوجوب ذلك بلا منعه ليدية مرواه الهمي مري . يضع يديه على ركبتيه  
 ثم ركبتيه على مصلاته ثم يديه ثم ركبتيه وانتهى . واثل بن حجر  
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه على ركبتيه  
 قبل يديه واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه  
 قال في المنتقى رواه الخمسة ان احمد وما ذكرناه من كيفية الهوى وما  
 ينبغي ان يكون اول مباشر لمسجدة من اجتناء . في الخياض هو من  
 الجمهور واستدلوا به بما ذكرناه قال وحكاة القاضى . ان الطيب عن عامة  
 الفقهاء وحكاة ابن المنذر عن عمر بن الخطاب . ان مسلم بن يسار  
 وسفيان الثوري واحمد واسحق واصحاب الراية . ان يقولون في العاتق  
 والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استقباب . بين قبل الكعبتين  
 الشوكاني من اصحابنا وهي رواية عن احمد . ان يركع عن الاوزاعي  
 انه قال دركت الناس يضعون ايديهم قبل ركبتيهم . ان يركع الى داود  
 وهو قول اصحاب الحديث واحتجوا بحديث ابي موسى . ان قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اذ اسجد احدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع  
 يديه ثم ركبتيه رحمه الله و ابوداود والنسائي قال الحافظ هو اقوى من  
 حديث وائل بن حجران له شاهدان من حديث ابن عمر صححه ابن خزيمة  
 وذكره البخاري معلقا موثوقا انتهى وقال اخرون هو على ما قبله من الطبع  
 الشديد مضطرب المتن وقد روى عن ابى هريرة بلفظ ان النبي صلى  
 الله عليه وسلم قال يعبد احدكم في صلواته فيبرك كما يبرك الجمل ولم يزد وقد روى  
 عنه بالفاظ توافق حديث وائل اخبر ذلك ابن ابى شيبه هكنا اذا  
 سجد احدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا يبرك كما يبرك الفحل و  
 رحمه الله الاثرم في سننه عن ابى بكر بن ابى شيبه كذلك وقد اخبر ابو داود  
 عن ابى هريرة ما يصدق ذلك بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بدأ  
 بركبتيه قبل يديه وروى ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب  
 ابن سعد عن ابيه قال كما تضع اليدين قبل الركبتين قامرا بالركبتين  
 قبل اليدين قال في الزاد وعلى هذا فان كان حديث ابى هريرة محققا  
 فانه منسوخ واطال في المقام بما حاصله توجيم ما ذكرنا واختلافه و  
 الحاصل ان الرواية قد اختلفت عن ابى هريرة وفي كل منها كلام وطعن  
 فليس احدها ياولى بالاعتبار من الاخرى قلت واذا وقع في الاحاديث  
 ما يشعر بالتعارض او في روايات الحديث الواحد فالواجب على الناظر  
 ان يتفكر هل يمكن الجمع بينهما ام لا فان امكن تعيين المصير اليه ونحن في  
 هذا المقام اذا اختلفت الروايات في حديث ابى هريرة وعلينا ان

لا مرجح لتقدير احد هـ على الاخرى قاذنا نجد انه يمكن الجمع بينهما بان تشمل  
 الروايتين على ما افادته الرواية الثالثة عن ابى هريرة عند الميعق بل فقط  
 اذا سمح احد كـ فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يده على ركبتيه وجه  
 الجمع ان قوله في رواية حديث ابى هريرة التي يظن انها مناقضة لحديث  
 وائل وليضع يده فخر ركبتيه تحتل ان يراد بوضع يده على مصلاة و  
 تحتل ان يراد بوضع يده على غير ذلك كالركبتين واذا حمل على وضعهما  
 على الركبتين فلا منافاة بين روايات الحديث ولا بينه وبين حديث وائل  
 وهن الجمع هو المتعين حتى لو لم يرد مرثيا فتر نقول انه لو لم يمكن الجمع كان  
 حديث وائل اولى بالاخذ لسلامته عن المعارض بعد ان يسقط حديث  
 ابى هريرة لتعارض الروايات فيه وغاية ما يثبت هو انه ان يكون سجود  
 احد هـ مثل ما يبرك البعير واما وضع اليدين او الركبتين او فقد اختلفت  
 فيه الرواية وغايته اذا لم يمكن الجمع ان تتساقط فيبقى البحث في لفظة  
 واحدة وهي هل من وضع يده على مصلاة قبل ركبتيه يكون سجود  
 مثل برك البعير او من وضع ركبتيه قبل يده يكون كذلك الحق  
 كما قال شيخنا ابن القيم في الزاد ان البعير انما يضع يده او لا واما  
 فتو له ان ركبتا البعير في يده لا في رجله فذلك مما لا عرض لنا به  
 هنا لان وضع الركبتين او اليدين او لا قد قد مناسقوط كل منهما فلا معنى  
 للبحث في الركبتين وانما بحثنا ههنا الاذن في ان اى الهيئات اشبه ببرك  
 البعير ولا شك ان مقدم البعير اول ما ينخفض عند بركه وتبقى رجلاه

قائمتان فإذا نهض فإنه ينهض برجليه أولاً وتبقى يده على الأرض على ذلك  
 فمن اراد ان يقدر سبيل يده حين سجوده فإنه لا بد ان يهوى ويخفض راسه اليه  
 وهذا هو صورة بروك البعير فظهر بذلك انه لو لم يرد الا قوله صلح فلا  
 يترك كما يترك انبعير لكان الامر واضحاً في ان الساجد ينبغي ان يقدر  
 وضع ركبتيه على يديه وما ذكرناه تنبيه ركة ما قواه في النبل وصحة ما ذكره  
 صاحب الزاد ومعهد الكله لانقول بعدم جواز وضع اليدين او احد على المصل  
 سيما اذا ذهبت اليه العازة الطاهرة ولكن الكلام في الا فضل فتأمل كون هذا  
 المقام كما قال في النبل من معارك الانتظار ومضائق الافكار فان شق  
 عليه ذلك لكره سن او وجه او لفرط سمن فعل ما سهل وتيسر اى من تقدير  
 وضع يديه او احد هما لان الله لم يجعل علينا في هذه الدين من حرج والنهي  
 مع كونه مشتقاً محمول على عدم العذر ولتثبت ذلك في الجملة وذهاب  
 العازة وبعض الزمّة اليه كما تقدم وان يفرض يديه عن جنبه لا لتباع  
 كما روى ذلك في الصحيحين عن ابن جينة مرفوعاً ويضع كفيه حذو منكبيه  
 واصابعهما حذو اذنيه اى يجعل كفيه حذو منكبيه واطراف اصابعهما  
 حذو اذنيه ذلك مستفاد من حديثين قد صححا عنه صلح أحدهما  
 حديث ابن حميد ان النبي صلح كان اذا سجد الحديث ووثقه ووضع كفيه  
 حذو منكبيه رواه ابو داود والترمذي وصححه وثأيرهما حديث وائل  
 ان النبي صلح سجد فوضع وجهه بين كفيه رواه مسلم وقوله بين  
 كفيه اى بين اصابعهما كما روى مفسر في احاديث اخرى فلا تخاض

وان يعتدل على يديه ولا يسطر ذراعيه انبساط الكلب كما روى ذلك  
في الصحيح وان ينثر اصابعه مضمومة الى القبلة لما اخبره ابن عباس في  
صحيحه انه صلى كان اذا ركع فرج اصابعه فاذا سجد ضم اصابعه وان يفرق  
بين ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيته وجنبه في سجوده وكن اني سر كوعه  
وتضم المرأة والخنثى لحد يث ابي حميد في صلاة رسول الله صلى  
قال اذا سجد فرج بين فخذيته غير حامل بطنه على شئ من فخذيته وراءه  
ابوداؤد ولحد يث ميمونة عند مسلم كان النبي صلى يجافي بيسديه  
قلوان بهيمة ارادت ان تمر مررت اما المرأة فتضم بعضها الى بعض وتلتصق  
بطرفها بفخذيها في جميع الصلوة وذلك لما اخبره ابوداؤد في مراسيل عن  
يزيد بن حبيب ان النبي صلى مر على امرأتين تصليان فقال اذا سجدتما  
فضمما بعض الكعبين الى الارض فان المرأة في ذلك ليست كالرجل قال البيهقي  
وهذا المرسل احسن من موصولين فيه ثم ذكرهما في سنته وضعفهما  
والحق بها الخنثى المشكل احتياطاً لانه ربما يبان امرأة قال الحافظ في  
طريقي البيهقي الموصولين من زوائد ورؤى عن بعض الصحابة والاذن  
لا احفظ من خروجه انه تصلي المرأة كما يصلي الرجل ولعل مطلبه فيسأثر  
الا ان كان غير السجدة ولو سجدت مع ذلك كالرجل تجوز صلواتها فان الراية  
في هذا امر سلة اضعيفة وفي قبولها اختلاف الامة كما مر في الجزء الثاني  
من هذا الكتاب وان يوجه اصابع رجله نحو القبلة لقوله في حديث  
ابي حميد واستقبل باطراف اصابع رجله القبلة اخبره البخاري واستدل

على ذلك بعض الأصناف بما لا يعرف عن النبي صلى الله عليه وآله كيف جازله  
 استناد ما لم يقله النبي صلى الله عليه وآله ومن أين يجيء بمثل تلك الأقاويل ثم  
 ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله وان يجتهد فيه من الدعاء مع كمال التدلل و  
 الخضوع لقوله صلى الله عليه وآله ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قلت فينبغي  
 للعبد أن يعرف هذه المرتبة وعظمة من يتأجبه وليست تشعروضعف نفسه  
 وحقره وفقرة إلى ربه والاله حتى ينزل عليه من غايه وفضله ورحمته  
 وقد تقدم ثم تقول يا سجد صلى الله عليه وآله وحزرة بعشر تشبيحات وكان ربنا يقول  
 مع ذلك سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي وكان يقول سبحانك اللهم  
 وبحمدك لا اله الا انت وكان يقول اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك  
 ومعا فأتك من عقوبتك واعوذ بك منك لا احصر ثناء عليك انت كما  
 اثنيت على نفسك وكان يقول اللهم لك تسجد وتبأسمت ولك اسلمت  
 تسجد وتكلى للذي خلقه وصوره وخلق سمعه وبصره تبارك الله احسن  
 الخالقين وكان يقول اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله واوله وآخره و  
 علائتيه وسره وكان يقول اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في امري و  
 ما انت اعلم به مني اللهم اغفر لي جدي وهزلي وخطائي وعمل كل ذلك  
 عندى اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت انت  
 الهم لا اله الا انت وكان يقول اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نور  
 وفي بصري نورا وعن يميني نورا وعن شمالي نورا واما في نورا وفوق نورا  
 واجعل لي نورا انتهى من الزاد ولم ينقل انه قال ذلك مرة بل قد عرفت

مقلد السجدة المعتادة ولعله كان صلحهم يفعل ذلك في بعض الأحيان ولعله  
 يفعل بعضها مع التسليم في بعض سجدة وبعضها الآخر في سجود آخر و  
 الرواة تقل كل منهم ويمكن أن فعل ذلك في صلوة النافلة بالجملة أمر النبي  
 صلحهم بالاجتهاد في الدعاء في السجود وقال انه قمن ان يستجاب لكم قال  
 في الزاد وهل هذا امر بان يكثر الدعاء في السجود او امر بان الداعي اذا دعا  
 في محل فليكن في السجود و فرق بين الامرين واحسن ما يميل عليه الحديث  
 ان الدعاء نوعان دعاء تناء ودعاء مسئلة والنبي صلحهم كان يكثر في سجدته  
 من النوعين والدعاء الذي امر به يتناول النوعين والاستجابة ايضاً  
 نوعان استجابة دعاء الطالب باعطائه سؤاله واستجابة دعاء المثنى  
 بالثواب قال وبكلا واحد من النوعين فسر قوله نعم اوجب دعوة الداعي  
 اذا دعان والصحيح انه يعم النوعين انتهى ذلك فاعرفه فانه مفيد ومن  
 فروض الصلوة الجلوس بين السجدتين مطمئناً وان لا يقصد برفعه  
 غيره اى كما تقدم ذلك فيما تقدم من الفروض ولقوله صلحهم للمثنى صلح  
 من حديث ابى هريرة ثم ارفع راسك حتى قطعاًن جالساً متفق عليه و  
 قال الاحناف لو لم يستوجبا لسا و صارا الى الجلوس اقرب وسجد اخرى اجزأة  
 ولما دلهم دليلاً على ذلك بل الاحاديث تدور عليهم وهذا القول منهم ومع  
 للجملة قوله التعديل حتى انى رأيت بعضهم يسجد ثم يرفع راسه بحيث يكون  
 الى السجود اقرب ويسجد الثانية مثل هذه الصلوة لا طائل تحتها بل بما  
 تكون سبباً لغضب الرب سبحانه ولا تجوز عند احد من الائمة حتى عند

الاحناف ايضاً واكملوا ان يرفع راسه مكبوا غير راسه بيديه ويرفع راسه  
 قبل يديه ثم يجلس مغترشاً يقرش رجليه اليسرى ويجلس عليها ويتصبب  
 اليمين ويستقبل باصابعها القبلة او يضم اليه على عقبيه ويكون ركبتاه  
 في الارض ويستقبل باصابع رجليه القبلة وقد تقدم انه صلى كان يكبر  
 في كل رفع وخفض اذما خص كالرفع من الركوع وتقدم انه لم يكن يرفع  
 يديه في شئ من اعمال قعوده في الصلاة اما كونه يرفع راسه قبل يديه  
 فقد دل عليه حديث المسني صلواته وغيره فان قوله صلى ثم ارفع راسك  
 حتى تطمئن جالساً صريح فان رفع الراس مقدم على كل ما يرفع اما كيفية  
 جلوسه فلانه لم يخط عنه صلى في هذا الموضع جلوسه غير هذين وانما  
 ورد غير ذلك في التتمه الاخير او في جلوس المعن و قد مر في ذلك  
 عن وائل ورافعة وابي حميد وعائشة وغيرهم فان شئت ذلك فارجم  
 اليه في خلافه ويضم يديه على فخذه يعمل حذراً فقيه على فخذه وطرف  
 يده على ركبته ويقبض شتاين من اصابع اليد اليمنى كالحلقة ويرفع  
 السبابة الى الاصبع التي تلى الابهام يد عوبها وقال الشافعية ينشئ  
 اصابعه مضمومة للقبلة كما في السجود ولم يذكروا ذلك مستنداً وكذلك  
 قال الاحناف ولنا حديث وائل بن حجر انه قال في صفة صلوة رسول الله  
 صلى ثم قعد فافترش رجليه اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وكبته  
 اليسرى وجعل حذراً فقه الدين على فخذه اليمنى ثم قبض شتاين من اصابع  
 وحلق حلقة ثم رفع اصبعه فرائده يحكيها يده عوبها ثم اه احمد والنسائي

وابوداود وما كونه يرفع سيابة اليمنى فلتصريحه بذلك في حديث ابن عمر  
 بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا جلس للصلاة وضع يديه على ركبتيه  
 ورفعهما أصبعه اليمنى التي تلى الآية ثم قد عابها الحديث مرة أحمد ومسلم  
 والنسائي فأذا اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني وافقه  
 وعافني لحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله كان يقول بين السجدة الثانية  
 اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وابوداود  
 الأذنة قال فيه وعافني فكان واجبرني مرة أحمد والبيهقي بإسناد  
 أيضاً بلفظ ارحمني واجبرني وزيادة ارفعني فقط وعند فان الأئمة ان  
 بكل ذلك مستحب لو رودة وفي رواية يقول بين السجدة الثانية رب اغفر لي  
 رب اغفر لي رب اغفر لي ويستحب ان يطيله بقدر السجدة وقد عرفت من ذهب  
 الأصناف في هذه الجلسة وقال الشافعية بوجوبها واقر أصحابها كما علمت  
 لكنهم قالوا يجب ان لا يطولها ولا الاعتدال قالوا لا نهما شرعا للمنع  
 لأن آيتهما فكانا قصيرين فان طول أحدهما فوق ذكره المشرع فيه قد  
 الفاقة في الاعتدال واقل التشهد في الجالس عامداً طالما بطلت صلاته  
 انتهى وهذا الكلام كله غير صحيح أما قولهم انهما شرعا للفصل فكان الرد  
 انهما شرعا للجودة وانهما غير مقصودان بالعبادة فيقال عليه ان هذا غير  
 مسلم ولو رأوا على ذلك يبرهان وأما قولهم يجب ان لا يطولها فيقال عليه  
 ما دليل هذا الوجوب وايضاً كونهما غير مقصودين لا يستلزم وجوب  
 التقصير ومع ذلك كل، فلا شرعاً عليهما مما يجزأه، هذا غيرهم قد اعتدل في الحديث

حيث جعلوه محلًا للقنوت الذي هو عندهم لبعض من أبعاض الصلوة التي  
 يسجد السجدة فقولهم انهما شرعا للفصل هنا يخالف قولهم هذا  
 في الركوع لان القنوت مقصود بذكر الله وقد قال تعالى وقوموا لله قانتين  
 ونحن وان لم نقل ان القنوت في الزيادة هو ما ذكره الشافعية الا انه ذلك  
 لا يزم لقولهم وبه يبطل ما زعموه من وجوب عدم اطالة الاعتدال  
 والجلوس بين السجدين وتدل على بطلانه ايضا احاديث القنوت  
 في النوازل وايضا هذا التعليل مع بركة وعدم استناده الى دليل هو  
 راي في مقابلة النص فلا يصح ان تتفات اليه واما ما نشأ في بؤي عن  
 امثال هذه التعليلات فترشأ نفع للسنانعية ولا مستقيم في هذه المسئلة  
 ولنا ما روي عن انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا قال سمع الله لمن حذر  
 قام حتى تقول قد اوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين تين حتى تقول  
 قد اوهم مرة او تسلمون في رواية متفق عليها ان انس قال اني لا اوالا عليه  
 بكونه كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله يبطل بآفكان اذا رقم راسه من الركوع  
 انتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي واذا رقم راسه من السجدة  
 مكث حتى يقول الناس قد نسي قال في الزاد وكان هديه صلى الله عليه وآله  
 هذا الركن بقدر السجود وهذه اسوال ثابت عنه في جميع الاحاديث ثم قال  
 وهذه تركها اكثر الناس من بعد افتراض عصر الصلابة ولهذا قال ثابت  
 وكان انس يضع شتيءا ان اكر تصنعونه يمكث بين السجدين تين حتى تقول  
 قد نسي وقد اوهم واما من حكى السنة ولم يلتفت الى من خالفوا فانه

لا يعيب بما خالف هذا الهدى وقال الحافظ في الفقه بعد ان ذكر صلوة النبي  
 لكن السنة اذا ثبتت لا يبالى من قسك بها بمخلفه من مخالفيها يقال الموضع  
 صاحب الزناهم ان الجواب عن هذا الحديث عند عيب قلت المشواهم والاحتفاء  
 فيما سلف كانوا ينسبون انفسهم الى الشافعي وابي حنيفة للاسبغ فقط ومعه  
 هذه الازمنة ابانهم كانوا يتبعون اجتهادهم في المسائل التي لم ترد فيها  
 نص واذا ورد النص فكلهم كانوا يحسن يبين يتبعون ما قال او فعل محمد  
 صلى الله عليه وسلم ومثل هذا الازمنة ابانهم لا يضرونهم الشيبان في  
 يقول في مسائل قول اهل المدينة احب الى من قول ابي حنيفة وهذا  
 الطحاوي يترك في مسائل قول ابي حنيفة وهذا الحافظ يخالف الشافعي  
 في مسائل عديدة اما في زمننا هذا فقد قامت الغيامة الاحناف حملوا  
 على قول ابي حنيفة والشوافع حملوا على قول الشافعي ويرون نصوص الاحاديث  
 مخالفة لها ومع ذلك يتركون الاحاديث اقوال النبي المصنوع واقواله و  
 يتبعون ما قال امامهم الذي يخطئ ويصيب فما لهم من السنة نصيبا لهم  
 عجيب واسلامهم ضعيف هذا هو الله تعالى ووفقههم لا يتابع النبي الكريم  
 ثم يسجد الثانية كالاولى لقوله في حديث المسمى صلوة عن ابي هريرة  
 وفيه ثم السجدة حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع حتى تظمئن جالسا ثم يسجد  
 حتى تظمئن ساجدا ثم ارفع ذلك في الصلوة كلها رواه البخاري في الصحيح  
 ولتنس جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية التي يفور عمة بها وخافا  
 (الشافعية وقالت الاحناف لا يجلس ويدل على ان تبين ان التيمم في الزاد

استدل الزحاف بحديث ابن هريزة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينهض في الصلوة على صمد وقد ميه رماه الترمذي بأسناد ضعيف وقالوا احد بيت جلوسه صلى الله عليه وسلم على حالة الكبر قالوا ولا نهأ جلوسه استراحة و الصلوة ما وضعت لها ويقال عليه من ما استدل لو اباه لا يجتمع به فلا يصح ان يأول لاجله ما هو اصح منه وايضا يجرى ضد حديث ابن هريزة في قصة المسيح صلواته عند البخاري في كتاب الاستيذان وهذه اقوى من رواية الترمذي وايضا لو سلم صحة ما استدل لو اباه فافه لا يعارض حديث ثبوت الجلسة كحديث ترك الوقوف لا تغلظ احاديث الوقوف وقولهم انها جلسة استراحة الخ يقال عليه ذلك ان هذا هو اصله في التسمية والشارح ما سماها استراحة فلا ترد احواله السنن الثابتة الصحيحة وثانيا لا نسلم ان الصلوة لا تشترع فيها الاستراحة اذا كانت بمعنى اليتيان بالفعلها واقرها بالاناعة بل المعروف من السنة ان اليتيان بها واليهما انما يكون بالسكينة والوقار والفصل بين فعل وفعل وقول وقول وقد تقدم انه صلى الله عليه وسلم كان هديه في القراءة الترتيل وفصل قراءة الآية عما بعدها حتى يترجم اليه النفس ومن هذا الباب السكتة بعد الفاتحة والسكتة بعد القراءة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك والله اعلم اصره بالطائفة في جميع الاركان ولم يجتهد بصلوة خالية عنها والاصناف قد خالفوا في ذلك فلا عزوان مخالفوا في جلسة الاستراحة بدعوى ان هذه جلسة استراحة والصلوة لم توضع للاستراحة ولم يعلموا ان الخشوع لا يكون

في غير صلوة المتأني الذي يصل بسكينة بحيث يفصل بين افعال  
 الصلوة واقوالها وهذا الخشوع الذي هو سر الصلوة ولها لا يحصل  
 للمستعجل الذي يمثل نفسه في صلواته بدورة عجلة دو لا يفتره  
 ينقر في ركوعه وسجوده كنقر الغراب ولذلك منع الحاقن من الصلوة  
 لانه ليستعجل في اداء الاداء كان بلحوق الحاجة البشرية وقال تعالى  
 فاذا فرغت فاذهب والى ربك فارجع فجلسة الاستراحة عندنا  
 هي كفصل آية عن آية وقيل عن فعل وهي وان كانت فعلها كما يثبت  
 عن الاموال المقترضة يكونها سنة ولهذا استحب تحقيقها بحيث يكون  
 من التكميل كقيامها والقيام حيث لم يرد لها ذكر ينصها وما استدوا  
 ياء الايدى على حلقهم من فقه هذه الجلسة لان قوله كان ينهض  
 في الصلوة على جنب وقيل ياء انما يدل على استحباب النهوض كل  
 وذلك لا ينافي ان يكون ذلك النهوض من الجلسة وعليه في استحب  
 النهوض ان ينهض بها كذا ان يمثل ذلك النهوض من التشهد  
 او سر واستدلوا بحدود بن محمد بن مالك بن الحارث بن ابي العباس  
 عليه السلام في قوله في وقت من صلواته ربه بعض حتى يستقر  
 فاعلم ان في الحقيقة في الصلاة لا ينافي الاستسقاء في راحة ثقبه في  
 من الحديث بين العمير فماذا كان في وقت من صلواته الرخا فم في الرخا  
 وان حديثه في كل صلوة سرهما الراوي وذلك لا يتعارضان ولا لنتها  
 على المداومة والاعمال على فلو كان في السبل بعد ذلك في الحديث

فيه مشروعية جلسة الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية  
وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي  
في المشهور عنه وطائفة من اهل الحديث وعن احمد روايتان وذكر  
الحلال ان احمد رجع الى القول بها ولم يستحبها الاكثر واحتج لهم الطحاوي  
بحديث ابي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلوته صلحهم ولم  
يذكر فيه هذه الجلسة بل ثبت في بعض الفاظه انه قام ولم يتورك  
كما اخبره ابوداود قال فثبت ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث  
لعلة كانت به ففقد من اجلها ان ذلك كان من سنة الصلوة ثم  
قوى ذلك ما نقلوا كانت مقصودة لشرح لها ذكر مخصوص وتعقب  
بان الوصول عدم العلة وبان ما نكروا الحويرث هو راوي حديث  
صلوا كما رأيت في اصله فحكايته لصفات صلوة رسول صلحهم  
داخله تحت هذا الامر وحديث ابي حميد يستدل به على عدم  
وجوبها وانه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيتها على انها لم تنفق  
الروايات عن ابي حميد في نفى هذه الجلسة بل اخبر ابوداود  
والترمذي واحمد عنه من وجه اخر باثباتها قال الحافظ انكر الطحاوي  
ان يكون جلسة الاستراحة في حديث ابي حميد وهي كما تراه فيه  
واما الذكر المخصوص فانها جلسة حقيقة تجد الاستغناء فيها بالتكبير  
المشروع للقيام واحتج بعضهم (يريد شيخنا ابن القيم) على نفى كونها  
سنة بانها لو كانت كذلك لذكرها كل من وصف صلوته صلحهم

متعقب بآيات السنن المتفق عليها لم يستوعبها كل واحد من وصف  
صلواته صلحهما وإنما أخذ مجموعها من مجموعهم واحتجوا أيضاً على  
عدم مشروعية عيناها وقسم في حديث وائل بن حجر عند البراء بن رافع  
كان إذا رفع رأسه من المسجد تين استوى قائماً وهذا الاحتجاج  
يورد على من قال بالوجوب لا من قال بالاستحباب لما عرفت على  
أن حديث وائل قد ذكره النووي في الخلاصة في فصل الضعيف  
واستجوا أيضاً بما أخرجه الطبراني من حديث معاذ أنه يقول كان  
السهم وهذا اليمين في الاستحباب المدعى على أن في أسناده متها  
بالكذب وقد عرفت ما قد من في حديث المسيح صلواته أن يجلس  
الاستراحة من كورة فيه عند البخاري وغيره لا كما زعمه النووي  
من أنها لم تكن كور فيه وذكرها فيه يعلم للاستدلال به على وجوبها  
لولا ما ذكرنا فيما تقدم من انشادة البخاري إلى أن ذكر هذه الجلسة وهم  
وما ذكرنا أيضاً من أنه لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك  
الحافظ في الفتح وفسان الطحاوي بحديث أبي حميد أنه لما جلس  
الاستراحة ففرق أنه لهذا الحديث في مرثمة اليدين فيها يقضي العجب  
أن أخذون ببعضه وتركوا بكونه ببعضه من جملة ما استخرجوه الفاعلون  
بنفي استحبابها بعد أن بينوا ذلك بنحو عند أبي داود فإنه لم يقل  
حديث السامع بعد ذلك بل قال من أن السامع بن إبراهيم قال  
ذكرت غير أسناده في استحباب النبي صلواته فكان إذا رفع رأسه

من المسجد في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك  
 لاينا في القول بأنها سنة لان الترك لها من النبي صلعم في بعض  
 الحالات انما ينافي الوجوب فقط وكذلك تولى بعض الصحابة لها  
 لا يقدر في سنتها لان تركه ليس بواجب جائز انما ذكرته  
 برمتها لما فيه من الفوائد وما ذكره مع ما قد من لا يتبع شبهة  
 في استحباب تلك الجلسة والافضل ان ياتي بها احيانا ويتركها  
 احيانا اقتداء بالنبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم واذا  
 قام نهض على صدره ورقد مية وركبتيه معتمدا بيديه على فخذي  
 لما قد مناه ولقوله في حديث وائل بن حجر وذكره كيفية الهوى  
 الى السجود الحديث وفيه واذا نهض نهض على ركبتيه واعتمد على  
 فخذي به رماه ابوداود وقد ذكرت صدره والقدمين في الاحاديث  
 استدلل بها من تقى جلسة الاستراحة كما قد من ذلك فلا تغفل  
 ومع هذا القيام على صدره والقدمين سنة فيجوز تركه وكذا  
 يجوز الاعتماد بيديه على الارض كما ورد في رواية مالك بن  
 الحويرث اخوجه الشافعي سيما اذا عسر لكبر سن او عذوان  
 يمد التكبير من حين يرفع راسه من السجدة الى ان يستوي قائما  
 اي اذا سهل عليه ذلك ولم ينقطع نفسه لما قد من ان  
 جلسة الاستراحة لقصرها جدد الكثرة لها بمد التكبير وحيث  
 لم ين كرهما يروى لها ذكر مخصوص وقد ثبت انه كان يكبر لكل خفض

ورفعه ولم ينقل انه كبير مرتين اعنى حين رفعه من السجود وحين  
تهوضه من الجلسة علم انه يكتفى في ذلك كله بتكبير واحدة و  
اختاره شيخنا الشوكاني في النيل ويقعل في الركعة الثانية مثل  
ما فعل في الركعة الاولى لقوله ع في حديث المسئ صلواته شر  
افعل ذلك في الصلوة كلها الا انه لا يستفتح ويخففها عن الاولى  
لما قد منا فلا تغفل وهل يتعوذ قبل القراءة فيه خلاف ورجح  
من اصحابنا ابن القيم والشوكاني انه لا يتعوذ والذي نراه انه  
يتعوذ سرا ولقصر الاستعاذة وكونها سر المريد كوالناقل ولم يذكروا  
سكته اذ مقدرا ما يصرف لها من الزمن هو اقل او يساوي مقداره  
وقت ترداد النفس وذلك قد يخفى على المقتدي وقد ثبتت في الاولى  
نصا فلا بد مما يصرح بنفيها في الثانية وما ذكره انما يجتمل ذلك وهو  
لا يصح لنفي الثابت وقد قال نعم فاذا قرئ القرآن فاستعذوا قال الخ  
وقت وسبب التعوذ ولا يجوز نزول ما قرب وقته وسببه في القرآن  
عند وجود مقتضيه الابدليل قاطع وهو هنا غير موجود واما  
قول بعضهم وتوجيهه بان القراءة في الركعة الاولى والركعة الثانية  
وما بعدها هي كالقراءة الواحدة فيكتفى بالاستعاذة في قراءة الركعة  
الاولى ففيه نظر وعندى ان ذلك ساقط لما قد منا من لزوم قراءة  
الفاصلة في كل ركعة كما قد منا ذلك وذلك بين في ان لكل ركعة  
قراءة مستقلة لا تنضم ولا يعزب بتلك الركعة اليها وذلك ظاهر في ذلك

يسقط ما اطال به في الزاد والنيل من عدم استحقاق التعمد وليس  
اذا رفع راسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية ان يجلس  
للتشهد الاوسط والاولى ان يفرش رجليه اليسرى فيجلس عليها و  
ان ينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة ولا يخرج عن السنة  
يا لتوركا وهو ان يفتش فخذ اليسرى على الارض وينصب اليمنى  
ويوجه اصابعها نحو القبلة لورود ذلك في حديث المسوي صلواته  
عن رفاة وفيه فاذا جلست في وسط الصلوة فاطمئن وافتش  
فخذ اليسرى ثم تشهد رواه ابوداود وفي اسناده محمد بن اسحاق و  
لكنه صرح بالتحديث ويضع يده اليسرى على فخذ اليسرى ويبسط  
اصابعها واليمن على اليمنى كذلك الا انه يقبض من اصابعها الخمسة  
والبنصر فيحلق حلقة بالابهام والوسطى ويرفع اصبعه السبابة  
ويحركها ويدعو بها وقالت الاحناف يبسط اصابعه يديه و زعم  
بعضهم ورود ذلك في حديث وائل وهو غلط سببه عدم اطلاع  
وقصور الباع في علم الحديث واما ما يذكرون في بعض الروايات من  
الانقباض على مجرد الوضع فليس فيه دلالة متعينة لما ذكرناه و  
غايته احتمال احد الامرين القبض كما ذكرناه او مطاقتا البسط كما  
ذكرناه واذا كان الامر كذلك فلا وجه لترجيح البسط وجعله المستحب  
المتعين دون ما سواه وترجيح احد المتشاكويين بل من حقكم غير  
مقبول ثم هل يجوز ترك النص الصريح لما هذ حاله وانما الواجب

حل المطلق على المقيد بل قبول الزيادة الصحيحة على البين متعين  
 فما يالك بغير البين مما يتطرقه الاحتمال ومن ثمرق الواد اوحيد  
 الاحتمال بطل الاستدلال وقولهم ان في البسط توجيه اصابعه  
 الى القبلة فيقال عليه ان في قبضتها وبسط السبابة اشارة الى التوجيه  
 وان ما سوى الله مقهور تحت قبضته وفي تحريكها ورفعها اشارة الى  
 التوحيد اذ الحق المنصرف في خلقه وهذه حكمة لا ينبغي ان تخلو عنها الصلوة  
 المشتملة على انواع تعظيم الاله وحالات التدلل له من العباد لا سيما في  
 المحل المناسب لذلك ولا يوجد في الصلوة محل انسب لذلك من  
 اذكار التشهد ولا سيما وبسط الاصابع الى القبلة قد اخذ له نصيب و  
 محل آخر من الصلوة كالسجود وغيرها قالوا لم يكن الا القياس والتعليل  
 لكان مقتضاه ان ما ذكرناه انسب بهن الموضع لا ما ذكروه وقد عرفوا  
 ان الرسول جاء بين اظهر اقوام عرقت في انواع الشرك فيما كان شئ  
 اهم فيه من اظهار التوحيد والتشهد اظهار له باللسان ورفع السبابة  
 اظهار له بالجوارح وفي قلب المؤمن شهادة اخرى فجمع الشهادات  
 قلبا ولسانا وجارحة وما احسنها وما اجملها وبعض المتأخرين  
 من احناف كالكيدي اني وغيره كاد كيد اعظيما وجعل الامر المستحسن  
 وخيما ولم يشعروا علمها قال ابو حنيفة امر محمد الشيباني الذي هو  
 من خلص تلامذته و به نشر علمه في حنيفة وهو قال في موطاه  
 بينير وهو قول ابو حنيفة والحامة من فقرائنا والعجب من شيوخنا المجد

كيف دمج عدم المشاركة مع ورد الأحاديث الدالة على اثباتها وصحة  
 النقل عن أبي حنيفة بثبوتها وأعجب منه قوله أن هذا غير ظاهر  
 الرواية إذ ما جعله ظاهراً هو أخفى من ديب النمل واقطع لم يرو  
 المبسوط أو الزيادات أحد بالسند الصحيح المتصل عن محمد بن كافر بن  
 موطأه باستاد صحيح متصل ويقال أيضاً هذا التعليل وقياس غير  
 مستند إلى أصل صحيح وبلاغة جامعة وإيضاً لو كان صحيحاً فلا ينبغي  
 عدد وجود النص ولم لا يقولون هنا كما قالوا في الرفع أن مبنى الصلوة  
 على السكون فتجزيك الأصابع لا تلتزم مبناه وقد عرفت أن الصلوة  
 مشتقة من تحريك الصلوة وهي عبادة عن الحركات المخصوصة  
 فمبناه على الحركة لا على السكون ومثل هذه التعليلات يفتن  
 عليها البلاء والصبيان وهل يجدى مثل هذا الوهم والظنون  
 يوم لا يتفهم ما لا يبتون واستدل أصحابنا بمحمد بن عائذ بن حجر  
 أنه قال في صفة صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فافتش رجلاه  
 اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه  
 اليمين على فخذه اليمنى قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة  
 ثمر فم أصبعه فرايته يشتركه أي عوبها ثم اه اسمر السكافي وأبو داود  
 وقد روى في قبض أصابع اليمنى ونصب السبابة روايات بالفاظ  
 متقاربة وهي محمولة عندنا على الهيئة التي اخترناها والرواة عبروا  
 بالفاظهم وأرادتهم معنى واحد وهو ما ذكرناه وقالت الشافعية

لا يجوز للمسيحية اى السباية وكر هو اذ لك كما حرم الكيد الى الاشتراك  
 كاهل الحديث وبالمعظم حتى قالوا تطل الصلوة به ولو كان هذا  
 القول عندهم ضعيفا ومن كره ما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله  
 فحقه ان يخس حتى يتوب او يعزرت عزير اشديد الاول لم يعرف  
 الاحتاف ان ابا يوسف اما هم حدث يوما ان النبي صلى الله عليه وآله كان يحب  
 الدباء فقال رجل انا لا احب الدباء قد عابوا يوسف بسيف ونطم  
 وقال اقتل هذا الرجل فانه صا من تدوا واشتار شيخنا الشوكاني  
 في النيل الى ترجيم القول بعد ما استقيا ب التحريك والحق ما ذكرنا و  
 اختاره ابن القيم رحمه في زاد وعليه دل الحديث صراحة كما عرفت  
 ولا يعارضه حديث ابن الزبير كان يشير بالسباية ولا يجوزها الحديث  
 رواه احمد وابوداود والنسائي وابن حبان في صحيحه لان هذا اتاف  
 وما قد مناه مثبت ويمكن الجمع بان التحريك وقع عند الدعاء و  
 لم يستوعب سائر وقت التشهد ولم يبرأوى هذا الحديث الى اصبعه  
 صلى الله عليه وآله بل رأى قتله او بعده قليتا مل وليس ان يشهد  
 بالما تورد وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليها  
 النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين  
 اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله ولا يحصل  
 الستة في الاول بدون الماتور ولا تضم الصلوة في الجلسة الوهيبة الربية  
 لورود ذلك عن ابن مسعود قال ان محمدا صلى الله عليه وآله اذا قعد تقرأ

في كل ركعتين فقولوا الحمد يث الى اخره رواه احمد والنسائي اما كونه  
 يدون الماثور لا تحصل السنة في الاول وانه لا تقم للصلاة بدونه  
 في الاخير فقد دل عليه حديثه وهو عند الجماعة كما في المنتقى بلفظ  
 علمني رسول الله صلعم التشهد كفي بدين كفيه كما يعلمني السورة  
 من القرآن الحديث فقوله كما يعلمني السورة من القرآن صريح في عدم  
 الاعتدال بغيره اى لتأدية السنة او القرص ومفهوم قوله في بعض  
 الروايات يتخير من المسئلة ما شاء او يتخير من الدعاء ما اعجبه  
 ان ما ذكره من الفاظ التشهد ليس هو مفوضا الى مثبته المصلحة  
 وقد ورد التشهد من طرق كثيرة وفي بعضها زيادة على بعض فيجوز  
 للمصلحة ان يقرأ ما شاء من الفاظه الواردة واقاسر بما اقرأ التشهد بن  
 مسعود ورأى التشهد ابن عباس ورأى الاخر واحب ان يجري على  
 لساني ما جرى على لسان حبيب الله وروى عنه واختل لغوا في ايها  
 افضل فنذهب اصحابنا وجهور الفقهاء الى ان التشهد ابن مسعود  
 افضل لان مرجحاته كثيرة وانفق عليه الامة السنة لفظا ومعنى  
 قال النووي وانفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهدات الثابتة  
 من وجه صحيح وكذلك نقل اجماع القاضى ابو الطيب الطبرى  
 كن افي النيل تريبتخير من الدعاء اعجبه اليه ليدع به ربه لصحة  
 ذلك عنه صلعم ورواه ابن مسعود وغيره وهو اذن منه صلعم  
 للمصلحة ان يدعوى في هذا الموضع بعد التشهد بما شاء من امور الدين

أو الدنيا ولا يلزم عليه الاقتصار على ما أورده عنه صلعم أو في القرآن  
 وقال الأحناف أن يسأل الله تعالى ما يسأل عن الناس مثل زوجي فلا تهر  
 تقصد صلوته وهذا الكلام قاسد لا دليل عليه بل الدليل يقتضي  
 خلافه وليس لاحد أن يحججوا بسما وها نستحب عملا الاتيان بأكمل  
 الصلوة على النبي صلعم أي وما نحب الاتيان به من الادعية المأذون  
 لنا فيها أي وإن لم تكن ما نثورة الصلوة على النبي صلعم والصلوة على  
 آله معه صلعم وعدم ذكرها في التشهد المأثور لا ينفخ استحباب الاتيان  
 بها في الدعاء المأذون لنا فيه وقالت الشافعية لا تنس الصلوة على  
 الأهل معه في التشهد الأول مع قولهم يستحب الصلوة على النبي صلعم  
 حتى أنهم يشرعون التاركها سجود السهو ولم يأثموا بربها أن على هذه التقادير  
 اذ لم يتبني على أصل صحيح والذي ينبغي أن يقال أنه أما أن تشترج الصلوة  
 عليه صلعم قاله مثله بتم له وأما أن لا تشترج فكذلك والدليل أنما يدل  
 على عكس ما زعموه والنبي صلعم قد نفي أن يصلي عليه الصلوة البتراء  
 والصلوة البتراء هي أن يقولوا اللهم صل على محمد وميسكو فما احتج  
 ما ذكره بالكرهية والعجب العجيب وقوع الخلاف بينهم في بطلان صلوة  
 من صلى على الأهل معه في هذا الموضع فاعتبروا أي أولى الألبصار و  
 أما من الشافعي برئ عن أمثال هذه الترهات والسفطات أمما هو  
 صنيع المتأخرين من الفقهاء المنقشة الذين يبتغي قرب الآله و  
 الرسول في التبعده عنهم وقالت الأحناف لا يزيد المصلحة في هذا الموضع

على تشهد ابن مسعود وقوله من دود يصريح الحديث كما تقدم من لقوله  
 صلهم في الحديث يلفظ نثر ليقترن أحد كرم من الدعاء اعجبه اليه وليدح  
 به سر به عز وجل الحديث وقد تقدم من قول الاحتاق هنا من اغرب  
 ما يتصور فانهم استدلوا ببعض الحديث وردوا بعضه الغر وكذلك  
 صنفهم في مواضع اخرى كما في حديث من ادرك ركعة من الفجر  
 فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر فقد ادرك العصر  
 فتمسكوا بالنصف الثاني وانكروا النصف الاول وما ادركى بما اذا  
 يجيبون اذا سألوا يوم القيمة تجاه النبي الكريم عن مثل هذه الامور  
 واما قول بعضهم ولا يزيد على هذا في القعدة الاولى مستند عليه  
 يقول ابن مسعود علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد  
 في وسط الصلوة واخرها فاذا كان وسط الصلوة نهض اذا فرغ من  
 التشهد واذا كان آخر الصلوة دعا لنفسه ما شاء فيقال عليه اربعة  
 حكاية فعل وما قد منه قول وهو مقدم على الفعل وهذا فعل صلهم  
 وذلك امره لا مته والواجب الاثناس وبقطع النظر عن هذا كله  
 فما ذكرناه زيادة غير معارضة فيلزم تسليم مقتضاها وغايتها  
 استواء الفعل والترك واما ترجيح الترك مع ما عرفت فلا وجه للبتة  
 وايضا ما ذكرناه ليس في الصحيح المتفق بل هو ما ذكرناه وليخففه في  
 اتمام ذلك بان يختصر في الادعية بعد التشهد والصلوة على النبي  
 صلهم وذلك لا يتابع في ذلك قال في الزاد وكان صلهم يخفف هذا التشهد

جد اجتهاد كانه على الوضوء وعلى الحجارة الممطرة وبهض مكبر على صدره  
 قد مية وعلى ركبتيه معتدل على فخذه كما تقدم في القيام عن جلسته  
 الاستراحة وعلى هذا دللت الآثار وقد تقدم بعضها والنهوض على  
 الصدور سنة فيجوز تركه والاعتماد بيديه على الأرض سيما اذا عسر  
 لكبر سن او رجع في الركب او غيرها فاذا استوى قائما رفع يديه  
 كما فعل عند التعميم خلافا للاحناف ولنا ما روي مسلم من حديث  
 ابن عمر انه كان يرفع يديه في هذا الموضع وقد جاء ذلك مصرحاً به  
 في حديث ابن حميد الساعدي وهو حديث طويل تمسك ببعضه  
 الاحناف وغالفتوا بعضه كما هود ابهم قال في الزاد بعد ان ساقه  
 بطوله هذا السياق ابى حاتم في صحيحه وهو في صحيح مسلم ايضاً وذكره  
 الترمذي مصححاً له من حديث علي بن ابى طالب عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه كان يرفع يديه في هذا الموضع ايضاً ثم كان يقرأ  
 الفاتحة الحمد والسورة في ذلك ان الشارح جعل كل شفع صلوة  
 فشرح الرفح حين الشروع في الشفع الثاني كما شرح حين الشروع في  
 الشفع الاول تامة وانما لم يكن التشهد الاوسط واجباً ولا تقوى  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم تركه سهواً فسبغ المصافحة فلم يعد له بل استمر  
 سجد للسجود ولو كان واجباً لعاد له عند ذهاب السجود بوقوع التنبيه  
 من المصافحة فلا يقال ان سجود السهو يكون لغيره الواجب كما يكون  
 لغيره ان غلب الواجب لا نأخذ بقولنا ان السجود هو علم العود لعلنا

بعد التنبيه على السهو واما ما دأبنا منه صلح لفعله فلا يكفي للدلالة  
 على الوجوب والفرعية قلت واعظم ما استدل به من قال بالوجوب  
 ههنا ان فعله صلح المستمر هو بيان لمحل واجب ولذلك قال صلح  
 صلوا كما رأيتموني اصلي واستظروا على ذلك ايضا بما يذكر في بعض  
 روايات حديث المسعى صلواته عن رفاعه بن رافع عن النبي صلح  
 قال اذا قمت في صلواتك فكبر ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن فاذا  
 جلست في وسط الصلوة فاطمئن واقترش فخذ اليسر ثم تشهد  
 رحمه ابوداود قال في النيل هذه الزيادة اعني قوله فاذا جلست في  
 وسط الصلوة ثم تقرب بها ابوداود وفي اسنادها محمد بن اسحق ولكنه  
 صرح بالتحديث انتهى ببعض تصرف واستدلوا ايضا بان قول صلح  
 في حديث ابن مسعود اذا قعد ثم في كل ركعتين فقولوا التحيات  
 الحديث امر والاصل في الامر الدلالة على الوجوب وقد اجاب صاحب  
 الرخصة عن هذا الاخير بان بعض التشهد تعليم كيفية وتعليم  
 الكيفيات وان كان بلفظ الامر لا يدل على وجوبها وما نحن بصدد  
 من ذلك انتهى قلت لا يصح جعل الامر للوجوب في حديث ابن مسعود  
 الا بعد اثبات وجوب القعود بعد كل ركعتين لان الامر بالتشهد فيه  
 انما يتوجه الى من قعد فاذا لم يدل دليل على وجوب القعود فالتشهد  
 انما هو تابع له وكل فعل وحالة من حالات الصلوة فنكرها تابع لها  
 فيما كان واجبا من ذلك فاذا كره واجبة وما لا فلا وهذا اولى ما يقال

في الجواب وان لم يدركوه واما استدلالهم برواية سقاعة فالجواب  
 انها شاذة وفي اسنادها محمد بن اسحق وهو مع الشذوذ ولا تجوز روايته  
 وان صرح بالتحديث وايضا لو صح الاستدلال به على الوجوب لقتضى  
 وجوب الافتراض ولم يقل به احد فيما نعلم واما قولهم ان فعله لبيان  
 الواجب المجمل فممنوع على اطلاقه لان العلماء انما نصبوا البيان الجمل الواجب  
 ما هو كحديث المسح صلوته ولم يقولوا ان كل ما يفعله النبي صلعم  
 في صلوته واجب ودعوى المداومة والملازمة المستمرة غير مسلم لان  
 لم يقل من قال بعدم الوجوب الا لعدمها وذلك لعدم مرجوعه صلعم  
 لفعل ذلك بعد تنبيه اصحابه له عن السهو فلا يرد ان جابر الواجب  
 لعله يكون بسجود السهول ما عرفت انه لا سهو بعد التنبيه فتأمل ذلك  
 على ان المعروف ما دلت عليه الاحاديث ان من ترك فرضها واجبا من  
 الصلوة ولم يتمكن من استئنافه ان يعيد صلوته كما دل على ذلك  
 فقوله صلعم للمسيح صلوته ارجع فحصل فانك لم تنصل ولو كان شديدا  
 من ذلك يغير يسجد السهولينه صلعم له ومن فروضها التشهد الاخير  
 وقعوده والصلوة على النبي صلعم فيه وذلك لحديث ابن مسعود قال  
 كنا نقول قبل ان يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على  
 جبريل وميكائيل فتال رسول الله صلعم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا  
 التحيات لله وذكره قال في المنتقى رحمه الله اذ قطع وقال اسناده صحيح  
 وهذا الخبر رواه من ابن مسعود بانه فروق بعد ان لم يكن عليه

فلا يبارضه حديث المسيء صلوته والاصل في قول الصحابي فرض علينا  
 الرواية لا الرأي لاسيما اذا تعينت الرواية بقرينة كما هنا قال في النيل  
 ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن مجاز الرواية لانه بصدد هذا لا بصدد الرأي  
 وقول الصحابي فرض علينا او وجب علينا اخبارنا عن حكم الشارح  
 وتبليغنا الى الامة وهو من اهل اللسان العربي وتجوزة ما ليس بفرض  
 فرضا بعيد فالاولى الاقتصاص في الاعتذار عن الوجوب على علم الذكر  
 في حديث المسيء صلوته وعدم العلم بتأخر هذا عنه انتهى قلت وهذا  
 الاقتصاص في الاعتذار غير سديد لان قبول الزيادة من الثقة متغير  
 والله اعلم واذا ثبت وجوب التشهد وجب قعوده بافتقار من اوجبه  
 لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعين له محلا غير انقعود كما في حديث ابن مسعود  
 وغيره ويحرم الانتفاء كالكذب كحديث ابي هريرة قال سألني رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن ثلاث عن نفقة كنفرا لذي ياء انتفاء كقضاء  
 الكلب والتفان كالتفات الثعلب رواه احمد قال في جميع الزوائد  
 استاد احمد حسن وهو يقتضي الفساد ومقتضى قول من اطلق  
 الكراهة عدم الفساد وهذا اذ هول عما صلوته من ان الذي يقتضيه  
 التوجيه الفساد والحق ان فعل المنهي عنه حرام وفساد فمن فعل  
 ذلك علما عامدا بطلت صلوته عندنا ينص هذا الحديث فان قيل  
 يلزمكم ان تقولوا ببطلان صلوته من التفات كذلك قلنا والامر كذلك  
 لو لم نقل انه صلى الله عليه وسلم التفات في صلوته وعليه ففعله صلى الله عليه وسلم

عند هوان  
 يضم اليه في  
 يداه على الارض  
 ويشبه ساجدة  
 هذا هو الذي  
 ذكره الرازي  
 بكذا واما  
 النوع الاخر  
 من الانتفاء  
 هو انما يضم  
 اليه على  
 عقبيه فيكون  
 ركبا في الارض  
 فهو سنة في  
 ابي اسود بن  
 النخعي  
 رواه ابن  
 عباس  
 وقلنا العباد  
 ١٢ منه

للنهي في الالتفات الى الاياحة للحاجة كالخوف وشهوة اى كما يعذر الرجل  
 في ترك فروض الصلوة لانك اويقال ان الالتفات بالصفة المذكورة  
 في الحديث مبطل اعني تواليه وتواتره من غير حاجة كالتفات الثعلب  
 والتفاتة صلبه ما كان على الصفة المذكورة وليستنبط من هذا الحديث  
 وجوب القعود للتشهد الاخير لعد مرتعاض الاحاديث فيه بخلاف  
 القعود لجلسة الاستراحة والتشهد الاوسط كما تقدم من ذلك فتأمل  
 والاقعاء المنهى عنه هنا هو ان يلصق اليديه بالارض ويصير ياقبه  
 ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وما سوى ذلك فكيف قعد جاز  
 اى لانقضاء الاجماع على جوازه وتحصل باى هيئة ما توفرت لجلسة  
 محل فالسنة ان يخص محله الذى عين له والتورك في الاخير اولى  
 خلافا للاحناف استدل الاحناف على ان الافتراش في التشهد الاخير  
 هو الاول كالاول يحمل على وائل وعائشة قالوا لان ذلك اشق على البدن  
 فكان اولى من التورك قال بعضهم وحديث التورك ضعيف الطحاوى  
 او يحمل على حالة الكبر ويجاب عن استدلالهم بحديث وائل وعائشة  
 بان الافتراش قد ورد مقيد فى كثير من الاحاديث بالتشهد الاول  
 ويقطع النظر عن ذلك كله فقائده ان يدل ذلك على مشروعية الافتراش  
 مطلقا وما كونه الاول فى الاخير فمالم يرد كفى هذا الحديث الذى  
 استدلو به واما قوله ان ذلك اشق على البدن فكان اولى من التورك  
 فيقال عليه ان هذا انما هو دليل على جليله دليل على جليله دليل على جليله

فيه الاختلاف والافتراق في الترخيص بالاولوية في الشهد الاوسط لان  
بعض الجلسات اشق منه بل يكون التحقير فيه مطلوباً لان المصلحة  
فيه كالمستوفز للقيام وذلك اسهل لمن يريد القيام ولم يكن عليه  
ذلك المشقة وعد ما نثر نقول ان التوراة في الاخير هو الاول في الظاهر تشغله  
مشقة الجلوس مقترنا عن اغتنوع المطلوب في الصلوة فان كان  
مثل تحليلهم عهد للتشريع وبيان الاول عن غيره فبذلكناه من التخليط  
هو اولي ما ذكره وحيدنا ما هو نص في محل النزاع عن ابي حميد ان قال  
وهو في نثر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كنت احفظكم لصلوة رسول الله  
صلى الله عليه وآله اذ كان يحل يديه في الصلاة مستكبية واذا كان في ركعتيه  
من ركعتيه فخره من ظهره فاذا ركب راسه استوى حتى يعود كل فقار  
مكانه فاذا سجد وضع يديه في غير فاقوش ولا قابضهما واستقبل باطراف  
اصابعه رجليه القبلة فاذا سجد في الركعتين سجد على رجل اليسرى  
وتصبب اليمنى في التراب في الركعة قد مر رجلاه اليسرى وتصبب  
الاخرى وقعد على عقبيه في الركعة الثانية واما تضعيف الطحاوي  
فما لا يلتفت اليه في هذه المسألة من تضعيف ما صححه البخاري  
وقد ذكرنا كتابه من التمهيد في التواتر وليست دل بها اذا كانت موافقة  
لمذهب غفر الله له في التواتر في هذه المسألة في غاية  
السيوط لان الراي في هذه المسألة في غاية  
العلم وقد دافعا في هذه المسألة في غاية







كما نحن يصعد دة مرة في العمر وانما كان الحج كذلك اشدة المشقة وكثرة  
 المؤن والمصارف واما الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم من كل يسير  
 مع ما فيها من الاجر الكثير ولولم يوجب الله ذلك في كتابه لكان العقل  
 دانه على وجوب الثناء عليه والدعاء له وذلك لما له صلح من المنة العظيمة  
 على كل مؤمن اذ شكر المنعمة زمر عقلا عند تجد دكل نعمة كان صلح هو  
 الواسطة والسبب في حصولها ولهن اجاء في الحديث من سن سنة  
 حسنة كان له اجرها واجرم من عمل بها الحديث اى لكونه السبب فيها و  
 ايضاً ان الامر بالصلاة عليه صلح في الآية قل وقم موقع الجواب لقوله  
 قل ان الله وملائكته يصلون على النبي وان كان قوله تعالى يصلون فعل  
 مضارع وهو يقتضي الدلالة على الحال والتجدد في الاستقبال كان لما ترتب  
 عليه حكمه وذلك يرد قول من حل الامر في الآية على مرة في العمر فتعين  
 ان وجوب الصلاة عليه صلح من الواجب المتكرر فاذا اجتمعت في وقتها  
 ومحالها وسببها بحث منصف فلا اقل من ان تجب حيث وجب شقيقتها وهو  
 السلام عليه عليه اكل الصلاة وازكى التسليم وارق التحية ويريد قوله  
 في حديث فضالة ثم ليصل على النبي صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن سهل بن سعد  
 ان الصلاة لمن لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم رواه الحاكم وقال صحيحه على شرطها وفي  
 رواية عن ابى مسعود مرفوعاً من صلى صلاة لم يصل على فيها ولا على اهل  
 بيتي لم يقبل منه اخوجه الدار قطن وفي سنده جابر الجعفي ضعيف  
 ورواه من حديث عائشة ايضاً وفيه عمرو بن شمر مذكور وقد تقدم

انذ ما أج السلام وانذ راجه في التشهد فهو مستحب من جملة التشهد  
 الاول المستحب وواجب من جملة التشهد الاخير الواجب وقد فهم ذلك  
 اصحابه كما مرى عن كعب بن عجرة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا او عرفنا  
 كيف السلام عليك فكيف الصلوة (كانهم يطلبون التثنية قوله تعالى صلوا  
 عليه وسلموا تسليما وتفسيره بعد نزوله) قال قولوا اللهم صل على محمد  
 وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد  
 وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد قال في المنتقى رواه  
 النجاشي ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضعين لم يرد كونه و  
 عن ابى مسعود قال اتانا رسول الله صلعم ونحن في مجلس سعد بن  
 عباد فقال له بشيئين سعد امرنا الله ان نصل على علي فكيف نصل على  
 علي قال فسكت رسول الله صلعم حتى قمنا انه لم يسمع له ثم قال  
 رسول الله صلعم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الحديث واخوه  
 والسلام كما قد علمتم من اهل اهلنا ومسلم والنسائي والترمذي وصححه  
 ولاسن في لفظ اخوه وفيه فكيف نصل عليك اذا نحن صليين في صلواتنا  
 وهذه الزيادة اخوها ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني والحاكم  
 واخوها ابو حاتم في صحيحه فقول الصياغة رضوان الله عليهم قد عرفنا  
 السلام اى حيث علمتنا اياه في ضمن التشهد فهم قد فهموا ان الصلوة  
 تكون حيث يكون السلام ولذا قالوا قد عرفنا السلام عليك (اى في  
 ضمن التشهد) فكيف نصل عليك اذا نحن صليين عليك في صلواتنا

والنبي صلعم قد قرههم على ذلك القهر فعلمهم الصلوة الواجبة وقال و  
السلام كما علمتهم فكانه كمل لهم تعليمهم الواجب في قوله تعالى صلوا  
عليه وسلم وانتدبوا خلاصة أن الصلوة والسلام حليمة وهداية فرض  
واجب بنص القرآن ولا يجوز حمله على مرة في العمر لما عرفت بل انما يجب  
في العمر مرة فهو كغيره من الواجبات لا بد من بيان وقتها ووجهه ايضا  
وما هنا ليس كذلك ولا بد ان يكون منزه طائفا استطاعة او مسببا  
بمسبب يبعد وجوه كما هو حيث امرين، مشيئة من ذلك فمتعين احد  
الامرين اما ان توجب في الصلوة كما فهم العجينة او كما ذكره صلعم وعلى  
كل تقدير فيتعين افتراضها في التشهد الواجب اذ في ذكر الامر صلعم  
مرتين قال الشافعي من لم يصل على النبي صلعم في التشهد الاخير فصلوة  
فاسدة فان قيل يلزم على هذا الجوابها في التشهد الاول ايضا وكما ذكر  
قلنا القول بوجوبها في التشهد الاخير متعين للقرائن والمؤيدات و  
لا يبعد التزام القول بذلك في التشهد الاول وكما ذكره صلعم عليه وسلم  
فتأمل ذلك فانه حوى بآثاره ما لا يحصى من الامور كما في حاشيته في التشهدين  
وتبعه السيد وبينى ان يتشهد ويصلي على النبي صلعم بكلماتهم من المأثور  
وقد تقدم ان افضل التشهدات تشهد ابن مسعود في النبل قال  
النووي في شرح المذهب ينبغي ان يجمع ما في الاما دين العجينة وذكرها  
انقر قال وقال العراقي في عليه ما في الاما دين الفاظ وهي خمسة يجمعها  
توكل اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل محمد

وازواجه امهات المؤمنين وذريته واهل بيته كما صليت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم انك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الامي وعلى آل محمد وازواجه  
 وذريته كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد  
 ذكر ذلك شيخنا واثره وهو حسن في بيات الوفضل واي كيفية فعل ما فيه  
 في كافي لتأدية الواجب وما يفعله في الاول فيندب في الاخير ويخصه  
 بالتورك والتطويل وتقدم ذلك بما له وعليه ودلت على ذلك الاحاديث  
 المتبعة وبقيت من الدعاء من اسود الدين او الدنيا كما حدث على ذلك  
 من سون الله صلته وتذكر في روضه ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 بن كن في بعض الاحاديث ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 بعضه ولا يخفى بين اثنين ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 وقال لا يشتم بهمه ومن اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 شمس نفل من غير ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 افضل من غيره من غير ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 ربه الله اعظم في ما قبل من غيره وهو ما اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 وما اسبغت وما انت احب اليه من انت المقدم من انت الموفق لا اله الا انت و  
 مسلم ومنه ما يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في  
 من عن ابن النضر ان اسبغ في المصاهر والماء من ماء وقد جاء في

وورجوه ذلك من حديث عائشة وهو في الصحيحين وغيرهما وفي الرخصة  
 فيكون هذا التعوذ من تمام التشهد واقول قوله صلما اذا فرغ احدكم من  
 التشهد صريح في انه ليس من تمام التشهد وعليه يحل اطلاق الرواية  
 الاخرى ويبدأ بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليكون اقرب الى  
 الرجاء لقوله صلما فيمن تركها في دعائه عجل هذا الحديث ومراه فضالة  
 ابن عبيد اخبرني الترمذي وصححه وقد رويت ادعية في الصلاة لم يذكرها  
 محل مخصوص فمن دعا بشئ منها او غيرها في اي محل يندب فيه الدعاء فقد  
 احسن قال في الزاد واما المواضع التي كان يدعوا فيها في الصلاة فسيمة مواطن  
 احدها بعد تكبيرة الاحرام في محل الاستفتاح الثاني قبل الركوع وبعده الفراغ  
 من القراءة في الوتر والقنوت العارض في الصبح قبل الركوع ان صح ذلك  
 فان فيه نظرا الثالث بعد الاعتدال من الركوع كما ثبت ذلك في صحيح مسلم  
 من حديث عبد الله بن ابي اوفى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ  
 راسه من الركوع وذكر الحديث الى اخره الرابع في الركوع الخامس في سجدة  
 وكان فيه غالب دعاء السادس بين السجدين السابع بعد التشهد وقبل  
 السلام قلت واكن بعد التشهد الاول وقبل القيام كما تقدم في حديث عبد الله  
 ابن مسعود فهذه مواطن الدعاء في الصلاة وللصلاة ان يدعوا ما شاء في  
 احد هذه المواضع سيما من الدعوية المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم التي ورجحت  
 بتعيين المحل او من غير تعيين ومنها فعل فقد احسن ولما سرفهم الزيادة  
 في الدعاء اذا كان قائما او قاعدا وقد اخبر الترمذي عن انه فعل بتجاس

من فوعا الصلوة مثني تشهد في كل ركعتين وتختشم وتضع وتمسك ثم  
 تصنع يدك يقول ترفعها الى ركب مستقبلا ببطونها وجهك وتقول يا رب  
 يا رب ومن لم يفعل ذلك فهو كذا او كذا او في رواية فهو خداح ومن حمل هذا  
 الحد يث على الدعاء بعد الصلوة فقد اخطأ وسياق الحديث دال على خطأ  
 ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله رفع اليدين بعد الصلوة الا في رواية شاذة  
 ولا يثبت انه صلى الله عليه وآله كان يلاتزم الدعاء بعد الصلوة نعم كان يذكر الله بعد  
 الصلوة احيانا بآدمية واذكار سيحى ذكرها واحيانا كان يروح اذا سلم  
 يسبها وثم الى حاجته ولا يدعو والعجب من اهل عصر ناسيما من الاحناف  
 انهم يزعمون الدعاء بعد الصلوة برفع اليدين ومن لم يدع كان في عيبون  
 رواية وهذا جهل عظيم بالسنة ويزعمون الدعاء في الصلوة في اكثر المواضع  
 انني ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله فيها ولا يجوزون فيه رفع اليدين مع ان  
 حقيقة الصلوة هي الدعاء وهي مدلولها لغة وحيث الفضل اذ عليه صراحة  
 واخر فوضها التسليم وقيل هو واجب تصم يدونه وبأثر تاركه وقيل ليس  
 بواجب السلام في آخر الصلوة مخرج بالامجاع وهو ركن عند الشافعي ومالك  
 واحمد وقالوا الاحناف هو واجب احتياطا وليس هو من الصلوة وعدم  
 الوجوب قد نقله في النبل عن جماعة وعدمه ابا حنيفة وفي الهداية خلاف  
 ونعل مراد صاحب النبل بعدم الوجوب عدم الفرضية وهو صحيح على مصطلح  
 الاحناف واختار صاحب النبل عدم الوجوب لكنه في الدرر اکتفى على القول  
 بالوجوب والسيد في الرضنة او لا مرجح القول بالوجوب ثم اضطرب في آخر كلامه

حتى انه صرح بعدم الوجوب استدلال الاحناف بما بروى من حديث ابن  
 مسعود في التشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد  
 في الصلوة ثم قال اذا قلت هذا فقد قضيت صلواتك ان شئت ان تقوم  
 فقمر وان شئت ان تقعد فاقعد قالوا والتغيير بينا في الفرضية والوجوب  
 الا انما اثبتنا الوجوب بما رواه احتياطاً ومثله لا يثبت الفرضية والله اعلم  
 وما ذكره فاسد من وجوه احدها ان هذه الزيادة في حديث ابن مسعود  
 قد تكلم اهل الحديث فيها ودونك ما ذكره وفي النيل واما حديث ابن مسعود  
 فقال البيهقي في الخلافات انه كالشاذ من قول عبد الله وانما جعل كالشاذ من  
 اكثر اصحاب الحسن بن الحليمين كروا هذه الزيادة لا من قول ابن مسعود  
 مفصولة من الحديث وكلام راجح في اخوة وانما رواه بهذه الزيادة عبد الرحمن  
 ابن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن  
 الحسن فادرجها في اخر الحديث في قول اكثر الرواة عنه ورواها شاذة بن  
 سوار عنه مفصولة كما ذكر الدارقطني وقد مر في البيهقي من طريق ابى الحسن  
 عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بل فقط مفتاح الصلوة التكبير انقضاءها  
 التسليم اذا سلم الا كما فقمر ان شئت قال وهذا لا يترجم عن ابن مسعود  
 وقال ابن حزم قد صح عن ابن مسعود ايجاب السلام فرضاً وذكر رواية ابى الحسن  
 هذه عنه البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التشهد لا من مسعود  
 كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعد ذلك وقد صرح بان تلك الزيادة  
 المنكورة مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي

في المعرفة ذهب الحفاظ الى ان هذا هو من زهير بن معاوية وقال النوى  
 في الخلاصة اتفق الحفاظ على انها ملحة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر  
 حسين الجعفي ومحمد بن عجلان ومحمد بن ايان فانفقوا على ترك هذه الزيادة  
 في احوال حديث مع اتفاق كل من روى التثنية عن علقمة وعن غيره عن ابن  
 مسعود على ذلك انتهى فقولهم لنا ما امرنا به من حديث ابن مسعود قد  
 عرفت ما فيه الوجه الثاني انه لو سلم صحة ذلك عن ابن مسعود فهو موقوف  
 عليه لانه مما لا مرجح فيه محال وهو ليس بحجة الوجه الثالث ما عرفت مما تقدم  
 عن البيهقي وابن حزم من ان الصحيح عن ابن مسعود ما يخالف ذلك وعليه  
 فالواجب حمل المطلق على المقيد اي فما روى عن ابى الرمح مقيداً بالتحديد  
 لمن سلم الوجه الرابع ان ما روى عن ابن مسعود اذا لم يصح ان يدل على  
 القرينة لما فاة التخييل لها فكيف صح ان يكون دليلاً للوجوب ولئن سوغ  
 الاحتياط القول بالاجاب فلم لم يسوغ القول بالقرينة فانه لا فرق بين  
 هذا او ذاك كل منهما حكم شرعي ولا يجوز لاحد ان يشرح من الدين ما لم  
 يأذن به الله بقى علينا الجواب عما اعترض به السيد تتبعاً للشوكا في حيث  
 قال واما كون التسليم واجباً او غير واجب فقد تقدم ان المرجح حديث  
 المسعى صلواته وانه لا وجوب لغير ما لم يرد كوفيه الا ان يثبت ايضاً به  
 بعد تأريخ حديث المسعى ايضاً بالامكان صرفه بوجه من الوجوه انتهى  
 علماً ذلك بان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بالاجماع قال في الغيل  
 ولا سيما وقد ثبت في الروايات (اي روايات حديث المسعى صلواته) فاذا فعلت

ذلك فقد تمت صلواتك انتهى واقول ان التشهد الوسيط والافتراش فيه  
 قد ذكرنا في بعض روايات المصنف صلواته وقد اختلفوا في وجوب الاول و  
 انقضاء على كل من وجوب الثاني اعني الافتراش في صلوات التشهد المذكور  
 وايضا التشهد الأخير لم يرد كوفي شيء من رواياته ولكن ان الغيبة في اول  
 الصلوة لم تكن كوفيه وبناء على ما ذكرنا لا يجوز ان يكون معينا لما يميز الواجب  
 منه اذا اخذنا اوجعنا جميع طرقه الصحاح فان كل ما قيل من انه لا يجزئ  
 بصلوة من قوله ثانيا منها وزيادة ذكر جلسة الاستراحة او التشهد  
 الوسيط والافتراش له في بعض رواياته قد مرها ما هو اسهل من التثبت  
 حول بن اسمعيل البخاري ولا يخفى دقة روايته في قول الاتحادية اذا كان في  
 الواجبات لم تكن كوفيه عند جمهور العلماء فجعلوا معينا للتمييز بينهما فافاد  
 غيره متفق عليها والحق ان صيغة الايراد اجاعت في حديثه اخطئ ان يخلو  
 الوجوب وان لم يدل حديث المصنف صلواته على عدم اوليته في الواجب  
 تاسيها او على تأخره وظل صفة القول هنا ان يقال ان حديثه المسمى  
 والتعليق الذي بينه صلواته ان كان معيلا به في ذلك اسهل من ان يكون  
 الواجب الذي هو ما يخفى على مثله فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما رواه ابن  
 من الصلوة ولا يبعد ان ذلك الرجل كان يجتهد بصلواته بان لا يتركها  
 من المرات التي امره ان يعيدها لان حفظ لفظ التسليم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 العسيرة سيما والنبي صلى الله عليه وآله وسلم جميع المسلمين لم يردوا في الواجب في كل مرة  
 ونقل فاذا لم يعلمه صلواته ذلك فاما الكافي بما رواه من التباينة وانما يتقرب منه

فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك فلا يعارض ما ذكرناه من افتراض التسليم  
 لأن التسليم هو تحليلها ولا شك أن التحليل والخروج معها أن يكون إلا بعد  
 ما هو صلواته بين اليدين لا يبين التحليل والخروج والتحليل منها ثم ما كانت  
 منها من غير ذلك من الوجود في التسليم التسليم وأما ذكره أن كفيهما رآه من  
 أي أنه بين اليدين ما إذا وقع من حيث كان في تركه صلواته التعليم بطل التسليم  
 يجوز بين التسليم صلواته على عمل ما افتراض التسليم وإذا اضمحل ذلك أن تعليم  
 التسليم صلواته كان قبل فرض التسليم كما ذكر ذلك البيهقي كان ذلك  
 في زيادة القوة لأن به يظهر احتمال ثان وهو أنه يمكن أن يكون وقع تعليم  
 التسليم صلواته قبل افتراض التسليم لا سيما وقد قال ابن مسعود كان التسليم  
 قبل أن يعرض حديثنا المشهور بسلامه على الله الحديث فإذا كانوا يصليون  
 في صلاة الطلوع عند فقال إن يعرض فيها التثنية والغير وقبل أن يعرض في  
 ثم ما التسليم صلواته المرحوم المرفوع بآخيه حديث التسليم صلواته عن حديث  
 افتراض التثنية والتسليم وإذا لم يكن من جملة فتلك ما حكم عنه صلواته  
 فتكون ما لم يرد لا سيما إذا أمكن الجمع كما قد مرنا ذلك من الاحتمالات  
 احتمال ثالث هو حديث التثنية والتسليم عن حديث التسليم صلواته أقوى  
 من غيره لتصره فيه بأن ذلك فرض بعد أن لم يكن فرض ليس في حديث  
 التسليم صلواته شيء من ذلك وما ذكرناه يبين فساد ما شكك به الاحتجاج  
 وسقوط ما احتج به في النيل وأما الجواب عن عدم ذكر النية في حديث  
 التسليم صلواته فيقال أنه من اليد يعني أن من قام إلى الصلوة فهو لا يفتقر إليها

ان يقصد فعلها وهذا هو النية فاكتملت عن تعليمه اياها لظهوره ومن ابعد  
 البعيد ان يفعل احد فعلا اذ ادري بلا قصد فهو اذا لم يقصد الصلوة  
 فلا يد ان يقصد غيرها من رياء او رياضة بدنية ونحوها ولهذا جاء الحديث  
 بالترديد بين احد امرين فقال فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فخرته  
 الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لديننا يصيبها او امرأة يتركها فخرته الى ما هجر  
 اليه الحديث لان المختار المستقيم لا حساسه لا يصعد الى عمل لا يقصد ولا يكون  
 غافلا عن فعلها يفعلها مطلقا فهو ان لم ينو بفعله هذا فلا محالة فهو ينوي  
 ويقصد غيره وما لم يعمل خالصا لله فهو لا يقبله لانه اغنى النشركاء عن الشرك  
 فمن عمل عملا اشرك فيه غيره تركه وشركه فعلم ان النية فرض لا بد منه في  
 الصلوة وغيرها من جميع الاعمال وان لم تذكر في حديث المسمى صلواته وانما  
 اطلنا ما ذكرناه لتلاخيصنا بما اطل به صاحب النيل في نية السيد من  
 اصحابنا واذا بطل ما ذكرناه فلنا قوله صلح مفتاح الصلوة الطهور في تحريمها  
 التكبير وتحليلها التسليم قال في المنتقى رواه الخمسة عن علي بن النعمان وقال  
 الترمذي هذا اهم شئ في هذا الباب واحسن وليت شعري اذا اعترفوا  
 بفرضية الجوزين الاولين من الاجزاء الثلاثة المذكورة في هذا الحديث  
 فليس يتكرون فرضية الجزء الثالث المذكور فيه بنسب واحد قال في النيل  
 والى الوجوب ذهب اكثر العاترة والنشافى قال النووى في شرح مسلم وهو  
 مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعد هجر قلت وهو الصحيح  
 فيما اختار لم نقل بفرضية لا يطبق علينا ما نقل عن القفال من انه شرع

في الصلوة فقال الله بزرگ ست شر قال دو باغ سبز شر مكرم ثم نقر نقر تین  
 من غیر فوقف وهكذا فعل في الركعة الثانية فخر صرط في آخره وقال قمت صلوته  
 وعلى الاول اقل الوجب السلام عليكم مرة لما اخرج التساقي عن جابر بن  
 سمرة قال كنا فصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقاما بال هؤلاء يسلمون بايديهم كأنها  
 اذ ناب خيل شمس انما يكفي احد همران يضع يده على فخذه ثم يقول  
 السلام عليكم السلام عليكم وقد مضى من طرق يقوى بعضها بعضها انه  
 صلى الله عليه وسلم كان (احيانا) يسلم تسليمة تلقاء وجهه وفي بعض الروايات يسلم  
 تسليمة واحدة وقد مضى في النبيل على من زعم انه لا يصح في تسليمة واحدة  
 شيء في اجعه ان شئت وافضله السلام عليكم ورحمة الله يا الجزمة لا التطويل  
 والمدة مرتين مرة عن يمينه ومرة عن يساره لورد ذلك في اكثر الروايات  
 العجيبة عنه صلى الله عليه وسلم ونواه اكثر ما داوم عليه صلى الله عليه وسلم يلتفت حتى يرى خذلة  
 كن او كن اى يميناً وشمالاً للحل بيت ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم  
 عن يمينه وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله  
 حتى يرى بياض خذله قال في المنتقى رواه الخمسة وصححه الترمذي ويشد  
 من اوجب ثلث تسليما واسطفا التسليم على الامام وعلى المأموم الذي  
 خلفه او على المأموم الذي بين يديه والقول بوجوب التسليمين ضعيف  
 كما قدمنا ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان زاد على هذا  
 فقد خالف السنة واما من زاد وبركاته فلم يخالف السنة واما ان يكون جافلا  
 على غير ما نرى انه داوم عليه صلى الله عليه وسلم في الاكثر وقد ذكر في النبيل زيادة وبركاته

عند أبي داود من حديث وائل قال واخرجها ايضاً ابن حبان في صحيحه من حديث  
 ابن مسعود وكان ذلك ابن ماجة من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيتعجب  
 من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث  
 الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكر لها الحافظ طرقاً كثيرة في تلقيها الافكار لتخرج  
 الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركاته من اية فردة ثم قال الحافظ بعد ان  
 ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق تثبت بها وبركاته بخلاف ما يوهبه  
 كلام الشيخ انها من اية فردة انتهى وقد صح في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل  
 على تلك الزيادة ولا تكون الصلوة صحيحة شرعية الا بالترتيب المذكور فان  
 تركه عن ابيان يسجد قبل ركوعه بطلت صلواته اجماعاً لا حجة ولا ان  
 الصلوة على هذا الترتيب امر توقيفي علمه الله ثم نبيه صلى الله عليه وسلم  
 فلا يجوز تبديل صورتها التي فقلت عنه صلى الله عليه وسلم واقر الله تعالى ولقول صلى  
 صلوا كما ارى يقو في اصله فان تركه سهواً فما بعد الماترول لغو وليكمل صلواته  
 بما تروك لان ما تركه وقع في غير محله ان لم يتن كر فإن تن كر قبل ان ياتي بمثل  
 الماترول من الركعة الثانية عاد ليكمل الماترول فوراً لئلا يكون عانثاً في  
 الصلوة بالزيادة في اداء الترتيب المتعسر مراعاته كما مر ذلك والله اعلم  
 من نيتين ان آخر صلواته او بعد سادسها قبل طل الفصل حيث لم يلبس  
 بما لا يسهل صلواته عليه لئلا يسهل في الترتيب من الركعة الأخيرة سجدتها واعاد تشهد  
 او من خباها لئلا يسهل ركعة والدليل على ذلك قوله في الحديث  
 ان مثل في كرها من الاغنية او غير ما جملها من غير الاغنية اي لياقي

بركة لا سجدة لان بذلك يحصل له اليقين في تكميل صلواته قالت  
 الشافعية فان علم في قيام ثمانية ترك سجدة من الاولى او شك فيها كان  
 كان جلس للاستراحة بعد سجدة سجدة فورا من القيام والاحلس ثم  
 سجد قالوا وان علم او شك في آخر باعية ترك سجدة ثانيا او ثلاث جهل بصلواتها  
 وجب ركعتان او اربع فسجدة ثم ركعتان او خمس او ست فثلاث ركعات او  
 سبع فسجدة ثم ثلاث ركعات وسجد للسهو في كل حال وما ذكره هو مما يعسر  
 على العامة فهمه فمن صعب عليه معرفة المعلوم يعتد به له من صلواته  
 فالاولى له ان يستأنف صلواته وليس للمصلي ان يطأ رأسه اديا  
 واتباعا واستحسن بعضهم تغميض عينيه وكرهه بعضهم وليس  
 ان يدخل في الصلوة بنشاط وفتح قلب لقوله نعم فاذا فرغت فاصب  
 ولب الصلوة الخشوع والخضوع وقال الصوفية لا صلوة الا بخشوع القلب  
 وليس الذكر بعد السلام من الصلوة لحديث ثوبان قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم انصرف من صلواته استغفر ثلاثا وقال النعمان بن السلمي  
 من صلى ركعة من الصلوة لم يزل يذكروا ما قال في المنيخ اخرجه الجماعة  
 البخاري وقوله اذا انصرف اي اذا سلم وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلوة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 له الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا ما فعلنا اعطينت ولا محض  
 لما قدمت ولا ينفعنا الا بعد ما اجد متفق عليه ومن عبد الله بغير حق  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحصيها رجل مسلم الا دخل الجنة وهم يسبحون

ومن يعملهما قليل ليسم الله في ديور كل صلوة عشرا ويكبره عشرا ويمجده  
عشرا قال فرأيت رسول الله صلعم يعقد هابيداه فتلان خمسون ومائة  
باللسان والف وخمسمائة في الميزان واذا اوى الى فراشه سيم وحمل وكبر  
مائة مرة فتلان مائة باللسان والف بالميزان قال في المنتقى رواه الخمسة و  
صححه الترمذي قال في النيل اعلم ان الاحاديث ورجحت باعداد مختلفة في  
التسليم والتكبير والتحميد وستشير اليها اما التسليم فورد كونه عشرا كما  
في حديث ابى ايمن بن محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله النعماني عن ابي  
النعماني عن سعد بن ابى وقاص عن ابي النعماني عن ابي عبد الله النعماني  
ابى طالب عن احمد بن محمد بن ابي عمير عن ابي عبد الله النعماني عن ابي  
وقيل في حديث ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي  
ابن عجيبة عن مسامع النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
وحدثني ابى الدرداء عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني  
ابن ثابت عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
بعض طرق حديث ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
في حديث ابي ذميل عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
في بعض طرق حديث ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله  
وهو ضعيف واما التكبير فورد كونه اربعا وثلاثين كما في حديث ابي عبد الله  
عن الترمذي والنعماني عن مسامع النعماني عن ابي عبد الله النعماني عن ابي عبد الله

وحديث كعب بن عجرة عند مسلم والترمذي والنسائي وابن الدرداء عند  
 النسائي كما تقدم في التسييم وابن هريرة عند مسلم في بعض الروايات وابن خزيمة  
 عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند ايضاً وعبد الله  
 ابن عمر عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثاً وثلاثين من حديث ابن هريرة عند  
 الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في حمل اليوم والليالي وورد  
 خمساً وعشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم  
 في التسييم خمس وعشرون وورد احدى عشرة كما في بعض طرق حديث  
 ابن عمر عند الزاكر كما تقدم في التسييم وعشرة كما في حديث الباب يعنى الذي  
 ذكرناه وعن انس وسعد بن ابى وقاص وعلى وامرؤ القيس عند من تقدم في  
 تسييم هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرناه في تسييم هذا المقدار  
 عند من تقدم وامرؤ القيس فورد ثلاثاً وثلاثين وخمساً وعشرين واحدى  
 عشرة وعشراً ومائة كما فى الاحاديث المذكورة فى احد اد التسييم وعند  
 من رواها - قال وكل ما ورد من هذه الاحاديث فحسن الا انه ينبغي الاخذ  
 بالزائد والزائد انتهى واما قوله فى حديث ابن عمر الذى ذكرناه فتلك الخمسون  
 ومائة باللسان اى المجموع بعد اهلواات الخمس ووردت اذكار غير اذكارنا  
 محلها الكتب المبسوطة والكل خير فمن اراد الاكثر منه فعليه بن الله  
 فى مظانه - ويمكن فى موضعه مقداره ما يقول اللهم انت السلام وصلى  
 السلام نبارك يا ذا الجلال والاكرام لا تتبع كما روى عن عائشة مرفوعاً  
 اخرجه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه وفى النيل ذهب بعض المالكية

إلى كراهة المقام للإمام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك ما أخرجه  
 عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم فكان ساعة  
 يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رحمة  
 ويؤيده أيضاً ما سياتي في باب لبث الإمام أنه كان يمكث صلى الله عليه وسلم في مكانه  
 يسيراً الحديث وبهذه يظهر جهل من التزم الدعاء برفع اليدين بعد الصلوة  
 المكتوبات وطعن على تاركه فإن التارك له مستحق الممدح ومنع المستنكر  
 فإن كان وراءه نساء مكث حتى ينصرف الحديث أمر سلمة قالت كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم إذا سلم قام النساء حين يقضن تسليماً وهو يمكث في مكانه ليسير أقبل  
 أن يقوم قالت ونرى والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يركب  
 الرجال رواه أحمد والبخاري قال في النيل فيه أنه ليستحب للإمام مراعاة أحوال  
 المأمومين والاحتياط في الاجتناب عما يقضى إلى محذور واجتناب مواقع الهمم  
 وكراهة مخالطة الرجال النساء في الطرقات فضلاً عن البيوت ومقتضى  
 هذا التعليل المذكوران المأمومين إذا كانوا رجالاً فقط لا يستحب هذا المكث  
 وعليه حل ابن قدامة حديث عائشة انتهى إلى المتقدم ذكره قلت وفيه دلالة  
 على أنه ينبغي للمقتدى أن لا يقوم من موضع صلواته ما لم يقم الإمام و  
 قد عورضت أحاديث تخفيف إقامة الإمام في موضع صلواته بأحاديث  
 الدالة على استحباب الذكر بعد الصلوة قال في النيل أنت خير بيان لكراهة  
 بابين مشروعية الذكر بعد الصلوة والقعود في المكان الذي صلى المصلي  
 تلك الصلوة فيه لأن الامتنان يحصل بفعله بعد ما ساء كان غداً

او قاعد اتي محل اخر فعمما ورد مقيد الخوقوله وهو ثمان رجلية وقوله  
 قبل ان ينصرف كان معارضاً ويمكن الجمع بحمل عشرة عية الاسراع  
 على الغالب او على ان اللبث مقدارا لا يتيان بالذكر المقيد لا يتيان في  
 الاسراع ويكون اللبث مقدرا ما ينصرف النساء من بها التسعة لاكثر  
 من ذلك احيانا وهذا الاخير هو المختار عند نسبة وبه يجمع بين  
 اطراف الاحاديث الذي من بها يتبادر ويفرغ ثمان ضرها ويقبل على

المامومين بوجهه ولا يأس اذا استقبل من على يمينه فقط  
 ودل على الاول حديث سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله اذا صلى صلوته  
 اقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن يزيد بن الاسود قال سمعنا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسام حجة الوداع قال فصل بنا  
 صلوته الصبر ثم اخوف جالساً فاستقبل الناس بوجهه الحديث  
 رواه احمد وابوداود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح ومما  
 يدل على الثاني حديث البراء بن عازب قال كنا اذا صلى بنا خلف النبي  
 صلى الله عليه وآله ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم  
 وابوداود وذكر في المنيل اختلافاً في حكمته هذا الاستقبال واولها  
 رفع ايها المنة في الشاهد مضمناً الى ما ذكره عن الزين بن المنابر  
 قال استند يا اولاد المامومين انما هو الحق الامامة فاذا انقضى  
 الصلوة زال السبب واستقبلوا لهم عيتن يوشموا شياهم والترمذي  
 على المامومين والنبي صلى الله عليه وآله يستقبل جميع المامومين فانه

واهل جهة المينة فقط اخرى وقيل في اجمعها ذلك وان ينصرف  
 في جهة حاجته والا فجهة يمينه ما لم يجعله متقنأى وان لم يكن  
 له حاجة في جهة معينة فلينصرف في يمينه لعموم الاحاديث  
 المصرحة بفضل اليمين والا استمرار على الاصل المندوب اذا لم يجعله  
 واجبا لا يخرج فيه بل يثاب ويوجر عليه ولا ينافيه انه ليس في كل  
 عبادة الذهاب في طريق والرجوع في اخرى لاننا لا نستحب اليتمن  
 الا اذا امكن ان يرجع في طريق غير الاولى والا فمراعاة مصلحة العود  
 في اخرى هو الاولى لان الفائدة فيه بشهادة الطريقين له اكثر  
 اما من اعتقد ان الانصراف الى جهة يمينه حق لازم فيكون  
 له ذلك وفي هذا قال ابن مسعود لا يجعلن احدكم للشيطان  
 شيئا من صلواته يرى ان حقا عليه ان لا ينصرف الا عن يمينه  
 لقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ  
 اكثر انصرافه عن يساره قال في المنتقى رواه الجماعة الا الترمذي  
 وعلى الاول يحمل حديث النضر قال اكثر ما رايت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن  
 هلب عن ابيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فتنصرف عن  
 جانبيه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه ابو داود وابن ماجه  
 والترمذي وقال صحيح الامران عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في النبل  
 وظاهر قوله في حديث ابن مسعود اكثر انصرافه عن يساره

وقوله في حديث النسيء أكثر مما سأريت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف  
عن يمينه المتأفة لأن كلا واحد منهما قد استعمل فيه صليخة  
افعل التقضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وسلم كان  
يفعل تأسرة هذا أو تأسرة هذا إذا خبر كل منهما بما اعتقد أنه الأكثر  
وإنما كره ابن مسعود أن يعتقد وجوب ألا نصراف عن اليمين قال  
الحافظ ويمكن الجمع بوجه آخر وهو أن يحمل حديث ابن مسعود على  
حالة الصلوة في المسجد لأن حجرة النبي صلى الله عليه وسلم كانت من جهة اليسار  
ويحمل حديث النسيء على ما سوى ذلك كحال السفر وقيل غير ذلك و  
ما ذكرناه هو أحسنها قال علي بن أبي طالب قال في الحجة أن أصل الصلوة ثلاثة  
أشياء أن يخضع لله بقلبه ويزكر الله بلسانه ويعظمه غاية التعظيم  
بجسده فهذه الثلاثة أجمع الأمر على أنها من الصلوة وإن اختلفوا  
فيما سوى ذلك انتهى وأعلم أن الصلوة تشتمل على عدد من الركعات  
وكان أول كل ركعة القيام بأن يقوم العبد بين يدي ربه و  
الهاء غاشعا متاديا كالاستجيب لدعوة الحق والمتمثل لأحكامه  
فإذا تابأ من حول نفسه وقوته ومن الاستقلال له من أمره  
وصار كالمتهيئ لقبول ما عسى أن يصدر عليه من حضرة مليكه  
فتناسب هذا المقام أن يخاطب ربه بما يدل على ما قصد من مقام  
ذله وخضوعه ولا أحسن من أن يختار من القول ما علمه عياده  
على لسان رسوله من كلامه وأمر القرآن الفاتحة هي الجامعة لما يناسب

هذا المقام ومن ثم اوجبهما النبي صلى الله عليه وسلم على كل مصبل فكان المقام  
 مشتقاً على ما يدل على استسلام العبد وانقياده تفرغاً على تلاوة كلام  
 ربه انشازة الى قبول كل ما انزل على ربه من شرع واحكام  
 فالقيام في الصلوة ككلمة الاخلاص مقدمة واساس لصحة  
 الايمان والاسلام واعقب القيام بالركوع مكبراً رافعاً يديه  
 دفعا لما عسى ان يد اخل نفوس بعض العباد من الكبر والخيلاء  
 والاعجاب حيث نزل نفسه منزلة من يناظب ملكه ويتلقى  
 احكامه وليسمعها اخوانه فلا احسن من ان يكبر الله بلسانه  
 وقلبه ويرفع يديه كالمستبري عما ذكرناه وعن غير من يخاف  
 الدنيا وليدل الاعمال والاصور على التفرغ لتلاوة القرآن ويختص بحسنة  
 تفتخيرا لنفسه وتذلل لاهله يدى مولاة ويثزه ويغظه بلسانه  
 ايضاً تفرغاً ومهلاً ومعلناً بقرب ربه وانه العالم بما ظهر وخفى و  
 انه السميع المجيب لمن شكوه وحمده وتضرع اليه ودعاه رافعاً يديه  
 كالمستبري عن غيره وعما يتأ في هذه الهيئة والعبادة وانه  
 لم يعبد الله حق عبادته ومعلماً لمن لم يسمع لصمراً ولم يعنى  
 فيقوم هنيئاً يشكو الله ويثني عليه لما يسره له من القيام بين يديه  
 والافتخار له ثم يخبر مكبراً مستشعر العلو ربه بجميع معانيه ويضع  
 اشرف اعضاءه بين يديه على الارض مع سائر الاعضاء السبعة فيخضع  
 ربه بالعلو والرفعة قولاً وفعلًا ويصير ملقياً بين يديه كالحاجز



من العبادة التي هي في اقصر مراتب التعظيم ولأنه من اعلى مقاصد  
 الصلوة فلو حصل للمصلي غفلة وذوول في اكمل مقامات  
 عبادته واقصر درجات خضوعه امكن له تدريس ما فات بالسجود  
 الثاني ولأن في تكبيرة اظهر لكونه احب وارضى عند ربه من  
 سائر الامور كان وهذه هي الحكمة في تكرار السجود في كل ركعة ودوامه  
 من اعمال الصلوة وشرح الجلوس والتشهد في آخر الصلوة بعد ركعتين  
 جائز على ركبتيه لان هذه هي من هيات التذلل فناسب  
 ان لا تخلو افضل العبادات منها فكانت عبادة وراحة بعد كل ركعتين  
 ليكون انشط للعبادة فيما يستقبله من عبادته ولأنه اكرم من الرب عبدة  
 بعد ان اوفى بمراتب التعظيم كلها حيث اجازة للجلوس في حضرته  
 وليكون خروجه من الصلوة بسكينة ووقار وليكون ذلك بالتدريج  
 اذ لا يليق به ترك العبادة كالبحف النافر وقد اتفق اهل الملل على  
 انه كلما كانت العبادة اكمل كان رضا الرب عن العابد اعظم واوفر  
 واجرة له اطيب واكثر وان لا يتهيا العبد للائخذ اب الى حضرة القدس  
 والا تسلك في سلك الملاء على الا يري اخذ نفسه بعبادة  
 ربه اكمل العبادة التي لا تستجمع الا في الصلوة التي شرعها النبيه  
 صلى الله عليه وسلم فانها الجامعة لكل الاحوال والا قول التي يمكن  
 للعابد ان يعبد بهار به وحيث كان دينه صلح اكل الاذي واورها  
 وافضلها فصلوته مشتتة على سائر امورها كانت التي امرت بها الامم

الماضية مع زيادة واستيعاب وما بقي بعض من ابعاض جسمه الا وقد  
 اخذ حظاً من عبادة خالقه فيها نظر ان في صلواتنا وراء الاسرار الدينية  
 اسرار وفوائد دينوية لا تحصى ولا تستقصى فكما انها طهارة للقلب  
 وتزكية له كذلك طهارة ونظافة للجسم وحفاظة من الكسل والمرض  
 وقد جمعها الله تعالى في جملة مفيدة من كلامه المجزى فقال ان الصلوة  
 تنهى عن الفحشاء والمنكر وذلك انها تقدير وترسيم في النفس ازعا  
 ورا دعاء وهو خوف الله وخشيته ومراقبته في السر والعلن وهو  
 ملاك الاخلاق الحسنة والشاغل المرضية واذا وجد ذلك في الافراد  
 انتظمت الهيئة الاجتماعية وتمازج الامن والامان وقام العالم بالعدل  
 والاحسان لانه لا يحجم فرد عن مرغوبه وخصوصها في خلوانه الا اذا  
 استشعر الخوف من يد غيبية مطلعة على جميع خطواته وخطواته  
 وسكناته وحركاته وذلك لا يحصل الا بالبوليس والضبطية ولا  
 بالجناد والآلات الحربية ولا بالقوانين البشرية الوضعية بل بما  
 تزيد هذه الاشياء عنوا وتمردا وخيانة وخديعة وانما يحصل  
 ذلك بوسوخ عظيمة المعبود الخلاق العليم ذي العقاب الاليم  
 الفضل العليم وهذا ان من كثير اسرار الشرح لا يحيط بها الا الله تعالى

بيد المؤلف القطعة الثانية من الجزء الثالث وتتلوه القطعة الثالثة

ان شاء الله تعالى ١٣ جمادى الاولى سنة ١٣٢٤ هـ

